من داخل السجن ٢٥

تراتيل السَّكينة

دراسات في سيرة أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين

الأستاذ محمد سرحان

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب:تراتيل السكينة - دراسات في سيرة أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين

تأليف: الأستاذ محمد سرحان

تصحيح وتدقيق: الدكتور الشيخ حسين اليوسف

الطبعة: الأولى، ٢٠٢٤م

نشر: دار الوفاء للثقافة والإعلام

البريد الإلكتروني: mediaalwafa@gmail.com

ISBN: 978-614-464-266-5

دار الوفاء للثقافة والإعلام

الموقع الرسمي

daralwaffa

الفهرس

مقدمة الناشر ١١
تمهيد ١٣

الفصل الأول: خصائص شخصية الأستاذ

ولادته ونشأته ١٥
خصائص ومميزات الأستاذ عبدالوهاب ١٦
الالتزام العقائدي ١٦
العلاقة مع أهل البيت عليهم السلام ١٧
الحالة العبادية ١٨
حسن الخُلق ١٨
لا يحترمك العدو إلا إذا كنت عزيزا ١٩
المؤمن بشره في وجهه ١٩
معارفه وسعة اطّلاعه ٢٠
الروح الثورية ٢١
التفاني في العمل ٢٢
صبره وتحمله الأذى في جنب الله ٢٣
أستاذ البصيرة ٢٤
تأييد الثورة قولاً وفعلاً قبل وبعد انطلاقها ٢٥

الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية والعلمية للأستاذ عبدالوهاب حسين

النواة الأولى ٢٧
المراحل الدراسية التي مرّ بها ٢٨
الدراسة الجامعية ٢٩
الظروف السياسية في البحرين من ١٩٦٥م حتى ١٩٧٥م ٣١
الأستاذ عبدالوهاب والحياة المهنية ٣٣
موقف من الذاكرة ٣٤
فجر الثورة الإسلامية ٣٥

الانفعال الفكري والثوري ٣٥
تحرك القوى الثورية الإسلامية ٣٦
النشاط الثقافي والتبليغي في الثمانينات ٣٧
موقف ٣٨
موقف آخر ٣٩

الفصل الثالث: مخاضات التسعينات

تمهيد ٤١
بداية البدايات ٤٢
التحولات الإقليمية بعد حرب الخليج ٤٢
الظروف المعيشية في ظل الدولة البوليسية ٤٤
الهجرة في طلب العلم والوصية ٤٤
نشاط الأستاذ عبدالوهاب السياسي والفكري قبيل انتفاضة الكرامة ٤٥
العريضة النخبوية ١٩٩٢م ٤٦
العريضة الشعبية ١٩٩٣م ٤٧
الحراك الثقافي والمجموعات الشبابية ٤٧
الأحداث التي سرّعت باندلاع انتفاضة الكرامة ٤٩

الفصل الرابع: الأستاذ وانتفاضة الكرامة

الشهداء؛ الانطلاقة الحقيقة للانتفاضة ٥٤
اعتقال الأستاذ عبدالوهاب ورموز الانتفاضة ٥٥
خطة خفض التوتر الأمني «المبادرة» ٥٧
إطلاق المبادرة ٥٨
نقض العهود والاتفاقات ٥٨
نحن لم نخطئ لكي نعتذر ٥٩
عقد المبادرة ٥٩
اعتقال الأستاذ والرموز، الثاني ٦٠
رصاصة بقرار سياسي ٦١

مهندس الانتفاضة ومنظّرها في السجن ٦١
خاتمة الجزء الأول ٦٣

الفصل الخامس: حقبة الألفين

تنويه مهم ٦٥
تمهيد ٦٥
التغيرات المحلية والإقليمية التي أدت إلى الانفراجة في بداية الألفين ٦٦
بوادر الانفراجة ١٩٩٩م ٦٨
قبح الفعل مال على سوء النوايا ٦٨
لماذا قبِل الأستاذ التفاوض من داخل السجن؟ ٦٩
الإفراج عن الأستاذ ٧١
التفاوض من خارج السجن ٧١
نشاط الأستاذ قبل الميثاق ٧٢
التوقيع على الميثاق في ١٤ فبراير ٢٠٠١م ٧٣
ما هي البنود موضع الجدل في الميثاق؟ ٧٤
نقد للموقف ٧٦
المعالجات النقدية التي طرحها الأستاذ عبد الوهاب حسين والمستفادة من تجربة الانتفاضة في التسعينات ٧٦
ما حقيقة البيان المحجوب ٧٨
تتبع الحدث تاريخياً ٧٩
بين الميثاق ودستور ٢٠٠٢م الانقلابي ٨٠
عودة الشيخ عيسى قاسم للوطن ٨١
إعادة ترتيب البيت الشيعي ٨٢
اللجنة التحضيرية لتأسيس الوفاق ٢٠٠١م ٨٣
الإدارة الأولى لجمعية الوفاق ٨٤
الأستاذ إلى جمعية التوعية الإسلامية ٢٠٠٢م ٨٤
المؤتمر الدستوري ٨٥
ماذا كان موقف الأستاذ عبد الوهاب حسين ٨٦

الاستحقاق الانتخابي ٢٠٠٢م اختبار للمعارضة ٨٦
خطوة المقاطعة ٨٨
تفعيل أم إجهاض للمقاطعة ٩١
إشكالية دور الجماهير ٩١
مرض الشيخ الجمري ٩٢
أذلة على المؤمنين ٩٣
بيان الصرخة ٧-٨-٢٠٠٣م ٩٣
الاعتصام عند منزل الأستاذ ٨-٨-٢٠٠٣م ٩٤
نقد موقف الأستاذ ٩٥
التشخيصات من خارج الدائرة القيادية ٩٦
السنون العجاف ٩٨
فضيحة البندر ٩٨
رأي الأستاذ في تقرير البندر وكيفية التعامل معه ١٠٠
قانون الجمعيات وانقسام المعارضة ٢٠٠٥م ١٠٠
الرد على إشكالية المسايرة والممانعة ١٠٣
شرعية الحق لا شرعية القانون ١٠٣
وإن تداكّت عليه المحن لم تكسره ١٠٥
مجلس الأستاذ «مجلس الشعب» ١٠٦
الوفاق تشارك في الانتخابات ١٠٧
الاختلاف غير المنظم ١٠٩
العريضة الأممية ١١٠
تصاعد وتيرة الاحتجاجات في ٢٠٠٧م ١١١
الاعتصام المركزي في النويدرات ٢٠٠٨ ..... ١١٣

الفصل السادس: تيار الوفاء الإسلامي

التحرك الجديد ١٣-٢-٢٠٠٩م ١١٥

قال تعالى:

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾[1].

١. آل عمران: ١٤٦

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

في عالم يزخر بالتحديات والتغيرات السريعة، يبقى للأعلام والشخصيات الرائدة دورٌ محوريٌ في تشكيل وعي الأجيال وترسيخ قيم الحق والعدل، ومن بين هؤلاء الأعلام تبرز شخصية الأستاذ عبدالوهاب حسين، تلك القامة الفكرية والوطنية التي كانت ولا تزال مصدر إلهام لكثيرين.

يأتي كتاب «تراتيل السكينة: دراسات في سيرة الأستاذ عبدالوهاب حسين» ليكون جسراً يربط بين القارئ وبين مسيرة حياة هذا الأستاذ الفاضل، حيث اجتهد الأستاذ محمد سرحان في جمع هذه السيرة بعناية ودقة، ليقدم لنا سرداً غنياً ومحفزاً لتجربة حياة مليئة بالعطاء والتضحيات.

تتناول صفحات هذا الكتاب محطات بـارزة من سيرة أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين، وتسّلط الضوء على أفكاره ومواقفه ونضاله من أجل قيم العزة والكرامة؛ هي تراتيل تسكن النفوس وتبعث في الأرواح سكينة الإيمان والإصرار على تحقيق الخير والعدل.

إن هذا الكتاب ليس مجرد سرد لأحداث وحوادث، بل هو استكشاف عميق لجوانب شخصية وفكرية متميزة، يسعى لتقديمها بأسلوب يجمع بين الدقة العلمية والجمالية الأدبية، ليكون مرجعاً قيماً للباحثين والمهتمين بتاريخ الأعلام الوطنيين.

والجدير بالذكر بأن مؤلف الكتاب هو الأستاذ محمد سرحان من قيادات الرعيل الأول في تيار الوفاء الإسلامي ومن ساكني منطقة النويدرات، إذ له علاقة قريبة مع أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين، وتم اعتقاله في سنة ٢٠١٣م وهو في السجن إلى يومنا هذا.

وقد كتب هذا الكتاب على شكل جزئين، الأول إلى فترة ما قبل الألفين، والجزء الثاني من حقبة الألفين إلى قبل ثورة الرابع عشر من فبراير، وقد قمنا بدمج الفصلين مع بعضهم البعض.

نسأل الله أن ينير دربنا ودروبكم بضياء المعرفة، ومصدراً للفائدة والإلهام للأجيال الحالية والمستقبلية، والفرج القريب عن أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين والأستاذ محمد سرحان وبقية الأسرى.

والله ولي التوفيق

دار الوفاء للثقافة والإعلام

تمهيد

عندما سُئل آية الله محسن القمي[1] عن الأستاذ عبدالوهاب حسين، ردّ قائلاً: **«إن عبدالوهاب ولائيٌ حتى النخاع»**، وهذه الإشارة لها دلالاتها التي تعبّر عن نقاء الفكر الذي يحمله الأستاذ، وصورة الانتماء العقائدي الذي تشبع به، وسلوكه العملي المتجسد بتلك القيم الراسخة في وجدانه، فتراها حاضرة في عبادته ومشاعره وخطابه وعمله السياسي ونشاطه الاجتماعي والتبليغي بل في كل حياته، متمثلاً بالآية الشريفة التي هي نهج حياة: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2].

إن الشخصية الجهادية التي ذاب فيها كل كيانه، وشكّلت هويته الفكرية والعقائدية وممارساته السياسية، فسخّر حياته في خدمة دينه ووطنه ومجتمعه وما زال على درب ذات الشوكة، لم يصبها الوهن ولا الضعف ولا الملل ولا الكلل ولا الاستكانة في الذود عن الحقوق، جعل نصب عينيه فقط أداء التكليف الشرعي وإفراغ الوسع في سبيل الله، يرجو رضاه ولا شيء سواه.

---

١. معاون العلاقات الدولية في مكتب الإمام الخامنئي

٢. الأنعام: ١٦٢

لقد مرّ تاريخه الجهادي بمحطاتٍ متعددة وانعطافات حادة، وكانت لروحه الإيمانية أثرها الكبير في استقامته وبصيرته بالأمور، وأبرزت لنا سعة معارفه الإلهية ورؤيته الثاقبة للأمور وتشخصيه للمواقف السياسية والاجتماعية بشكل دقيق تجعلنا أمام شخصية استثنائية في تاريخ البحرين، أثرّت بشكل حادّ في وجدان هذا الشعب، وأصبح نموذجاً في العطاء المستمر الذي لا ينضب، وتحمّل الكثير من المصائب بصبره وحسن خلقه وبصيرته وحكمته، ولن نعرف قيمة هذا الرجل إلا بعد نيله شرف اللقاء بعالم الملكوت، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الأربعاء ١٨-١٢-٢٠١٩م

الفصل الأول: خصائص شخصية الأستاذ

ولادته ونشأته

في التاسع من أكتوبر ١٩٥٤م، وُلد للحاج حسين بن علي آل إسماعيل ابنه البكر وسماه «عبدالوهاب»، فكانت تلك الهبة الربانية التي باركت عائلته، وتعدّت تلك الموهبة الكريمة لتشمل بركاتها أرض أوال، ويكون لهذا الابن مستقبل وشأنٌ له الأثر الكبير في تاريخ البحرين.

في عائلةٍ كريمة محافظة من عوائل قرية النويدرات نشأ عبدالوهاب، وهي من العوائل المعروفة التي قطنت النويدرات، وعمل أفرادها في الزراعة، وجزء منهم في التجارة، تربط أبناء العائلة الكبيرة روابط أسرية وثيقة جعلت أبناءها يعيشون حياة التعاون والتواصل والتكافل فيما بينهم. في تلك الحاضنة الاجتماعية، وفي أحضان القرية التي تحكمها أعراف وعادات ثقافية واجتماعية، تربّى هذا الفتى الهادئ الطباع والذي يحمل سرّاً لم يفككه أحدٌ حوله لكتمانه وكثرة صمته وتأمله، وقد أكسبه ذلك هيبةٌ منذ نعومة أظفاره جللّها إيمانه العميق بدينه والتزامه به، فلم يتأثر بالأجواء الفكرية والتيارات المادية المنتشرة آنذاك؛ كالشيوعية والقومية والتي استهوت أقرانه ومالوا إليها، بل ركن إلى الإسلام

وعاش معه وذاب فيه منذ صغره.

عاش اليُتم وهو ابن اثني عشر ربيعاً؛ حيث توفي والده، فذاق مرارة اليتم، ولكونه أكبر إخوانه سناً، تطلّب الأمر منه أن يتحمل مسؤوليات عائلية إضافية؛ منها أعباء المعيشة وتربية إخوته ورعاية والدته، وكان للعائلة الكبيرة أثرٌ في احتضانهم؛ فعاشوا في البيت الكبير الذي ضم الأعمام وبني العمومة في أجواء اجتماعية متماسكة، فكانت المدرسة الأولى التي تعلّم فيها عبدالوهاب الحياة المجتمعية والدينية، خصوصاً أنه كان لدى العائلة مأتم معروف تقام فيه المناسبات الدينية، فمنذ صغره كان حاضراً في مأتم «آل إسماعيل»، فارتبط وعيه وفكره بأهل البيت عليهم السلام منذ البداية، وشغل الحسين عليه السلام مساحة واسعة في التركيبة الثقافية لشخصية عبدالوهاب حسين. وفي ظل هذا الجو الثقافي والاجتماعي التقليدي، إضافة للمؤهلات الشخصية للأستاذ واستعداداته الفكرية، وفي الظروف الصعبة التي رافقت نشأته من وفاة والده وضنك العيش، نضجت تلك الشخصية الملتزمة المؤمنة الصابرة المنكرة للذات والتي تعيش الإيثار والرحمة مع الآخر.

خصائص ومميزات الأستاذ عبدالوهاب

لقد برزت في شخصيته العديد من السمات الأخلاقية والإيمانية والطباع الشخصية التي اجتمعت لتشكيل هويته العقائدية والفكرية، ومن أهمها:

الالتزام العقائدي

إن إيمانه العميق بالإسلام منذ صغره، جعله يبلور شخصيته المتدينة بناء على قناعة راسخة وليس إرثاً أخذه عن محيطه الاجتماعي. بالتأكيد؛ نشأ الأستاذ في بيئة متدينة ومحافظة، لكن في تلك الفترة هبّت رياح التيارات المادية بشدة، فجرفت معها أبناء جيله، وفي تلك المرحلة كانت هذه التيارات؛ كالشيوعية

والبعثية والقومية، تستهدف الطبقة المتعلمة، وكانت الأجواء الإسلامية تعيش حالة من الركود والغفلة.

انحاز أكثر الشباب آنذاك إلى الطرح الذي يخاطب الغرائز والأهواء، ويرفض الارتباط بالغيب والدين، مما جعل المتدينين غرباء في محيط فَرضت عليه المادة جوّها، وكان يعتبر كل شأن مرتبط بالدين تخلفاً ورجعيا، وهكذا كانت الحالة في قريته التي نشأ فيها. والذي فاقم أزمة التدين حينها أن النموذج المطروح للإسلام تغلب عليه المفاهيم المغلوطة والمنحرفة، لكن هذا الشاب الاستثنائي كان يرى روح الإسلام النقية متمثلة أمامه، ونور الله منبعثا في وجدانه، فلم يكترث بتلك الغربة، وظلّ يعيش الأنس مع الله، ويبحث عن جوهر الدين وتحصيل معارفه عبر حضور دروس ومواعظ العلماء أو القراءة والبحث، أو حالات التأمل والتفكر التي عاشها بعيداً عن صخب المادة، وقد انفعلت عقيدة التوحيد والإيمان بوجود الخالق المدبر الذي له الأمر والمشيئة في كل الوجود، في نفسه، فكانت المحرك لقوله وعمله طوال مراحل حياته، مما جعله يعيش حالة السكينة والاطمئنان في كل الظروف.

العلاقة مع أهل البيت عليهم السلام

ارتبط الأستاذ عبدالوهاب منذ صغره بمدرسة أهل البيت عليهم السلام، وعشق الانتماء لهم والولاء لمنهجهم والتبري من أعدائهم، ولم يكن حبّاً جامداً ولا تعلقاً واهماً؛ بل مودةٌ متحركة في تجسيد ما أرادوه وترْك ما نهوا عنه؛ باعتبارهم الأسوة والقدوة التي يتمثل بها، وأن التشبه بهم هو عين المودة ودلالة على صدق الاتّباع، وهذا يحتاج إلى تتبع سيرتهم والوقوف عند محطات حياتهم عليهم السلام؛ لأخذ العبر والمواقف وإسقاطها على واقعنا، وهذا ما فعله الأستاذ واعتبره حقيقة الاتّباع ومصداقه، فانعكس ذلك على سلوكه العملي في حياته الاجتماعية والسياسية؛ مضافاً إليه ممارسته لمظاهر المحبة لأهل البيت، وحرصه على الحضور

والمشاركة في الشعائر المعبرة عن الولاء لهم، وإعطائها أولوية على التزاماته اليومية، وكان يؤكد دوماً على المشاركة في الشعائر الحسينية وإعلاء شأنها وإخراجها بأفضل صورها المعبرة، وكان يحرص، على رغم انشغالاته حتى في التسعينات، على الاستماع لقصائد العزاء وإبداء رأيه في مضامينها، وطالما دعا إلى توظيف الموكب والمنبر ليكون مركز توعية وإرشاد ومدرسة تقدم المعارف الدينية وتسجّل موقفاً أمام التغيرات السياسية والاجتماعية.

الحالة العبادية

أحد أبعاد شخصية الأستاذ عبدالوهاب تتمثل في البُعد العبادي، وفي صور التقرب إلى الله، والوسائل التي حثنا الشارع المقدس على الامتثال إليها لتعبر عن حالة الرضوخ والتضرع إلى المولى من العبد الفقير لنيل رضا سيده، وقد اجتهد فضيلته في ذلك بالتزام الواجبات والحرص على أداء المستحبات المعتبرة والمداومة عليها، واعتبر السجن فرصة لتعميق العلاقة مع الله سبحانه وتعالى؛ بل دوماً ما يكرر القول بشأن استغلال ظرف السجن في التفرغ لبناء الجانب الروحي عبر برنامج عبادي ثابت متمثلاً بقول الإمام الكاظم عليه السلام: «الحمدلله الذي فرغني لعبادته»، وأهم التزاماته في البرنامج العبادي مواظبته على صلاة الليل والأذكار والأدعية، ويوصي الأستاذ دوماً بقراءة دعاء مكارم الأخلاق وتطبيق مضامينه، كما ظلّ يؤكد على الاهتمام بالقرآن وتعهده وتدبر آياته والتفكر فيها، فهو يقول: «يكفيك في السجن القرآن، فالتدبر في معاني آياته يفتح أبواباً لا حصر لها من التفكر»، كما أنه يهتم كثيراً بالنوافل اليومية كلها ولا يتركها إلا في حال تزاحمها مع واجب، هذا حاله في داخل السجن وخارجه.

حسن الخُلق

في الرواية عن المعصوم عليه السلام: «ما عُبد الله بشيء أفضل من حسن الخُلق».

لقد أصبحت السّمات الأخلاقية ملكات راسخة في وجدان الأستاذ الفاضل، ميّزت سلوكه العملي، وقد استلهم أخلاقه وتشخيصه للمواقف الأخلاقية العملية من أقوال وسيرة الأئمة المعصومين عليهم السلام، لذا من يعايش الأستاذ، يجده مثالاً مجسّداً للملكات الأخلاقية الفاضلة حتى أن أعداءه يشهدون له بذلك؛ حيث فرض عليهم احترامه، وكان سلوكه الإنساني يعم الجميع مع الاحتفاظ بالوقار مجللاً بالعزة والكرامة.

لا يحترمك العدو إلا إذا كنت عزيزا

ينقل أحد عناصر الشرطة القدامى الذين عاصروا الأستاذ في السجن خلال التسعينات أنه عندما كان عبدالوهاب في الانفرادي عند العيادة لمدة سنة وثمانية أشهر، لم يكن معه سوى القرآن، لكنه مع الضيق والتضييق والحرمان حتى من وحود الأنيس، كان أنسه بالله فقط، والقرآن والصلاة وسيلته، ولما رآه الشرطي في هذه الحالة لان قلبه، ويذكر الشرطي أنه طوال مدة حراسته على الانفرادي لم يطلب الأستاذ منه شيئاً بتاتاً، فأراد أن يخدم الأستاذ ولو بشيء بسيط، فجاءه وسأله: هل لك حاجة؟ فردّ الأستاذ بهدوئه المعتاد بالنفي، عندها بادر يوما الشرطي بنفسه وقام بجلب كتاب «مفاتيح الجنان»، وأعطاه للأستاذ، وقبل أن يأخذه الأستاذ، قال للشرطي: إذا كان سيقع ضرر عليه فأرجعه!

عندها علقّ الشرطي عبدالمجيد على الموقف قائلا: رغم أنه لم يطلب مني شيئاً وأنا السجان عليه، إلا أنه كان حريصاً على عدم وقوع ضرر عليّ.

المؤمن بشره في وجهه

كان دائم البسمة التي تحمل الرقة والعفوية مع الوقار الذي لا ينفك عنه، يلقى الناس دائماً بالأحضان وقبلات الأخوّة الإيمانية. كنا نذهب لمجلسه أواخر الثمانينات ونحن في سن صغير، فنستغرب كيف هذا الرجل الكبير يلقى

الجميع بالترحيب والاحترام، ويخاطبهم بكلام يقع في القلب! على خلاف الأجواء الاجتماعية التي تحجر التلاقي بين الأجيال، ولا يُسمح للصغير من إبداء قناعاته أمام الكبار، بينما في ذلك المجلس، تجد المربّي الذي يصغي لك بكل مسامعه، مما عزز الثقة في الشباب الذين احتضنهم ذلك الرجل.

تلك المحبة التي تلقاها الجميع منه شملت حتى المتخلفين عقلياً (المجانين)، فكان يسبغ عليهم عطفه ومحبته، حتى أنه كان يلاطفهم كثيراً في الشارع وعند دخوله المسجد؛ حيث كانوا ينتظرونه ويستأنسون برؤيته، وكان بعضهم يرافقه إلى منزله.

معارفه وسعة اطّلاعه

اهتم كثيراً بتحصيل المعارف الدينية إلى جانب الثقافة العامة في العلوم المختلفة، مما وسّع من إدراكه إضافة إلى ذكائه وقدراته الذاتية، وأهم مصادر تحصيل تلك المعارف هو الكتاب، فحبه الكبير للقراءة والاطّلاع جعله ينهل من المعارف الإسلامية؛ خصوصاً من كبار العلماء والمفكرين، كما أنه ارتبط بالعلماء في البحرين ممن حملوا على عاتقهم الهمّ الإسلامي، ورفعوا راية الفكر والتنوير للرؤية الإسلامية؛ كالشهيد السيد أحمد الغريفي وسماحة الشيخ عيسى قاسم، وبعد طيّه للمراحل الدراسية في البحرين، واصل دراسته الأكاديمية في جامعة الكويت (١٩٧٣-١٩٧٧م) متخصصاً في الفلسفة وعلم النفس، وقد انفتح هناك على التيارات الفكرية المختلفة، فشمّر ساعد الدفاع عن رؤيته الإسلامية عبر النقاشات والبحث والمناظرات والندوات الفكرية.

كان من أبرز المفكرين الإسلاميين آنذاك الشهيد السيد محمد باقر الصدر، فارتبط الأستاذ بنهجه وفكره وخطه السياسي، فانفتح الأستاذ حينها على الإسلام السياسي، وبدأ ينشط ضمن الحركة الإسلامية الشيعية التي مثلها حزب الدعوة،

وفي ذات الوقت كانت الثورة مشتعلة في إيران بقيادة الإمام الخميني رحمه الله الذي أشعل الحماس الثوري في نفوس الشباب، وبدأت الصحوة الإسلامية تنهض وبكل قوة.

وقد ساهم بدء انتصار الثورة الإسلامية في إيران في صقل شخصية الأستاذ، وهذه النهضة الإسلامية أبرزت أهمية الحراك الفكري إلى جانب الحراك الثوري، فأصبحت هذه النهضة مصدر إلهام لكل محب للإسلام ولكل ثائر على الظلم والطغيان، فتحرك الأستاذ في الدرس والتدريس في عدة مناطق من البحرين؛ خصوصاً في مسجد مؤمن بالمنامة وجامع الحياك بالمحرق وفي منزله بالنويدرات.

وكان لاستشهاد أستاذه الشهيد السيد أحمد الغريفي في منتصف الثمانينات، أثره الكبير في وجدان الأستاذ عبدالوهاب، مما ضاعف المسؤولية على تلامذته ومحبيه ليسيروا على نهجه، وفي تلك الأجواء ارتبط الأستاذ أكثر بسماحة الشيخ عيسى قاسم، في أجواء سياسية مشحونة، وفي ظل قانون أمن الدولة الخطير، وإغلاق جمعية التوعية واتهام أعضائها ومطاردة قيادات الحركة الدعوية آنذاك، والزج بهم في السجن أو التصفية الجسدية كما حصل للشهيد أحمد الإسكافي الذي اغتيل في الهند، فانعكس ذلك على النشاط التبليغي ليأخذ طابعاً أكثر ثورية مع حالة السرية والتكتم في أجواء أمنية حساسة.

الروح الثورية

كانت النواة الثورية التي حركت الأستاذ عبدالوهاب نحو نهج المقاومة والعمل لمصلحة الإسلام والـدفاع عنه، هو ذلك الإمام الثائر في كربلاء، الحسين عليه السلام ملهم الحس الثوري، وعاش الأستاذ مع حقيقة الحسين عليه السلام منذ صغره، وعندما تفتحت مداركه، انجذب لشخصية السيد الشهيد الصدر الأول،

ومع انتصار الثورة الإسلامية المباركة في إيران، انشد الأستاذ عبدالوهاب مع الأحرار الثوريين المحبين للإسلام إلى قائد الثورة السيد الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه، وأصبح أمامهم نموذج القائد الفذ الذي كسر شوكة الطاغوت، وأسس الدولة التي عبّر عنها الشهيد الصدر رحمه الله: «الإمام الخميني حقق حلم الأنبياء»، ومثّل قدوته الشهيد محمد باقر الصدر بدفع الشباب المؤمن للانتماء إلى جبهة الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه وهو يقول: «ذوبوا في الإمام كما ذاب هو في الإسلام».

هذه الروح المشتعلة والتي كانت في أوجها إبان انتصار الثورة الإسلامية، أثّرت في مزاج الإسلاميين في البحرين، وأعطت دفعا للنهوض ضد الظلم ومقاومته، وعند الحديث عن انتفاضة التسعينات، سيتبين لنا تلك الروح الثورية وبُعدها في نفس الأستاذ، وقد ارتكزت هذه النزعة لديه ليس من خلال الحماسة الثورية والاندفاعة نحو المقاومة فقط، وإنما ارتكزت على أسس ثابتة؛ منها الإيمان بالمبدأ والاستقامة عليه، والصبر في الشدائد والتوكل على الله في كل شؤونه، والعمل بإخلاص في كل الظروف متمثلاً بقول الإمام علي عليه السلام دائماً: «الإِخْلَاصُ فِي العَمَلِ أَشَدُّ مِن العَمَلِ»[1].

التفاني في العمل

كثرة الانشغالات التي رافقته عقب الإفراج عنه، بعد انتفاضة التسعينات وبداية حقبة ما بعد الميثاق، جعلته ينقطع إلى العمل السياسي طوال يومه، فحتى بعض التفاصيل الدقيقة كان يركّز عليها ويدقق فيها، وأذكر أنه قبل أن يُلقي خطابه يوم الجمعة في مسجد الشيخ خلف بالنويدرات، كان يكتبه مسودة ويطلب منا كتابته إلكترونياً، ويقوم بمراجعة الخطاب والمطابقة بينه وبين النسخة المكتوبة قبل إنزالها في الموقع الإلكتروني، وتستمر التعديلات حتى وقت متأخر من ليلة الجمعة. وهكذا؛ عندما يقوم بفعالية أو نشاط سياسي،

١. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ج ٣، ص ٣٧١.

تجده حريصاً على الاطّلاع على تفاصيل الأمور، ويجهد نفسه كي يظهر العمل بأفضل صورة. ومما يثير التعجب هو قدرته على التوفيق بين أمور كثيرة يصعب تحققها لمن هو في ظروفه؛ فإلى جانب عمله الدؤوب في المجال السياسي ومشاركاته الخارجية، يحرص على فتح مجلسه كل ليلة ثلاثاء، كما يخصص وقتاً للجلوس مع العائلة وللتواصل الاجتماعي بزيارة الأقارب وعيادة المرضى وحضور الأفراح ومواساة الآخرين في الأحزان؛ فضلاً عن الحفاظ على ممارساته العبادية، وتعلقه بقراءة الكتب، والمواظبة على قراءة القرآن،؛ فضلاً أيضا عن حالات التفكر وطرح الرؤى والكتابة في المجال الفكري والسياسي.

صبره وتحمله الأذى في جنب الله

عاش الأستاذ حياة مليئة بالشدائد والصعاب، والتي تراكمت عليها التجارب، فصقلت شخصيته، وزادت من صلابته، وعززت إيمانه العميق بما يعتقده، والاستقامة والثبات في الموقف، وتحمله المسؤولية الأخلاقية والأدبية أمام القرارات التي يتخذها؛ إضافة لذلك حسن ظنه بالله وتوكله عليه وإيمانه إيمانا عمليا بأن الله هو مدبر الوجود وأن كل شيء بيده لا يبد غيره. تجده في مواقف القضاء والقدر عند المصائب؛ من وفاة أحد الأحبة أو نزول ضراء في نفسه أو بأساء في محيطه، كالجبل الراسخ لا تزلزله العواصف، ويعيش حالة السكينة والطمأنينة، فقد وجدناه في وفاة عضيده وشقيقه إبراهيم بأنه هو من يواسي الآخرين، وكذا يوم ضُرب الدوار في ١٦ مارس ٢٠١١م، حين كان الكل يعيش هول المصيبة، كعادته كان صامداً كالجبل الشامخ.

وقد تمثل صبره أثناء الاعتقال والسجن والتعذيب في الثبات والاستقامة، وحتى الآن قضى الأستاذ ١٥ سنة من عمره في السجون، منذ التسعينات وإلى الآن، وفي هذه الفترات تعرض فيها لصنوف التعذيب والانتهاكات الجسدية والنفسية، ومن ضمنها بقاؤه في الانفرادي لمدة سنة وثمانية أشهر في انتفاضة الكرامة،

وما تعرض له من إساءات وتعذيب مهين في سجن قرين في فترة اعتقاله في السلامة الوطنية، وسنأتي على ذكر بعض هذه المشاهد في موضع آخر. ومن أشد ما تعرض له من أذى - حسب تعبيره - وكان الأكثر ألماً في نفسه، هو ما وُصف بأنه «ضد العلماء» في إحدى حملات التشويه ضده، علماً بأنه عاش حياته خادماً للعلماء ومحباً لهم، وعارفا حتى النخاع بأنهم ورثة الأنبياء، وأن المتصدي منهم له الحاكمية، ووجبت له الطاعة، إذا كان عالماً، تقياً، ورعاً، عادلاً، شجاعاً، مدبراً، وعارفاً بزمانه حسب المواصفات التي أشار لها الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه.

أستاذ البصيرة

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «فَإِنَّمَا الْبَصِيرُ مَنْ سَمِعَ فَتَفَكَّرَ ونَظَرَ فَأَبْصَرَ وانْتَفَعَ بِالْعِبَرِ ثُمَّ سَلَكَ جَدَداً وَاضِحاً يَتَجَنَّبُ فِيهِ الصَّرْعَةَ فِي الْمَهَاوِي»[1]، وقد عرّف السيد الإمام قدس سره أصحاب البصيرة بأنهم «أولئك الذين يختارون طريقهم وموقفهم عن فكرٍ وتحليل، ويفهمون ما يريدون، ثم يقررون على ضوء ذلك الفهم، الموقف المناسب عن وعيٍ تام»، وعلى هذا النهج سار الأستاذ الفاضل طوال حياته يبني الرؤية ويشخص الموضوع ويعطي الموقف عن وعيٍ تام، خصوصاً في المنعطفات الخطيرة والظروف الصعبة التي تحتاج إلى وضوح رؤية دون أن تلتبس عليه الأمور، فيعيش الحيرة والضياع، كما قال الإمام الصادق عليه السلام: «الْعَالِمُ بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِسُ»[2]. كما أن الأستاذ جعل نصب عينيه سيرة المعصومين عليهم السلام، يهتدي بها في ظلمات الزمان وتعينه في تثبيت رؤيته وحسن اتخاذه للموقف؛ لأن الوهن والضعف والجبن من مشوشات ومشتتات الرأي، وتجعل صاحبها فاقدا للبصيرة، بينما الأستاذ لديه جرأة استثنائية في الحق ولا تأخذه في الله لومة لائم.

---

١. نهج البلاغة، الخطبة ١٥٣

٢. الكافي، جزء ١، صفحة ٢٦

تأييد الثورة قولاً وفعلاً قبل وبعد انطلاقها

قبل انطلاق ثورة ١٤ فبراير، أعلن الأستاذ موقفه مبكراً، منذ أن برزت الدعوات ليوم الغضب. قبل عدة أسابيع، وعند انطلاقة الثورة، خرج بعد صلاة الفجر حاملاً معه فجر الثورة، وبكل ثبات وشجاعة يعتصم عند دوار النويدرات «دوار الشهيد فخراوي» معلناً بزوغ نور الصباح الجديد على هذا الوطن، وما إن حلّ مساء ذلك اليوم الذي صادف ليلة الثلاثاء، حتى فتح مجلسه، وقبل وصول خبر الشهيد علي مشيمع، وحينما كنا في حيرةٍ من أمرنا؛ هل هناك برنامج ليوم غد أو لا؟ وإذا به يقول: «إن سقوط أي شهيد سيغيّر المعادلة، وستستمر الحركة المباركة». كان ذلك بعد صلاة المغرب، وما هي إلا لحظات وجيزة حتى يأتي خبر سقوط باكورة الشهداء؛ المشيمع البطل، ومن على قبر الشهيد يؤكد الأستاذ على مطلب إسقاط النظام، ثم من على منصة ميدان الشهداء يطرح وصيته الأساس التي وضع فيها عصارة فهمه للحدث حين قال: «إذا تخليتم عن مطلب إسقاط النظام، فلن يتحقق أي مطلب آخر، إن هذا المطلب يحتاج إلى بذل الكثير من التضحيات، فهل الشعب مستعدٌ لذلك؟».

ومن أجل استمرارية الثورة وديناميكية حركتها، وجّه الأستاذ إلى «اللامركزية» كأسلوب مرحلي يحفظ بقاء الثورة، وعدم إخماد وهجها، ويفتح آفاقاً لابتداع أساليب جديدة تخدم الثورة. هذه القناعة نابعة عن تجربة سابقة عاشها في التسعينات، وصولاً لمرحلة النهج السياسي للثورة الذي يحتاج لاحقاً إلى توحيد الخطاب السياسي أو إفراز قيادة تستطيع تلبية متطلبات المرحلة، وفي عمق الثورة وارتفاع وتيرتها، يطرح الأستاذ رؤيته للمرحلة اللاحقة تحت عنوان: «إما العدل في الدولة أو المقاومة المشروعة»، وهذا الاصطلاح تلقفته المقاومة وعملت على ترجمته وفق الرؤية القائمة على السلمية القرآنية وليس على السلمية الغربية المتأمركة.

الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية والعلمية للأستاذ عبدالوهاب حسين

النواة الأولى

في بيت العائلة الكبير، نشأ الأستاذ وتربى في حاضنة اجتماعية متكاملة، فبعد أن توفي والده وعمره لا يتعدى ١٣ عاماً، عاش في كفالة العائلة الكبيرة مع إخوته وأخواته ووالدته مع تحمل مسؤوليته باعتباره أكبر الأبناء، وبرز فيه التوجه الديني منذ الصغر، فإلى جانب نبوغه المبكر وحبه وشغفه بالقراءة والاطّلاع، كان يحمل حسّاً جماعياً، فحمل على عاتقه، منذ ذلك السن المبكر، مسألة التبليغ والتوعية بالدين، فقام بافتتاح درسه ليعلّم أقرانه وهو في سن ١٣ عاماً في أواخر الستينات، وكان يعمل على إقامة الاحتفالات الدينية بنمط مختلف عمّا كان رائجاً آنذاك؛ حيث كان في حينها يُقرأ مولد الإمام فقط، فبدأ الأستاذ بإدخال الفقرات المتنوعة، ومن ضمنها الكلمة التوعوية، وفي تلك الفترة ومع انتشار الشيوعية والتيارات الفكرية والسياسية التي تستقطب الشباب، برزت ضرورة نشر الوعي بالدين وإظهار هويته التي كادت تضيع في دهاليز الجهل والتجهيل بحقيقته، وفي تلك الأجواء يبدأ ذلك الفتى اليافع طويل القامة والهمة متمسكاً

بالدين ومحباً له ومدافعاً عنه، باحثاً عن المنابع الأصيلة التي ارتوى منها ألا وهي مدرسة أهل البيت عليهم السلام، قارئاً لمباحث أهل العلم والفكر المنتسبين لهذه المدرسة.

المراحل الدراسية التي مرّ بها

بدأت حياته الدراسية في المرحلة الابتدائية في مدرسة المعامير الابتدائية للبنين سنة ١٩٦٠م، وقد ظهر تفوقه على أقرانه في التحصيل الدراسي بشكل ملحوظ، وعلى صغر سنه كان موضع احترام من زملائه ومدرّسيه؛ لحسن خلقه وأدبه مع الجميع، ثم واصل رحلته الدراسية في المدراس الحكومية في المرحلة الإعدادية بمدرسة سترة، وبدأ يخرج من محيطه البيئي في قريته النويدرات إلى فضاء أوسع عبر التلاقي مع شباب أبناء المناطق المنتسبة لتلك المدرسة، وكانت دماثة أخلاقه واحترامه للآخرين مثار إعجاب كل من يلتقيه؛ إضافة لسعة اطلاعه ومعرفته الدينية، وهو في سن المراهقة التي عادةً ما يميل فيها من هم في سنه إلى اللهو والتمرد الاجتماعي، بينما عبدالوهاب نظر له محبوه ومخالفوه نظرة احترام لالتزامه ومبدئيته وحسن رأيه. واصل الشاب مشواره الدراسي عندما انتقل للمرحلة الثانوية بمدرسة الحورة الثانوية سنة ١٩٧٠م في المنامة، وهناك كان الانفتاح الحقيقي على الحراك الديني والسياسي والفكري، ومن طبيعة تلك المرحلة المشاركة الفاعلة للمجتمع الطلابي في المراحل الثانوية في الحراك السياسي والفكري، وقد شهدت تلك الفترة تطوراً سياسياً؛ حيث استقلت البحرين رسمياً من الوصاية البريطانية في ١٧ أغسطس ١٩٧١م، وقبلها أجرت الأمم المتحدة استفتاءً شعبياً في ١٩٧٠م، وتم تشكيل المجلس التأسيسي، ولقصور الخيارات السياسية ونقص الوعي العام بقيت الخيارات المتاحة مرتهنة بيد الطواغيت الذين سعوا عبر إجـراءات خاصة إلى استمالة الآراء الشعبية ودغدغة مشاعرها عبر لقاء المرجعية الدينية في النجف الأشرف السيد محسن الحكيم رحمه الله وزيارة ضريح الإمام الحسين عليه السلام، والوعود المقدمة من الدولة بإقامة

مشاريع وإعطاء حقوق للطائفة الشيعية وغير ذلك، مما أثر في نتيجة الاستفتاء لصالح الطغاة مجدداً، ولم يُرضِ ذلك الفئة الواعية من أبناء هذه البلاد، وهنا تفتّح الإدراك السياسي لدى الأستاذ، وأخذ يراقب الحدث ويعيش أجواءه، وفي ذات الوقت قام ببناء ذاته المؤمنة عبر التحصيل والعبادة والحرص على إقامة الأنشطة الدينية والمشاركة فيها؛ سواءً في قريته أو في المناطق الأخرى بحكم توسّع قاعدة معارفه وعلاقاتـه الاجتماعية، مما أسس لديه شبكة ارتباطات اجتماعية جيدة مع الكثير من المناطق؛ حيث كانت مدرسة الحورة الثانوية ملتقى لشباب البحرين من كافة المناطق لندرة المدارس الثانوية آنذاك.

وبنى الأستاذ عبدالوهاب، وهو طالب في الثانوية، منظومته القيمية وفق ما قام بتحصيله من معرفة دينية وتدعيم للبعد الأخلاقي والسلوكي لديه، وساعده في ذلك فهمه في القراءة وحبه للمطالعة في الفكر الإسلامـي، وأصبحت الفرصة مؤاتية للتلاقي مع علماء الدين ونهل المعارف الإسلامية منهم، وبدأ يتردد على بعض مساجد المنامة، وخصوصاً مسجد مؤمن وحوزة السيد علوي الغريفي، وتعرف على سماحة العلامة الشهيد السيد أحمد الغريفي.

الدراسة الجامعية

التحق بالدراسة الجامعية عام ١٩٧٣م؛ حيث درس في جامعة الكويت في تخصص الفلسفة وعلم النفس، وطبيعة هذا التخصص أنه يفتح آفاقاً جديدة لنظرة الأستاذ الفكرية، فاكتسب فهماً أكثر لرؤيته الإسلامية، وأثناء دراسته الجامعية في الكويت، ارتبط بنهج السيد محمد باقر الصدر ووجد فيه بغيته؛ خصوصاً أن للسيد الصدر أطروحات فكرية وفلسفية تشرح الرؤية الإسلامية؛ إضافة للفكر الحركي والسياسي العلمي الذي برز في شخصية السيد الصدر وسلوكه، وبما أن الدراسة الجامعية ملتقى الطلبة المثقفة والمتعلمة، وتتميز بتنوع المناهج الفكرية والعقائدية بالذات في تلك الحقبة؛ حيث تتصارع

التيارات المادية التي اكتسحت الساحة العربية مع التيارات الدينية، كان غالبية الطلبة ينتمون إلى الأفكار المادية المنحلة المرتبطة بإشباع الرغبات المادية، مما جعلهم مجتمعاً منحلاً أخلاقياً، وفي ظل هذا الصخب الفكري، يظهر ثبات فكر الأستاذ ورصانته واستقامته حيث لم يتأثر بتلك الأجواء؛ بل زادته إصراراً وعزماً على الدفاع عن عقيدته وفكره.

بلغ الانحلال في الجامعة إلى مستوى التفسخ والتجرد من القيم الأخلاقية والدينية لدرجة الاختلاط الماجن بين الجنسين والازدراء بالعقائد والسخرية من المتدينين إلى حدّ أن من يصلي في الجامعة يصبح موضع استهزاء، ومع ذلك قاوم الأستاذ هذا الواقع السيئ مع قلةٍ من المتدينين من الطلبة البحرانيين والكويتيين، من خلال نشر الوعي الديني وإقامة صلاة الجماعة في الجامعة؛ بل ورفع الأذان فيها، الذي لم يكن موجوداً آنذاك، وقاموا بإلقاء محاضرات وندوات في وسط الجامعة، وإن أدى ذلك أحياناً لصدام مع الأطراف الأخرى غير الإسلامية إلا أنه كان ضرورة لتثبيت دعائم الصحوة الإسلامية في الوسط الطلابي الجامعي.

وقد استمرت حياته الجامعية حتى العام ١٩٧٧م في حراك مستمر وجدلية محتدمة مع التيارات الشيوعية والقومية والبعثية، حاملاً همّ الإسلام على عاتقه، إلا أنه مع ذلك العداء الفكري الصارم من الأطراف الأخرى، فقد اكتسب احترامهم وإقرارهم له بأنه رغم شدة مِراسه في النقاش وإلقاء الحجج مع ذلك كان يحافظ على أدب الحوار واحترام إنسانية الآخر رغم الخلل الفاحش في ذلك الطرف.

وكان أهم دور قام به الأستاذ الفاضل أثناء فترة دراسته، العمل بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعلاء راية الحق، وتشجيع الطلبة على الانضمام والانخراط في العمل الإسلامـي، ونشر الفضيلة ومظاهر العفة نسبياً، وقد وفرت الدراسة الجامعية في الكويت فرصة للأستاذ للتعرف على علماء الدين الموجودين في الكويت آنذاك، والارتباط بخط السيد الصدر الأول في العراق،

وكان من مقلديه حينئذ، فكان يستلهم من فكر المرجعية الكثير من الفهم للقضايا السياسية والاجتماعية والفقهية، مما أنضج شخصيته؛ إضافة لذلك تعايشه في الكويت مع التجربة السياسية فيها المتمثلة بوجود مجلس الأمة المنتخب، وفي نفس المرحلة كانت هناك تجربة سياسية في البحرين تمثلت بوجود برلمان منتخب كذلك سنة ١٩٧٢م، ولكنه أجهض بيد الحكومة سنة ١٩٧٥م، التي أحلّت محله قانون أمن الدولة السيئ الصيت، الذي حوّل البحرين إلى دولة بوليسية قاهرة للإرادة الشعبية، وهذا كان أكثر العناصر تأثيراً في توجيه مزاج الأستاذ نحو العمل السياسي الذي بدأه بعد عودته للبحرين عام ١٩٧٧م.

الظروف السياسية في البحرين من ١٩٦٥م حتى ١٩٧٥م

في ظل الاحـتلال البريطاني للبحرين والتبعية الكاملة للنظام الحاكم للاستعمار، انتفض شعب البحرين ضد الاحتلال وعملائه، وكان ذلك في شهر مارس ١٩٦٥م؛ حيث قام عمّال شركة نفط البحرين بالإضراب عن العمل، وتفاعل معهم طلاب المدراس، وخرجت مسيرات في عدة مناطق من البحرين ضد الاحتلال، وفي هذه الانتفاضة استشهد اثنان من قرية النويدرات في مسيرة أمام شركة بابكو؛ وهما الحاج عبدالنبي سرحان وهو ابن عمة الأستاذ عبدالوهاب، وعبدالله مرهون وهو ابن بنت عمة الأستاذ كذلك، وكان حينها في الصف السادس الابتدائي يعيش تلك الأجواء المفعمة بالنضال، ولكن الجو الفكري السائد حينها في العمل السياسي ينتسب إلى الفكر الشيوعي والمد القومي مع غياب النزعة الدينية، إلا أن الأستاذ منذ ذلك الحين يعتبر ما حدث جزءاً من نضال شعب البحرين وضمن المطالب الحقة للتخلص من ربقة الاستعمار والظلم ونيل الحرية، ورغم أن الرصاص والبطش أسكت الانتفاضة حينها، إلا أنه فتح باباً للقوى الشعبية لتنهض وتتجرأ على إجراءات المحتلين وتتمرد عليها. وفي العام ١٩٧٠م، وضمن سياسة بريطانيا في تقليص تواجدها العسكري وتمددها في المستعمرات بحكم الظروف التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، وتغيّر

قواعد اللعبة السياسية وموازين القوى في العالم، أعلنت رغبتها في الانسحاب من منطقة الخليج، وظهرت مشكلة مطالبة الشاه بضم البحرين إلى الأراضي الإيرانية بعد رحيل البريطانيين، عندها تم اللجوء للأمم المتحدة، وقررت إجراء استفتاء لتقرير المصير بين هذين الخيارين؛ وهما: إما ضم البحرين للتبعية الإيرانية تحت حكم التاج الشاهنشاهي، وإما الاستقلال تحت حكم آل خليفة كإمارة عربية، وقد لعب الجانب القومي وضيق الخيارات دوراً لانحياز الأكثرية للخيار الثاني، خصوصا مع الوعود التي قدمها الحاكم السابق عيسى بن سلمان آل خليفة لشعب البحرين؛ من إعطاء حقوقه الدينية والسياسية ومشاركته في القرار وإدارة الدولة عبر مجلس منتخب واسع الصلاحيات. وبالفعل تشكل عام ١٩٧١م المجلس التأسيسي الذي صاغ دستور البلاد برئاسة إبراهيم العريّض، وأعلنت البحرين استقلالها بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٧١م تحت حكم آل خليفة، وحصلت انتخابات عام ١٩٧٣م بعد إقرار دستور البلاد الجديد، وعلى إثره تشكل المجلس الوطني المنتخب، وزاول أعماله وفق تركيبة أفرزتها القوى الموجودة آنذاك، حيث هيمنت على المجلس القوى اليسارية الشيوعية والقومية والبعثية، أما التيار الديني فكان يتمثل في ثلاثة أعضاء شكّلوا الكتلة الدينية متمثلة في سماحة الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبدالأمير الجمري ﷺ والشيخ عبدالله المدني ﷺ، وقد ترأس المجلس عبدالرسول الحبشي، وزاول المجلس أعماله لمدة عامين تميزت بوجود خلافات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وخلافات بينية بين الكتل؛ خصوصاً بين الكتلة الدينية والتيار الشيوعي الذي تمثله جبهة التحرير.

على أي حال؛ في سنة ١٩٧٥م اقترحت السلطة التنفيذية، ثم حولته إلى مشروع قانون تحت مسمى «تدابير أمن الدولة»، الذي يعطي صلاحيات واسعة لوزير الداخلية، ويخالف أسس الدستور من رعاية الحريات وعدم تقييدها؛ فضلاً عن كونه سيفا مسلطا على كل من يعارض السلطة، ويعطي الحق للحكومة باتخاذ إجراءات خارج إطار الدستور ودون محاسبة، وقد جُوبه هذا القانون بالرفض

من كافة الكتل البرلمانية، مما زاد الخلافات بين السلطتين، مما دفع بالحاكم حينها إلى تعليق العمل بالدستور، وحل البرلمان، وفرض قانون أمن الدولة بمرسوم أميري، وبه تم تجميد العمل السياسي في البلاد وفرض الديكتاتورية المطلقة بيد الحاكم وزبانيته، فانكفأت المعارضة بكل أطيافها، وأصبحت عرضة لانتقام السلطة، وبما أن المعارضة الشيوعية كان رصيدها الأكبر، فإنها نالت القسط الأكبر كذلك من الانتقام، وبسبب صِدام الحركات الشيوعية مع معتقدات المجتمع وأعرافه وأخلاقه، لم تجد الحاضنةَ الشعبية التي تخدمها، وقد استغلت السلطة هذا الجانب، فعملت على زرع عـداوات جديدة، وكان أخطرها اغتيال الشهيد عبدالله المدني واتهام الشيوعيين بالحادثة، وتم إعدام ثلاثة منهم، وبدأت حملات الاعتقال الواسعة في أوساط السياسيين والنقابيين وكافة التوجهات، وتم تكتيم الأفواه، واعتقال خلية من الجيش اتهمت بزعزعة الأمن والارتباط بمنظمات محظورة، فساد جوٌّ من الترهيب والخوف في البلاد، ألقى بظلاله على الحراك السياسي والاجتماعي على المجتمع، وفي نفس الوقت ابتعد الكثير من رجال الدين والمتدينين عن الانشغال بالشأن السياسي، وأما من بقي منهم ضمن الإطار السياسي، فقد فضّل العمل السري والاقتصار على العمل التبليغي، وقد برزت شخصيتان علمائيتان راعيتان للعمل الإسلامي الحركي الذي يتبنى منهج السيد الصدر وحزب الدعوة؛ وهما السيد أحمد الغريفي والشيخ عيسى قاسم، وهناك شخصية علمائية عملت من جهة أخرى على بناء القواعد الرسالية والتأسيس لإسلام حركي مرتبط بالجانب السياسي وفي إطار سري؛ وهو سماحة السيد هادي المدرسي، عندها بدأ عهد جديد للحركة الدينية في البحرين، التي سوف يكون لها الدور البارز مستقبلاً في النشاط السياسي والاجتماعي، وكانت نقطة التحوّل الكبرى هي انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م.

الأستاذ عبدالوهاب والحياة المهنية

بعد تخرجه من الجامعة سنة ١٩٧٧م، عمل الأستاذ كمرشد اجتماعي في

مدرسة طارق بن زياد في المحرق، وكان الأستاذ أخلاقاً عملية تمشي على الأرض، مما جعله يدخل إلى قلوب الآخرين من طلبة ومدرسين، ولم يكن في المدرسة صاحب وظيفة ومهام فقط؛ بل كان مربياً ومبلّغاً يعمل بتكليفه الشرعي قبل القوانين واللوائح الداخلية في مساحة وظيفته، وهنا بدأت علاقته بالمحرق وحيّ الحياك؛ حيث أسس لحلقة دروس استمرت طويلاً في المحرق، حتى توطدت علاقته بهم، وتوجّه لاحقاً بالزواج من إحدى كريمات إحدى الأسر هناك، ثم انتقل إلى مدرسة مدينة عيسى الثانوية، والتي بقي فيها حتى اعتقاله في التسعينات، وقد توطدت علاقة الأستاذ بالطلبة، وأصبح قدوتهم ونقطة التقائهم، وقد أقام الأستاذ صلاة الجماعة في المدرسة، وتطورت العلاقة بينه وبين الطلبة ليكون أستاذهم وملهمهم وقدوتهم في الدين والأخلاق، ولكونه مرشدا اجتماعيا، كان يحل مشاكل الطلاب السلوكية والتحصيلية بدافع الواجب الديني بالدرجة الأولى، وكانوا يتقبلون منه احتراماً له وتقديراً لشأنه في قلوبهم.

موقف من الذاكرة

عندما كنا طلبة في الثانوية بمدرسة الشيخ عبدالعزيز سنة ١٩٩١م، كان لدينا يوم مفتوح، فطلب صديقي مني أن نذهب لمدرسة مدينة عيسى الثانوية التي كان فيها الأستاذ عبدالوهاب لندعوه للمشاركة في احتفال بمولد أحد الائمة عليهم السلام في قرية صديقي ليلقي كلمة فيها، وعندما ذهبنا ووصلنا لمكتب الأستاذ، وجدنا الغرفة مملوءة بالطلبة، وكان الأستاذ بوقاره المعهود جالساً يرحب بالجميع ويستمع إليهم في أجواء من الاحترام المتبادل، ويتحاور معهم في مواضيع شتى، وعندما عرض عليه صديقي تلك الدعوة، رحب بها الأستاذ وسأله هل أنت من المدرسة؟ ولما أجاب بالنفي، وجّه لنا نصائح أبوية في الاهتمام بديننا وتحصيلنا العلمي.

فكان يشرح قلوبنا بكلامٍ لا يخلو من قول نبي أو وصي، والملفت أن احتضانه للشباب لم يقتصر على المتدينين أو أبناء طائفة معينة، وإنما كان محبوباً لدى

جميع الطلبة، وكان لرعايته للطلبة في المدرسة وأخلاقه العالية معهم أثره في امتلاكه لقلوبهم، فكل من عرف الأستاذ، يخترق حبه قلبه، ولم تظهر هذه الحالة لمن عرفوه بعد دوره السياسي ووهج الشهرة فيه، ولكن أحبوه أيضا.

فجر الثورة الإسلامية

في يومٍ من أيام الله، كما عبّر عنه السيد الإمام الخميني قدس سره، وهو الأول من فبراير ١٩٧٩م، انتصرت الثورة الإسلامية في إيران، وكان لهذا اليوم الأثر الكبير في وجدان المؤمنين، وبَعْث أمل الانتصار الإلهي والفرج الرباني، وإيقاظ الأمة من سباتها الطويل، وأحيا روح الإسلام، وجعله في موقعه الذي أراده الله ليكون الدين الخاتم والمنهج الخالد والمنقذ للبشرية، وما هذه الثورة إلا مقدمة ممهدة لدولة العدل الإلهي على يد مولانا صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف.

هكذا سطّر هويتها السيد الإمام الخميني وجعلها ديباجة الدستور، وهوت إليه قلوب المؤمنين التواقة للحرية ولاستنشاق نسيم الإسلام المحمدي الأصيل، وحقق ما كان يصبو إليه الأنبياء والأولياء عبر العصور، حتى قال السيد الشهيد المرجع محمد باقر الصدر في حق السيد الإمام الخميني قدس سره: **«لقد حقق حلم الأنبياء»**، ولما وعى السيد الصدر هذه الحقيقة، طلب من المؤمنين الانتماء لخط هذا السيد العظيم قائلاً: **«ذوبوا في الإمام كما ذاب هو في الإسلام»**.

استرقت أُذن عبدالوهاب تلك الكلمات وتفاعل معها بكل وجوده، وشاهد عياناً تلك النعمة الإلهية، وعاصر أحداثها لحظة بلحظة، فاخترق حب السيد الإمام كل كيانه حتى ذاب مع الذائبين من عشاق الإمام قدس سره.

الانفعال الفكري والثوري

مع سقوط الطاغوت الإيراني، وبروز الصحوة الإسلامية على يد مفجر الثورة الإمام الخميني قدس سره، التي توهج نورها في قلب كل مؤمن يعيش الإسلام، توقدت

روح الثورة في نفس الأستاذ إلى جانب البناء الفكري والثقافي، وأصبح الزخم الثوري محرّكاً لسلوكه وفهمه للقضايا العملية، ورأى أن هناك تكليفاً تجاه هذه الثورة المباركة يتحتم القيام به، فكانت البداية عبر الإيمان بمرتكزاتها الفكرية والعقائدية، ثم إظهار التأييد لها ومساندتها عبر بيان مفاهيمها والتعريف بقيادتها والارتباط العاطفي والفكري بها، والعمل على تأسيس قاعدة متينة في مجتمعه لتكون أساساً لمجتمع تسوده الفضيلة والإيمان بالإسلام، وكان لزاماً في البداية مقارعة الأفكار المادية والشيوعية التي طغت في مجتمعنا، واستبدالها بقيم الدين التي استنهضتها هذه الثورة وأعادت الحياة إلى الإسلام.

تحرك القوى الثورية الإسلامية

واكبَ انتصارَ الثورة في إيران نهوضُ الحركات الإسلامية في مناطق متعددة من العالم الإسلامي ومنها البحرين؛ حيث تفاعلت تلك الحركات مع وهج الثورة، وتوقدت في النفوس روح ثورية، مما حوّل أنظار السلطات من خط المعارضة اليسارية الشيوعية إلى المعارضة الإسلامية الشيعية، وكانت أولى تلك الحركات:

١. الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين: بقيادة سماحة السيد هادي المدرسي، التي عملت على التغيير الثوري المباشر عبر العمل المسلح من الداخل بتحريك المجموعات السرية المنتسبة للجبهة من الداخل والقادة من الخارج في آنٍ واحد، والهدف هو التحول الثوري وإسقاط نظام الحكم الخليفي، وقد أحبطت السلطات بالتعاون مع البريطانيين آنذاك هذه المحاولة، وتم القبض على ٧٣ عنصرا من عناصر الجبهة.

في سنة ١٩٨١م، وفي ذات الوقت، قامت السلطات الأمنية بحملات تعسفية طالت المنتمين للجبهة والمتعاطفين معها؛ حيث استشهد الشهيد جميل العلي والشيخ جمال العصفور تحت التعذيب، وعلى إثر ذلك، هاجر الكثيرون من البحرين خوفاً من

بطـش السـلطة.

٢. حزب الدعوة: مع حالة تخوف السلطة من الخطر الإسلامي القادم ووجود مؤشرات واضحة لديها عن حقيقة نية الإسلاميين للصعود والمواجهة مع السلطة، اتخذت إجراءات أمنية قاسية ووظفت قانون أمن الدولة بأبشع صوره، وتحولت البحرين إلى دولة بوليسية يحكمها جهاز المخابرات الذي يديره البريطاني «إيان هندرسون». وبعد القضاء على محاولة الجناح الثوري الأول المتمثل في الجبهة الإسلامية، ركزت على الجناح الآخر للحركة الإسلامية المتمثل في خط حزب الدعوة، والذي يتزعمه في البحرين سماحة الشيخ عيسى قاسم، واستهدفته في سنة ١٩٨٤م، وتم تفكيك خلايا حزب الدعوة، واعتقال المنتمين إليه والزج بهم في السجن، كما تم إغلاق جمعية التوعية الإسلامية وتضييق الخناق على العمل الإسلامي الثقافي والتوعوي.

الـذي أدى بالمثقفيـن والناشـطين الإسلامييـن إلى العمـل بمزيـد من الحـذر والتقيـة فـي ظـل سـطوة عصـا قانـون أمـن الدولـة، وبحكـم انـتماء الأسـتاذ عبدالوهـاب لهـذا الخـط، لكـن لـم يكـن مـن ضمـن الحلقـات التـي تـم اعتقالهـا، كان لـزاماً المحافظـة عـلى الكـوادر المنتميـة لفرعـه مـع مواصلـة العمـل الإسلامـي ومـراعاة الـظروف الموضوعيـة آنـذاك.

النشاط الثقافي والتبليغي في الثمانينات

في ظل الظروف الأمنية الضيقة، تمركز نشاط الأستاذ عبدالوهاب على الأمور التبليغية والتوعوية خلال حقبة الثمانينات حتى قبيل انطلاقة انتفاضة الكرامة ١٩٩٤م، وقد نشط الأستاذ في إقامته الدروس في عدة مناطق؛ منها: المحرق في جامع الحياك، وفي مسجد مؤمن بالمنامة، وفي منزله بقرية النويدرات، وتطرق

إلى مجالات متعددة من المعارف الإسلامية، كما حرص على المشاركة في المناسبات الدينية بإلقاء الكلمات وإجراء الحوارات والمحاضرات، وفي أواخر الثمانينات أقام صلاة الجماعة بمسجد الشيخ خلف في النويدرات، وكان يحرص على الخطاب الديني التوعوي الثوري الذي أثر في الكثيرين؛ خصوصاً جيل السبعينات والثمانينات.

وفي تلك الفترة كذلك، فتح الأستاذ مجلسه الأسبوعي ليلة الجمعة، والذي تغيّر لاحقاً بعد حقبة التسعينات إلى ليلة الثلاثاء، وكان مجلسه محفلاً ومقراً لتجمع الشباب والمثقفين وملتقىً لأصحاب الرأي والفكر والشباب الثوري، الذي نهل من الأستاذ المفاهيم الإسلامية والروح الثورية، التي ظهرت نتائجها في انتفاضة التسعينات.

كما أسس الأستاذ للتعليم الديني في المساجد بقريته الذي رعى إنشاء ووضع مناهج تدريسية لبث الوعي وبسط القيم الإسلامية في نفوس الناشئة، خصوصاً في إعطاء زخم للروح الثورية آنذاك بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني العظيم، والذي أعطى دفعة معنوية للنهوض بالعمل الإسلامي والأنشطة الموافقة له. وقد اهتم الأستاذ بالتعليم الديني في المساجد، وكان حريصاً على الحضور والمشاركة وإعداد البرامج المفيدة وتكريم المتفوقين والملتزمين بها، وكان أحياناً يوكل بعض المهام للصغار بدافع التشجيع ثم يكافئهم بهدية.

موقف

في إحدى المرات طلب الأستاذ من أحد شباب الثمانينات، وعمره ١٦ سنة حينها، وكان حريصاً على استخدام آلة التسجيل في موكب العزاء، أن ينسخ له بعض القصائد، ولما قام ذلك الشاب بتلك المهمة وبكل حماس، أهداه الأستاذ لاحقاً كتابين ما زلت أذكرهما؛ وهما: كتاب «التفكر» للشهيد دستغيب، وكتاب

«الحجاب» للشهيد مطهري.

موقف آخر

أول مرة ذهبت فيها لمجلس الأستاذ، كان في عام ١٩٨٩م في ليلة الجمعة، وتلقيت الترحيب والود من قبل الأستاذ، ما يعجز عنه اللسان، وكأنه يعرفك منذ أمد طويل، ويبادلك حديث الصديق القديم مع أن عمري ما ناهز الـ ١٥ سنة، ولا زلت أذكر كلمته: **«إسلامنا عظيم ونحن مسلمون، فيجب أن نكون عظماء»**.

الفصل الثالث: مخاضات التسعينات

تمهيد

لقد شكلت حقبة التسعينات رصيداً سياسياً لشعب البحرين، غنيّاً بالأحداث والتجارب التي أثّرت في وعي الإنسان البحراني، ورسمت معالم الحياة السياسية حتى اندلاع ثورة ١٤ فبراير المباركة في عام ٢٠١١م، ومن الشخصيات المؤثرة جداً في تلك المرحلة؛ هي شخصية الأستاذ عبدالوهاب حسين بوصفه مهندس الحركة التسعينية ومنظّرها، وأحد أعمدة الرموز التي تتكئ عليها الانتفاضة، ولم تأتِ انتفاضة الكرامة صدفة، وإنما هي نتاج عوامل متعددة تداخلت مع بعضها، مع وجود شخصيات تصنع التاريخ عندما تعمل بالقوانين والسنن التي أوجدها الله سبحانه وتعالى في هذا الوجود، وتنهض بالأمة إلى واجهة المشهد السياسي، وتحرك الجمود ليكون زلزالاً من تحت أقدام الطغاة.

لعب الأستاذ عبدالوهاب دوراً فاعلاً في الأحـداث التي سبقت الانتفاضة، ومارس مسؤولياته أثناء الانتفاضة وبكل إخلاص، ثم تأتي مرحلة ما بعد انتفاضة الكرامة ليقوم بدوره القيادي في الساحة التي احتوت على عقبات جمّة وصولاً للثورة المباركة في ٢٠١١م، وهنا نلقي الضوء على هذا الدور الذي قام به من كافة

الأبعاد؛ ثائراً وأسيراً ومعارضاً ومربيّاً و... لقد اختزل شعبُ البحرين عبدالوهاب في ذاكرته وعبّر عنه من ذلك الحين بعبارة «عبدالوهاب يا بو حسين .. يفديك شعب البحرين»، كمحصلة للأثر البارز الذي تركه الأستاذ في وعي ووجدان هذا الشعب.

بداية البدايات

لو قلّبنا صفحات التاريخ السياسي في البحرين، لوجدنا أن منشأ الصراع في البلد يعود تحديداً إلى استئثار العائلة الدخيلة بالحكم واستبدادها بموارد البلاد.

إن نظام العبودية والرّق الذي مورس طوال فترة حكمهم وبأشكال متنوعة، عندما تعترضه بعض التحديات التي تواجهه؛ كانتفاضة التسعينات داخلياً أو وجود خطر خارجي محتمل، يبدأ في إعادة التموضع المنافق؛ خصوصاً إذا عجز عن مواجهتها، فيبدأ في تغيير قشرته الخارجية، ولكن تبقى عقلية النظام هي نفسها، ويعمل في مثل تلك الظروف على كيفية تجاوزها والتحايل عليها دون إيجاد حلول جذرية أو تغيير حقيقي في جوهر تفكيره، ومن عادة النظام الحاكم البدء باستخدام الشدة والقسوة المفرطة، وعندما تختلف الموازين وقواعد اللعبة قليلاً تجده يُبدي المرونة والنفاق السياسي للتحايل على معارضيه، وفي ذات الوقت يكيد لهم ويضع الدسائس ويزرع الفتن حتى تعود الأمور كسابق عهدها في قبضته، عندها يعود النظام إلى طبيعته العنصرية المقيتة وبصورة أبشع مما سبق!

فمن هنا لسنا في وارد استنطاق ٢٥٠ عاماً من حكمهم، وإنما نكتفي بتسليط الضوء على هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الوطن، ودور الأستاذ عبدالوهاب فيها؛ حيث مرت منعطفات خطيرة نتجت عنها قراءات متعددة لاحقاً تركت تداعياتها المستمرة حتى هذه اللحظة، وهنا لابد أن نمر على بعض المقدمات:

التحولات الإقليمية بعد حرب الخليج

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى والتآمر الدولي والعربي لتقويض الثورة

الإسلامية، شُنت حرب لمدة ثمان سنوات على الجمهورية الإسلامية، وخط المواجهة كان بواسطة صدام والجيش العراقي، وبتمويل خليجي وتواطؤ أمريكي فاضح، لكن ما إن انتهت الحرب سنة ١٩٨٨م حتى بدأت بوادر أزمة وخلافات بين المتآمرين؛ حيث طالب صدام دول الخليج بدفع فاتورة الحرب وما بعدها، ونتج عن ذلك التأزيم اجتياح صدام للكويت وأجزاء من السعودية في ١٢ أغسطس ١٩٩٠م، أدى إلى نشوء تحالف أمريكي ودولي ضد صدام لإخراجه من الكويت، وبالفعل تم طرد صدام من الكويت في مطلع فبراير ١٩٩١م، ولكن بقيت أمريكا في المنطقة!

مع إملاء سياسات أمريكا، تبين أن أهم أسباب هشاشة دول الخليج وعدم قدرتها على مواجهة التحديات، هو ضعف الجبهة الداخلية والعلاقة المضطربة بين الشعب والحاكم والأنظمة المختلفة التي تدار بها هذه الدول، فوجدت أمريكا أنه لابد من إصلاحات سياسية واسعة تتناسب مع الطرح الديمقراطي وتوسعة المشاركة في الحياة السياسية، وذلك ليس حبّاً في الشعوب وإنما لسد الثغرات لدى الحكومات العميلة في المنطقة لتقليل الخطر الذي تشكله الجمهورية الإسلامية - العدو اللدود لأمريكا - على دول المنطقة بتصدير ثورتها الإسلامية، والبديل هو تعزيز قيم الديمقراطية وفرض إصلاحات سياسية واجتماعية في دول الخليج العربية، وقد بادرت الكويت لذاك بعد كابوس الغزو العراقي، فأعادت العمل بالدستور وانتخاب مجلس الأمة المعطّل مجدداً، كما قامت البحرين بإجراء شكلي تَمثّل في تأسيس مجلس الشورى المعيّن من قبل الأمير كبديل عن الإصلاحات الجذرية، خصوصاً وأن دستور البلاد معطّل منذ ١٩٧٥م، وظل الاستبداد هو المسيطر على الأجواء السياسية في البحرين، ولكن هناك شيء يتحرك تحت الرماد الملتهب.

الظروف المعيشية في ظل الدولة البوليسية

مع الوضع الأمني الضاغط وتكميم الأفـواه، يطفح على السطح الجانب الاقتصادي والمعيشي المتدهور للشعب والذي لا يتناسب مع زمن الطفرة النفطية في المنطقة، وحيث ترزح فئة كبيرة من المواطنين في ظل وضع معيشي سيئ بدخل متدنٍ وعدم توافر خدمات الإسكان والصحة بشكل جيد وانتشار البطالة مما أدى إلى ازدياد الاحتقان في الشارع، وأصبحت دوافع المطالبة بالحقوق أكثر ترجيحاً وإلحاحاً، وبدأت بوادر الهيجان والتململ من الوضع الاقتصادي المرهق تظهر مع تزايد العمالة الأجنبية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والبطالة المنتشرة بين شباب الوطن آنذاك؛ فضلاً عن الأجور الزهيدة التي لا تجاري ارتفاع أسعار السلع وتكاليف الحياة اليومية. تضافُر هذه العوامل مع الظروف السياسية المحيطة وتجاهل السلطة لحقوق الشعب، أشغل ما سُميّ لاحقاً «انتفاضة الكرامة».

الهجرة في طلب العلم والوصية

في بداية التسعينات، بينما كانت كوكبة من طلبة العلوم الدينية التي تدرس في الحوزة العلمية بقم والنجف تعود إلى البحرين؛ ومنهم السيد محي الدين المشعل والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري والشيخ علي سلمان وغيرهم، كان سماحة الشيخ عيسى قاسم يتهيأ للرحيل لإكمال مراحل دراسته في الفقه، والوجهة كانت قم المقدسة، ولم يكن خروج الشيخ عيسى كخروج أي أحد آخر من العلماء لاعتبارية خاصة في مكانته وشخصيته المنتمية إلى الإسلام الحركي، وكل من عاش أجـواء الإسلام المحمدي الأصيل كان يرى ببصيرته أن هذا البلد يحتاج إلى فقيه عامل ينهض به ليقارع الطواغيت ويحقق الأمل المنشود. وقبل خروجه متوجهاً إلى قم المقدسة، قام بلملمة عناصر الإسلام الحركي ونخبه العاملة وأوصاهم بإدارة العمل الإسلامي في البلاد، وهذا

الكلام أنقله عن فضيلة الأستاذ عبدالوهاب؛ حيث يقول: «قبل سفر الشيخ أبي سامي في مطلع التسعينات جمعني مع الشيخ الجمري في لقاء خاص»، ثم عقد لقاءات جماعية ضمت العديد من الشخصيات. ولاحقاً؛ بعد عودته من طلب العلم انضم إليهم سماحة الشيخ علي سلمان، وأوكل إليه سماحة الشيخ عيسى إقامة الصلاة في جامع الصادق عليه السلام بالدراز، وحسب علمي أن الخروج الأول لقم كان منتصف ١٩٩١م، وكان الشيخ يتنقل بين البحرين وقم حتى ٢٠٠١م، وقد شكلت آنذاك المجموعة التي اختارها سماحة الشيخ عيسى، المؤلفة من الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب والأستاذ حسن مشيمع ومجموعة الطلبة الدينيين العائدين للتو من قم، مجموعة قيادية لقيادة العمل الإسلامي في البحرين.

نشاط الأستاذ عبدالوهاب السياسي والفكري قبيل انتفاضة الكرامة

رافق رحيل سماحة الشيخ عيسى قاسم لطلب العلم واستكمال عدته الفقهية، بروز دور كبير ونشاط واسع للمجموعة القيادية في الساحة، وكان لعودة طلبة العلوم الدينية حديثي النضوج دور في زيادة الزخم، ؛ وكذلك عودة أكثر من ٢٠٠ شخص من المبعدين والمهاجرين عام ١٩٩٢م، وأغلبهم من طلبة العلوم الدينية، إضافة لإطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين؛ بعضهم على قضية حزب الدعوة، وآخرون من الجبهة الإسلامية ممّن قضوا محكوميتهم، كل ذلك دفع بالعمل الإسلامي، وبدأت الحيوية تدّب فيه؛ خصوصاً في ظل أجواء الانفتاح على الجمهورية بعد حرب الخليج الثانية، والتحولات السياسية التي بدأت في الكويت وعودة الحياة النيابية، وتحسن العلاقة مع سوريا على أثر مشاركتها في حرب الخليج الثانية إلى جانب محور دول الخليج ومساهمتها في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وبعد اتفاق الطائف الذي جمع أطراف الصراع، كل ذلك وضعه الأستاذ ضمن قراءته للوضع في البحرين ومدى الاستفادة من تلك التغيرات للدفع بالعمل السياسي والمطلبي إلى الأمام.

عندها عمل على رسم خارطة طريق سياسية بمشاركة المجموعة القيادية وعلى رأسها الشيخ الجمري، وكان محور عملهم حينئذ في المستوى السياسي إعادة الحياة السياسية للبلاد من خلال المطالبة بإعادة العمل بدستور ١٩٧٣م، وإحياء الحياة النيابية المعطّلة منذ ١٩٧٥م، ورفع قانون أمن الدولة المكبّل للحريات.

وعلى إثر ذلك، نشطوا من خلال رؤية وممارسات تحفّز الحركة المطلبية، ومع وجود شركاء في الوطن يؤمنون بنفس الخيار ولديهم هذه المشتركات من الأطياف السياسية والمذهبية الأخرى، صار لزاماً التنسيق معهم في تحقيق هذه المطالب، وبحكم العلاقات القديمة للشيخ الجمري مع أعضاء برلمان ١٩٧٣م والشخصيات الوطنية، وكذلك علاقات الأستاذ عبدالوهاب بحكم احتكاكه بأعضاء الأحزاب وقياداتها، خصوصاً ممن زاملهم في جامعة الكويت ولقاءاته وحواراته مع الشخصيات الموجودة في البحرين، عقدت لقاءات تنسيقية جمعت أطياف المعارضة، مثّل فيها التيارَ الإسلامي الشيعي الشيخُ الجمري والأستاذ عبدالوهاب، وتم الاتفاق على عدة خطوات من أجل تحريك الوضع السياسي من خلال تقديم عريضة نخبوية تضمنت نوابا سابقين وسياسيين ورجال دين من الطائفتين، ومهنيين من أساتذة وأطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم، وتم الاتفاق على رفع العريضة إلى حاكم البلاد آنذاك.

العريضة النخبوية ١٩٩٢م

كانت هذه الخطوة نقلة نوعية في العمل السياسي بعد ركود سياسي منذ ١٩٧٥م نتيجة تعطيل دستور البلاد وفي ظل قبضة أمنية مشددة، خرجت هذه العريضة واحتوت على المطالب الرئيسية للخروج بالبلد من الأزمة السياسية عبر إعادة العمل بدستور ١٩٧٣م، ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء قانون أمن الدولة، وإعادة الحياة البرلمانية للبلاد، وقد وقّع على هذه العريضة نخبة سياسية ودينية، واتفقوا على قيام أربعة منهم بتسليمها إلى أمير البلاد حينها، وتم الدفع بالشيخ

الجمري والشيخ عبداللطيف المحمود والأستاذ محمد جابر الصباح للذهاب للديوان وتسليم العريضة، ولكنه تم رفض طلبهم ولم يستلم الديوان العريضة، فقاموا بإرسالها عبر البريد المسجّل باسم عبدالوهاب حسين.

وعلى أي حال؛ تجاهل النظام الحاكم هذه العريضة ظاهراً ولم يعلق عليها.

العريضة الشعبية ١٩٩٣م

تم الدفع بالعريضة الشعبية من قبل أطياف المعارضة وعلى رأسها التيار الديني الشيعي باعتباره يمثل الحاضنة الشعبية الأكبر، والداعم لهذا الحراك، وتم تدشينها في النصف الثاني من سنة ١٩٩٣م كخطوة ثانية بعد تجاهل العريضة النخبوية، وقد رافقها زخم سياسي وحراك ثقافي توعوي سنأتي على ذكره؛ خصوصاً في أوساط الشباب الإسلاميين بالقرى، وكانت المحصلة تجميع أكثر من ٢٤ ألف توقيع على عريضة حملت نفس المطالب.

وقد لعب الأستاذ عبدالوهاب دوراً كبيراً مع الأستاذ حسن مشيمع في تحصيل العدد الأكبر من التواقيع في ظل أجواء أمنية مخيفة، فأخذوا ينتقلون في القرى والنواحي وعبر قنواتهم الشبابية الحركية، وتم الدفع بالعريضة في المناطق عند مساجدها ومآتمها وفي داخل المنازل، وبعد الاكتفاء بجمع التواقيع التي جُمعت، تم إرسال وفد المعارضة بقيادة الشيخ الجمري للديوان وتسليم العريضة الشعبية للأمير، لكن الديوان كذلك رفض استلام العريضة كما فعل مع العريضة النخبوية من قبل.

الحراك الثقافي والمجموعات الشبابية

نشطت الحركة الثقافية قبيل انتفاضة الكرامة بشكل ملحوظ، وتصاعدت وتيرة الأنشطة الثقافية على عدة أصعدة بسبب عدة عوامل؛ منها:

- الوهج الثوري في إيران الذي ما زال متوقداً في نفوس الشباب في البحرين، والصحوة الإسلامية التي تأثر بها الشعب.
- الحراك الثقافي والانفتاح على الكتب الدينية والمعارف الإسلامية.
- نشاط النخب الإسلامية الواعية وطلبة العلوم الدينية على المستوى الاجتماعي والتعليمي.
- انتشار الوعي السياسي في أوساط الشعب.

وكان لهذه العوامل أثر واضح في الأنشطة والممارسات الشعبية؛ حيث برزت في الظواهر الثقافية الدينية في مواكب العزاء والاحتفالات الدينية والحلقات التعليمية في المساجد والمآتم وفي البيوت، وبرزت مشاريع تربوية وتعليمية في القرى كمشاريع التعليم الديني والتي أنتجت جيلاً مشبّعاً بالمفاهيم الإسلامية.

وقد وضعت المجموعة القيادية للتيار الشعبي ضمن أجندتها التركيز على البعد الثقافي والعمل على نشر الوعي في الأوساط الشبابية والاستفادة من مراكز التنوير الفكري في المساجد والمآتم والمواكب لبثّ الطرح الثوري والفكري وفق مفاهيم الإسلام المحمدي الأصيل، وقد مارس الأستاذ عبدالوهاب دوراً فاعلاً؛ حيث واصل جهده الذي بدأه منذ الثمانينات ولكن بوتيرة أسرع مع طرح المفاهيم الثورية والسياسية بشكل أكثر جرأة عبر دروسه الخاصة وخطابه العام في عدة مناطق من البحرين، كما قام مع المجموعة القيادية بتعميم صلوات الجماعة في مناطق البحرين، ووضْع خطاب يطرح رؤية موحدة، كما عملوا على إصدار نشرة منبر الجمعة التي ترصد خطب يوم الجمعة في أنحاء البحرين مع توحيد لأدبيات الخطاب، ثم القيام بتوزيعها على نطاق واسع، وقام الأستاذ ورفاقه باقتحام المواكب الحسينية وترشيد خطابها بما يتلاءم مع الرؤية الإسلامية وتطعيم القصائد وترشيدها عبر طرح القضايا السياسية والظواهر الاجتماعية، كما كانت تعقد اللقاءات التوجيهية مع الشعراء والروادید والخطباء الحسينيين.

وقد احتاج هذا الأمر تشكيل مجموعات شبابية لتفعيل الأنشطة الجماهيرية، وقد قامت القيادات من المشايخ والأساتذة بدور كبير في المجال التوعوي واستنهاض الهمم العالية للمطالبة بحقوقهم، وقد أفرزت تلك الحركة جرأة لدى الشباب على القيام باعتصامات عند وزارة العمل مطالبين بالحصول على وظائف، ورفع شعارات سياسية في المواكب الحسينية، والمشاركة في صلوات الجماعة، والمشاركة بحماس في النقاشات السياسية الخاصة، والنهوض بعملية التوقيع على العريضة الشعبية، والتصاق الشباب بالعلماء والأساتذة، وارتفاع وتيرة الوعي الديني والالتزام العبادي.

ومن أكثر الشخصيات التي شكلت علاقات واسعة مع الشباب هو الأستاذ عبدالوهاب والشيخ عادل الشعلة والشيخ علي سلمان والأستاذ حسن مشيمع.

ومن جهتها قامت السلطات بعمليات أمنية استخباراتية لرصد بعض المجموعات في المناطق والتي تم اعتقال بعضها قبل انتفاضة التسعينات. وبسبب النشاط الديني المتزايد في مسجد مؤمن بالمنامة، أقدمت السلطة المجرمة على افتعال حريق مخابراتي في المسجد من خلال إحداث تماس كهربائي، والغرض منه تعطيل دور هذا المسجد المبارك الذي كان مركز إشعاع ثقافي وفكري على مدار سنين طوال.

الأحداث التي سرّعت باندلاع انتفاضة الكرامة

إن حالة الاحتقان السياسي والتهميش الطائفي والفساد الأخلاقي الذي سعت لبثه السلطات، سببّ حالة من الاستفزاز المستمر لمشاعر الشعب، وخلقَ دافعاً للمواجهة في ظل ظروف اقتصادية وأمنية قاسية أجّجت النزعة الثورية لدى الشباب، وسرّعت باندلاع الانتفاضة؛ ومنها:

١. اعتصامات وزارة العمل

إن تفشي حالة البطالة في أوساط الشباب البحراني والتمييز الطائفي في الوظائف وإحلال الأجانب في قطاعات العمل، ومع دعوة التيارات الدينية العادلة للشباب للمطالبة بحقوقهم؛

اندلعت أمام وزارة العمل مظاهرات وتجمعات شارك فيها عدد كبير من الشباب الذي دقّ ناقوس الخطر لدى السلطات، ودفع بها لقمع تلك التحركات، والقبض على بعض الشباب المشاركين فيها، واستدعاء العديد من العلماء لدى جهاز أمن الدولة بتهمة التحريض.

٢. التردي الأخلاقي والمواجهة

في ظل عدم مراعاة الدولة للأخلاق والأدب العام من خلال نشر الفسق والفجور بفتح البارات والمراقص في الفنادق وبيع الخمور مُخالفةً في ذلك للدين والعادات والأعراف المجتمعية، وفي أجواء الصحوة الإسلامية وانتشار الثقافة الدينية الملتزمة بين الشباب بفضل تلك النخب العاملة من العلماء والأساتذة الذين نشروا الوعي في أوساط الشباب، استفزّ هذا الوضع الأخلاقي السيئ غيرة الشباب المؤمن، فتوجهوا لمحاربة هذه المظاهر، فحدثت إحدى الحوادث التي كانت من مؤشرات الصدام مع السلطة؛ حيث قامت مجموعات شبابية بالتوجه لفندقي (عذاري وصحاري) في وسط المنامة، وقاموا بتكسير مظاهر الفجور هناك.

٣. حادثة الماراثون

في أكتوبر ١٩٩٤م، تقرر من قبل السلطات القيام بفعالية سباق الماراثون

على شارع البديع الذي يقع على امتداده قرى محافِظة. وهذا السباق خليط بين الجنسين، والقائمون عليه من الأجانب وبمشاركتهم، مما يعني أنه سيشتمل على مظاهر لا تتناسب مع الذوق الديني والعفة، وسيشيع مظاهر الفساد، عندها اتفقت مجموعة العلماء على رفضها والعمل على التحشيد ضدها، وقد قام سماحة الشيخ علي سلمان، خطيب وإمام جامع الصادق عليه السلام بالدراز، بالتحشيد ضد تلك الفعالية على مدار عدة خطابات سابقة للحدث، مما تسبب في إحداث مواجهة مع السلطات أدت إلى اعتقال الشيخ علي ولاحقاً السيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري.

الفصل الرابع: الأستاذ وانتفاضة الكرامة

في تلك الأثناء، كان الأستاذ عبدالوهاب ضمن مجموعة يقودها سماحة الشيخ الجمري، تشرف على تهيئة الأرضية للحراك السياسي القادم للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفق سقف مطلبي يتناسب مع ظروف المرحلة واحتياجاتها.

وقد ظَهَرَ مفعول النشاط النخبوي الذي قام به الأستاذ ورفاقه، والذي سبق انطلاقة الانتفاضة، من خلال تشكيل تلك المجموعات الشبابية التي كانت شعلة الانتفاضة ووقودها والتي انطلقت نحو المواجهة مع الباطل.

ونتيجةً للمقدمات التي ذكرناها في الفصل السابق، لاحت مظاهر انتفاضة شعبية في الأفق، وعلى أثر اعتقال العلماء قام الأستاذ عبدالوهاب، بمشاركة مجموعة من العلماء، بالخطوات التالية:

١. الاعتصام في البلاد القديم مطالبين بالإفراج عن الشيخ علي سلمان، ولحق به مجموعة من العلماء والشباب، فوُوجهت تلك الحركة بالقمع واعتقال الشباب.

٢. قررت على إثرها السلطات، بتاريخ ٥-١٢-١٩٩٤م، إبعاد العلماء الثلاثة من البحرين وترحيلهم إلى الإمارات، ومنها انتقلوا إلى لندن واستقروا فيها، بينما واصل الأستاذ والمجموعة القيادية بقيادة الشيخ الجمري اعتصاماتهم في منطقة البلاد القديم، وتعرضوا للقمع عدة مرات، وازدادت حدة المواجهات.

الشهداء؛ الانطلاقة الحقيقة للانتفاضة

في فعالية موازية لما يسمّى بعيد جلوس الأمير في ١٦ ديسمبر ١٩٩٤م، في العيد الثالث والثلاثين من توليه الحكم، قامت مظاهرات عديدة في عدة مناطق من البحرين، وفي ١٧ ديسمبر ١٩٩٤م، خرجت مسيرة مركزية في منطقة السنابس تدعو إلى الإصلاح، وطرحت فيها العناوين السياسية والخطوط العريضة لها، وقام بالتحشيد لها خطباء البحرين المحسوبون على المجموعة القيادية، ومن هؤلاء المحشّدين الأستاذ عبدالوهاب حسين؛ حيث ألقى كلمته في مسجد الشيخ خلف بالنويدرات بعد إمامته لصلاة الجماعة داعياً الشباب للتفاعل مع القضايا الوطنية، ومن خلال قنواته الخاصة عبر خواص الشباب حث للمشاركة في المسيرات الداعمة للإصلاح، وفي ذلك اليوم في منطقة السنابس خرجت مظاهرة حاشدة شارك فيها المئات من الشباب الذين جاؤوا من مناطق متعددة من البحرين، واستخدمت السلطة لمواجهة تلك التحركات القوة المفرطة بحيث استخدموا المسيل للدموع والشوزن، ومع اشتداد المواجهة استخدم الرصاص الحي، وقد أدى ذلك لاستشهاد أول شهيدين في انتفاضة الكرامة؛ وهما: هاني خميس من منطقة السنابس، وهاني الوسطي من جدحفص.

إضافةً لذلك إصابة الكثيرين بإصابات متفرقة، واعتقدت السلطة أنها بتعاملها القاسي مع المظاهرة، ستحكم السيطرة وتبث الرعب في الأوساط الشعبية، وهي رسالة لقوى المعارضة للتنازل عن المطالب السياسية، ولكنها

لم تعلم بحكم القدر؛ حيث أشعلت دماء الشهداء الطاهرة تلك الروح الوقادة المرهفة للحرية، فكانت ولادة الانتفاضة قربانها دماء هذين الشهيدين.

وكان الأستاذ عبدالوهاب يرى أنه بعد سقوط الشهداء يجب على قيادات الانتفاضة النزول والتصدي المباشر وتمثيل المطالب التي خرج من أجلها الجماهير، وفي تشييع الشهداء وتحديداً في مقبرة جدحفص حضر الشيخ الجمري بمعية الأستاذ عبدالوهاب حسين والأستاذ حسن مشيمع، وألقى خطاباً عند قبر الشهيد هاني الوسطي حدّد فيه المعالم السياسية للمعارضة، وصلّى على جثماني الشهيدين، مجدِّداً وبشكل معلن أدبيات التحرك في المطالبة بحقوق الشعب ومؤبناً للشهيدين، مؤكدا على توفير الغطاء الشرعي والسياسي للحراك رداً على بعض المشككين في مشروعية الحراك والمطالب؛ سواء من بعض رجال الدين أو من بعض أصحاب المصالح الضيقة. عندها بدأت مرحلة جديدة، وكانت الانطلاقة الحقيقية للانتفاضة بعد سقوط الشهيدين العزيزين في ذلك اليوم الذي عُبِّر عنه لاحقاً بعيد الشهداء، وتبلورت حينها المطالب بشكل واضح، وظهرت قيادة الانتفاضة بشكل واضح، واستمر الأستاذ عبدالوهاب والمجموعة القيادية في المشاركة المباشرة في فعاليات الانتفاضة وترشيد نشاطها من خلال التوجيه في المساجد وعبر الخطباء في المآتم، والنزول في الميدان من خلال المشاركة في المسيرات مع الجماهير، وظلّ الوضع ملتهباً، والسلطات مستمرة في اعتقال المجموعات الشبابية وقمع تحركها في المناطق المشتعلة، وحصار بعض المناطق وتمشيطها؛ كما حدث في النويدرات وسترة والدراز وبني جمرة.

اعتقال الأستاذ عبدالوهاب ورموز الانتفاضة

بعد أشهر من الحراك الشعبي الواسع في مناطق مختلفة من البلاد، خصوصاً البلاد القديم والدراز وبني جمرة والنويدرات والسنابس والديه وكرزكان وسترة والمنامة والدير، اتخذت السلطات القرار باعتقال رموز الحراك، وكان أحدهم

وأبرزهم الأستاذ عبدالوهاب، الذي تم اعتقاله من منزله في النويدرات في أبريل ١٩٩٥م، وفي ذات التوقيت تم اعتقال سماحة الشيخ الجمري الأب الروحي للانتفاضة والحاضنة الشرعية لها، وعلى إثرها اندلعت موجة من المواجهات والاحتجاجات التي قُمعت بشدة؛ حيث سقط شهداء السبت الأسود في بني جمرة، وكذلك الشهيد عبدالقادر الفتلاوي في الدراز، والشهيد حسين الصافي من سترة.

وقامت السلطة بحملة أمنية واسعة اعتقلت فيها مجموعة كبيرة من الشباب، وتواصلت الاحتجاجات والمواجهات، حيث وصلت أشدها على الإطلاق في النصف الأول من العام ١٩٩٥م؛ حيث فقدت الدولة السيطرة الأمنية على مناطق واسعة من البلاد وكان أشدها في بني جمرة والدراز وسترة والنويدرات، فقد قُتل أحد أفراد الشرطة المدعو إبراهيم السعيدي، والذي اتُّهم في قضية الشهيد عيسى قمبر، فتعرضت هذه المناطق لحملات تمشيط واعتقالات واسعة، وبرزت في هذه الفترة الحركات الطلابية في المدراس والجامعات، ونتيجة لرفض وزير التربية آنذاك الدكتور علي فخرو، قمع الطلبة في المدارس والجامعات، تمت إقالته وتعيين جاسم الغتم، وهو عسكري في الجيش تم نقله كوزير للتربية، وتم الضغط على مجموعة ممن كانوا قد وقّعوا على العريضة النخبوية بأن يسحبوا تواقيعهم، مما أدى إلى مزيد من الضغوط على الطائفة الشيعية، إلا أنه في ظل غياب فيادة الانتفاضة في السجن، والشعب كان يواصل حراكه دون هوادة، لم تجد السلطة إلا اتباع أسلوب آخر للتعاطي مع الأزمة الخانقة؛ حيث تعطلت مرافق واسعة في الدولة نتيجة الصدامات وأعمال الحرق والإتلاف مما أرهق الدولة.

من جهة أخرى؛ تم إيداع الرموز في سجن المنامة «القلعة» في السجن الانفرادي مع قطع صلتهم بالعالم الخارجي؛ حيث مُنعوا من الاتصال والزيارات، وكان الأستاذ عبدالوهاب بعد فترة الحبس الانفرادي لعدة أشعر، قد وُضِع لاحقاً في زنزانة مشتركة مع الشيخ عبدالأمير الجمري.

خطة خفض التوتر الأمني «المبادرة»

كانت مهمة إدارة الأزمة الأمنية من جهاز الاستخبارات بقيادة إيان هندرسون، ولعجز السلطة عن وقف الاضطرابات والحراك في الشارع؛ حيث أخذت بالتوسع وأصبح لدى السلطات قناعة تامة بأن مفتاح وقف الاحتجاجات بيد القادة الرموز داخل السجن، لجأت إلى حيلة ماكرة عبر الإيحاء للرموز بأن الحكومة مستعدة للتفاوض معهم حول المطالب السياسية، باعتبارهم قادة للمعارضة، شريطة إبداء حسن النوايا بين الطرفين لتعزيز الثقة على طاولة المفاوضات، وقامت السلطة عبر جهازها الأمني برئاسة هندرسون ومباشرته مع مساعده عادل فليفل باللقاء مع الشخصين الأبرز من قادة المعارضة، وهما الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب من داخل السجن، وكان ذلك في صيف ١٩٩٥م.

وكان عرض السلطة على قادة المعارضة أنها ستفرج عنهم وعن بقية السجناء بالتدريج في مقابل إيقاف الاحتجاجات والتهدئة، ولاحقاً تتم عملية التفاوض السياسي بين المعارضة متمثلة في رموزها ورموز السلطة السياسية.

بمعنى آخر؛ يتم الحل على مرحلتين، المرحلة الأولى تتم معالجة الملف الأمني، ومع استقرار الوضع العام وفق لجنة مشتركة من الطرفين تقيّم ذلك، يتم الذهاب إلى المرحلة الثانية؛ وهي مرحلة التفاوض السياسي مع الجهة السياسية في الحكومة.

هذه هي الصيغة التي تم الاتفاق عليها، وقد وافق عليها الشيخ والأستاذ بعد عرضها على مجموعة العلماء والأساتذة الذين كانوا معهم في سجن المنامة وموافقتهم عليها، فبادرت المجموعة بقبول هذا العرض وبهذه الصيغة لا غير، فسُمّوا لاحقاً بـ (أصحاب المبادرة).

إطلاق المبادرة

أولاً: تمت مباشرة آلياتها في المرحلة الأولى بشكل متسارع؛ حيث تم إطلاق الدفعة الأولى من أصحاب المبادرة مع مجموعة من السجناء، وعلى رأسهم الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان والسيد إبراهيم والشيخ حسين الديهي، وكانت مهمتهم التواصل مع الجماهير في المناطق، وإيضاح فكرة المبادرة، والعمل على تهدئة الشارع تمهيدا للإفراج عن بقية السجناء، ومن ثَمّ الذهاب للمرحلة التالية ومعالجة المطالب والملف السياسي. وقام وفد من المفرج عنهم بالذهاب إلى لندن واللقاء مع المعارضة هناك لإقناعها بالمبادرة؛ حيث ذهب الأستاذ حسن والشيخ خليل سلطان لهذا الغرض.

ثانياً: مع حصول التهدئة التامة في الشارع، قامت السلطة بالإفراج عن الأستاذ عبدالوهاب ومجموعة كبيرة من السجناء، وقد تم استقبال الأستاذ عبدالوهاب استقبالا حاشدا في بلدته النويدرات بتاريخ ٧-٩-١٩٩٥م من قبل حشود كبيرة جاءت من كل أنحاء البحرين لاستقباله. وبعد ذلك اكتمل عقد رموز المبادرة بالإفراح عن سماحة الشيخ عبدالأمير الجمري، وتم استقباله استقبال القائد في بني جمرة بتاريخ ٢٥-٩-١٩٩٥م بحضور العلماء والأساتذة، وعندها أعلن رموز القادة مباشرتهم لاستكمال المسيرة، وأن غايتهم تحقيق المطالب الحقة، مطالبين الجماهير بالوعي التام، وأنه من جهتهم سيعملون على تفعيل الشق السياسي من المبادرة.

نقض العهود والاتفاقات

كعادته بدأ النظام الحاكم التنكر لالتزاماته والنكوث بالعهود التي بينه وبين الآخرين، وعلى خلاف النبرة المتفائلة والمنفتحة لدى قادة المعارضة، يفصح عن نواياه الخبيثة عبر تصريحاته الإعلامية؛ حيث أنكر وجود أي صفقة بينه وبين المعارضة؛ بل أكد على عدم وجود معارضة في البلاد، وأن هؤلاء المفرج عنهم

«ما هم إلا مجموعة من الضالين والمغرّر بهم، وقد عادوا إلى رشدهم، ولسعة صدر الأمير فقد عفا عنهم!!»، كما نشرت السلطة أن هؤلاء قدّموا اعتذارهم للأمير، ومن جهته قَبِل اعتذارهم وانتهى الأمر.

وعندما حاول أصحاب المبادرة استيضاح الأمر، تجاهلتهم السلطة وأعادت الوضع إلى مربع الصفر.

نحن لم نخطئ لكي نعتذر

عندما أثيرت هذه المقولات من قبل السلطة وأعوانها، وتبينت نواياهم تجاه المعارضة، بدأت نبرة التصعيد من قبل المعارضة على لسان الأستاذ عبدالوهاب، ومن ضمنها تفنيد تلك الأقاويل وبث الغبار حول الشخصيات والمطالب، وأشار في خطابه يوم الجمعة في أغسطس بمسجد الشيخ خلف بالنويدرات رداً على مسألة الاعتذار بقوله: **«نحن لم نخطئ لكي نعتذر، وإذا أخطأنا قبلنا شرف الاعتذار»**، وأكد على المطالب التي من أجلها تحرك الشارع، وأن لا بديل عن ذلك، ولا يعني تنصّل السلطة من التزاماتها سوى العودة إلى التصعيد، مؤكداً بأنهم كقيادات للمعارضة مستعدون لتحمل المسؤولية وتبعات وارتدادات المرحلة القادمة.

عقد المبادرة

على الرغم من أن المسؤول الأول هو من ينكث بالعهود والاتفاقات عند أي خلل يقع في أي مشروع، إلا أن ذلك لا ينفي وجود موارد خلل في جوانب أخرى، ومن ضمنها الفئة المؤمنة المتمثلة في الرموز والقيادات، وكما علّمنا الأستاذ عبدالوهاب على توجيه النقد العلمي في موارد العمل السياسي وتصحيح الخلل الواقع والتعلم من التجارب السابقة، وبعيداً عن المزايدات السياسية سواء بين مؤيد أو معارض، فإن هناك موارد في مسألة المبادرة تحتاج إلى ملاحظة، وقد تجاوزها الرموز في التجارب المستقبلية، وقد بيّن لنا الأستاذ بعضاً منها:

١. أن القيادات عندما تكون في السجن تتعرض لضغوط شديدة، وإدارتها لمفاوضات من داخل السجن لا يمكنّها من تقييم الوضع الخارجي في ظل التعتيم المطلق، إضافة إلى عدم امتلاكها الحرية في الطرح والتحليل وعدم وضوح الرؤية لديها؛ لذا اتخذ الأستاذ قراراً في ثورة ٢٠١١م، وقبل اعتقاله، أنه لن يقبل مطلقاً التصدي أو التفاوض من داخل السجن، وهذا نابع عن تجربة سابقة في التسعينات.

٢. أن جهة التفاوض كانت أمنية، وهي جهاز الاستخبارات متمثلة في هندرسون وعادل فليفل، بينما المطالب سياسية وهي بيد أصحاب القرار السياسي في البلاد؛ لذا لا يمكن القبول أصلاً في التفاوض مع الجهة الأمنية إلا بعد وضع مبادئ التفاوض مع الجهة السياسية.

٣. مع الزج بقادة المعارضة في السجن، كان يتوجب أن تكون هناك قيادة في الخارج تقوم بترشيد الساحة، ولم يحصل ذلك في الانتفاضة؛ حيث تحركت القادة في الداخل متمثلة بالشيخ الجمري ورفاقه من أصحاب المبادرة .....

ص٣٧: التي انطلقت بها الانتفاضة ومتعاهدين على مواصلة المسيرة وفاءً لدماء الشهداء، وقد ألقى البيان الختامي سماحة الشيخ الجمري وانفض الاعتصام المركزي وبدأت النشاطات والفعاليات في المناطق بشكل واسع.

اعتقال الأستاذ والرموز، الثاني

في نهاية عام ١٩٩٥م وفي شهر ديسمبر ١٩٩٥م، وبعد انتهاء اعتصام بني جمرة المركزي، اتخذت السلطة القرار بالقيام بحملة أمنية واسعة شملت اعتقال الرموز والقيادات الميدانية الشبابية التي نشطت في الانتفاضة على كافة المستويات،

والغرض من ذلك سحق الانتفاضة وإخمادهـا، فقامت السلطات باعتقال الأستاذ عبدالوهاب مجدداً، فهبّت عاصفة احتجاجات واسعة انطلقت من بلدته النويدرات، وانتشرت في كل أرجاء الوطن، ومع اعتقال الشيخ الجمري اشتعلت الاحتجاجات بشكل أوسع، ونظراًلاعتقال مجاميع كثيرة من الناشطين والميدانيين الذين شخصّتهم أجهزة الاستخبارات في فترة الاعتصام المركزي، فقد أدى ذلك إلى إحكام القبضة الأمنية سريعاً، وغابت القيادات مجدداً داخل السجون.

رصاصة بقرار سياسي

مع إحكام السيطرة الأمنية، وبعد عدة أشهر وتحديداً في شهر مارس ١٩٩٦م، وجدت السلطة بأن الوقت بات مناسباً للقضاء على الانتفاضة وتصفية بعض الحسابات التي تعبّر عن هيبة السلطة واستعراض قوتها، فأقدمت في ٢٦ مارس ١٩٩٦م على إعدام الشهيد عيسى قمبر، والذي تميّز استشهاده بأنه صادرٌ بقرار وتوقيع من حاكم البلاد الظالم آنذاك، وعلى أثره تمت تصفية الشهيد برصاصة غادرة استقرت في قلب الوطن، فكانت جرحاً غائراً في ضمير هذا الشعب لا يندمل، وعلى إثر هذه الجريمة استيقظ الشعب مجدداً وانفجرت الانتفاضة كما بدأت ونبضت بالروح والحماسة، وببركة دم الشهيد ينهض الشعب مجدداً وتعود الحركة إلى الصعود في ظل غياب قيادة الانتفاضة في السجون، وحملات الاعتقالات مستمرة في صفوف الانتفاضة.

مهندس الانتفاضة ومنظّرها في السجن

تبيّن للنظام قبل أي أحد بأن شخصية الأستاذ عبدالوهاب حسين كان لها التأثير الكبير في مجريات الانتفاضة؛ من خلال تنظيراته قبل وأثناء الحراك وهو راسم سياستها، وخصوصاً خلال لقاءاته بهندرسون وفليفل. وبعد اعتقاله الثاني، عملت السلطة على إبعاد شخصيته عن بقية السجناء وحصره في السجن الانفرادي لعامين تقريباً، في انفرادي العيادة بسجن جو تحت حراسة مشددة

وبعيداً عن أجواء السجناء الآخرين؛ لمنع تواصله معهم وبث أفكاره وتوجيهاته لهم، مع التضييق عليه وحرمانه من الكتب والكتابة ووسائل الراحة، من أجل كسر عزيمته، إلا أن تلك المرحلة من السجن يعتبرها الأستاذ هي الأنضج له على المستوى الروحي، وله مقولة معروفة لطالما يكررها: «إذا كنت في السجن فعليك أن تنسى ذكر الأهل والولد، وإذا تذكرتهم فادعُ لهم».

مكث الأستاذ ه سنوات في السجن، قضى جزءا منها في الانفرادي وبعدها تم نقله إلى زنزانة مشتركة مع فضيلة الشيخ علي عاشور البلادي، وفي هذه الفترة كان الوضع الخارجي مستتب أمنياً للنظام، وأخذ الحراك الخارجي في الخفوت، واقتصر على بعض الكتابات الجدارية وحرق الإطارات هنا وهناك بين فترة وأخرى؛ خصوصاً في أواخر عام ١٩٩٧م وما بعده.

لكن الأستاذ عبدالوهاب كان يعيش الطمأنينة والسكينة والأمل والثقة بالله وحده، وكان يوصي دوماً بالصبر والدعاء وحُسن الثقة بالله، فإن الله مع الصابرين العاملين، وتكليف السجن الأول هو تربية النفس والبناء الروحي، ولفضيلة الشيخ علي عاشور، زميل الأستاذ في الزنزانة، كلام لطيف يشير لبعض جوانب شخصية الأستاذ أثناء السجن في كتابه[1]، فيقول الأستاذ فرّج الله عنه: «في السجن أستحضر سيرة أهل البيت عليهم السلام وبشكل خاص سيرة الإمام الكاظم عليه السلام».

وهنا يشير الأستاذ إلى ضرورة الاقتداء بالمعصومين عليهم السلام في حياتنا والتمثل بسلوكهم وأقوالهم وتجسيدها في واقعنا العملي، وأنه لا يصح أن نفصل أنفسنا وقضيتنا وكل عملنا عن أهل البيت عليهم السلام؛ بل يجب الربط والارتباط بكل وجودنا مع تعاليمهم وتوجيهاتهم، ويقول الأستاذ بخصوص العلاقة مع الله والارتباط به في السجن والوسيلة الأولى كتاب الله: «يكفيك في السجن القرآن والتدبر بإمعان في آيات القرآن، يفتح لك أبواباً لا حصر لها من التفكر».

---

١. اسم كتاب الشيخ علي عاشور هو «مذكرات سجين».

إنّ التعلق القلبي بالله هو خير أنيس في كل الأحوال ولا سيّما في ظروف السجن؛ بل هي فرصة للتقرب، فالمتعلقات الدنيوية محدودة، وهناك حجاب بين السجين وبينها بالفرض والقوة؛ لذا فرصة الابتعاد عنها أوفر ليكون القلب خالصاً ومتوجهاً لله وحده، فاستغلال ظرف السجن وعدّه نعمة لا بلاء، لهو من الألطاف والتوفيقات الإلهية لتزكية النفس وتطهيرها، والشقي من حُرم هذه النعمة وفي ذات الوقت يعيش شقاء السجن.

لقد فرض الأستاذ في السجن احترام العدو قبل الصديق له، وقد تأثر به العديد من السجانين لحسن خلقه وإيمانه حتى أن أحدهم يقول: «على مدى عدة سنوات لم أره يطلب شيئاً صغيراً أو كبيراً من الشرطة أو الضباط حتى لو كان محتاجاً له».

ورغم أن الأستاذ عبدالوهاب في السجن يحرص على توثيق العلاقة مع الله، ويبتعد عن أجواء الدنيا حيث يقول: «لا تتعلقوا بالظروف، فإن الظروف متغيّرة، ولكن قوّوا علاقتكم مع الله، فإن الله ثابت لا يتغير، وهو بيده كل شيء وقادر على كل شيء».

ولكن هذا لا يعني أنه لا يرصد مجريات الوضع العام السياسي؛ بل هو حريص على وضوح الرؤية بكل ما تيسّر له من تحصيل.

خاتمة الجزء الأول

لم تكن رحلة السجن في التسعينات نهاية المطاف لعبدالوهاب، فتلك الأعـوام الستة لم تكن كافية لتركيع عبدالوهاب الذي لا يركع إلا لله حتى لو تضاعفت، كما هو اليوم وبعد عشرين عاماً من سجنه الأول، ها هو الأسد في سجنه الثاني، حتى كتابة هذه السطور، يقضي تسع سنوات وربما يتممها بعشر – ولله الأمر من قبل ومن بعد – إلا أن تلك الروح الثورية الممنهجة لا زالت

مشتعلة في قلبه ومتوقدة في ضميره الحي.

نستطلع في الجزء الثاني مرحلة أخرى من حياة تراتيل صاحب البصيرة عندما يخرج من سجن التسعينات ويدخل مرحلة العمل السياسي في ظل سلوك سياسي جديد للنظام تطلّب مزيداً من الوعي والفهم لمجريات الأمور، وتنضج معها تلك الشخصية التي باتت رقماً صعبا في الحياة السياسية في البحرين، وكان لمواقفه وكلامه الأثر البالغ في مجرى الأحداث.

١٤ فبراير ٢٠٢٠م

الفصل الخامس: حقبة الألفين

تنويه مهم

تناولنا في هذا الجزء من تراتيل السكينة جانباً من سيرة الأستاذ عبد الوهاب حسين حفظه الله، والذي ارتبطت به أحداث سياسية مهمة من تاريخ البحرين، حاولنا التعامل معها بتجرد وموضوعية قدر الإمكان، وركّزنا على موقف الأستاذ الفاضل فيها باعتباره موضوع البحث، أما قراءة الأحداث السياسية الواردة في البحث، فهي من زاوية ما عايشه وفهمه كاتب هذه السطور فحسب.

لذا لزم التنويه، عصمنا الله وإياكم من الزلل في القول والعمل.

تمهيد

ينهض الليث مجدداً من فوق سجادته، وينكسر قيد قفص السجن، فينطلق إلى عرينه يزأر ومن حوله قوافل المريدين.

بعد انقضاء مرحلة التسعينيات وانتفاضة الكرامة التي شكلت مرحلة مهمة من تاريخ البحرين وزخماً في النضال الشعبي المستمر عبر تاريخ الصراع بين الشعب والسلطات الظالمة، بدأت مرحلة جديدة تتطلب وعياً وبصيرة،

فمخاضات الحراك السياسي بدأت تتحرك مع بداية الألفية الثانية، وشكلت الظروف الإقليمية والوضع الداخلي مع ثبات واستقامة القيادة في السجن، يضاف إلى ذلك المخطط الشيطاني للنظام الحاكم الذي أراد الخروج من الأزمة السياسية عبر مشروع كبير ظاهره الإصلاح ولكنه يخفي مؤامرة خطيرة تبناها النظام، وهذا ديدنه في الخداع والغدر، شكل كل ذلك نقطة تحول لمسار جديد من العمل السياسي، كان للأستاذ دور فاعل ونشط في التأسيس له، ومع نكث النظام بتعهداته والتزاماته وانقلابه الغادر على ما تم الاتفاق عليه، كان **للأستاذ عبد الوهاب** دوره الريادي في هدم أسس هذا المخطط الإجرامي للنظام وإعادة صياغة العمل السياسي والثوري من خلال **ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١**، فأسس مجدداً لواقع سياسي جديد يبتني على خيارات عميقة لم تكن في الحسبان.

نتناول في هذا الجزء من تراتيل السكينة جانباً من سيرة **الأستاذ عبد الوهاب** حفظه الله ودوره[1] في البلاد والتي سيكون تأثيرها عميقاً على مستقبل الوطن كما هو واضح بالتجربة.

التغيرات المحلية والإقليمية التي أدت إلى الانفراجة في بداية الألفين

١. تفاقُم الأزمة الحدودية بين **قطر والبحرين** على خلفية التنازع على جزر حوار وفشت الديبل والتي وصلت لمحكمة العدل الدولية وبدأت بالفصل فيها، مما يشكل خطراً على الأمن الوطني؛ لذلك سعت السلطات في **البحرين** لتعزيز الجبهة الداخلية المتصدعة والتي تعاني من شرخ كبير بين النظام وشريحة واسعة من المواطنين على خلفية أزمة الثقة والأزمة السياسية العميقة في البلاد، فأصبح لزاماً وجود إصلاح سياسي واسع يؤطّر العلاقة بين الحكومة والشعب.

---

١. في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ هذا الشعب المجاهد مع بيان أثر خيارات وأطروحات الأستاذ على الواقع السياسي.

٢. الانفتاح في العلاقات بين دول الخليج العربي والجمهورية الإسلامية آنذاك في فترة رئاسة **محمد خاتمي**؛ وخصوصاً مع **السعودية**.

٣. حث حلفاء النظام الغربيون له بمواكبة التغيرات في العالم نحو الديموقراطية، وذلك لحماية الأنظمة من الهبات الشعبية، الذي سيضر بمصالح **الأمريكان والبريطانيين** خصوصاً في **منطقة الخليج**.

٤. نجاح التجربة **الكويتية** شكّل ضغطاً على بقية **دول الخليج** لإنتاج نهج ديمقراطي يوسع دائرة المشاركة الشعبية.

٥. الأزمة الاقتصادية الخانقة في البلاد، وهروب الشركات ورؤوس الأموال الاستثمارية على خلفية الأزمة السياسية، وهو أحد ثمار الانتفاضة في التسعينات، فلم تعد البحرين بيئة صالحة للاستثمار، فنزحت الشركات باتجاه دبي.

٦. في أواخر التسعينات خمد الحراك الشعبي واشتدت القبضة الأمنية، لكن بقاء الآلاف من المعتقلين في السجن يعطي مؤشراً على بقاء الأزمة وانفجارها مجدداً في أي وقت.

٧. هلاك الحاكم السابق للنظام، أعطى فرصة جيدة للنظام ليباشر مشروعا تحت مسمى الإصلاح لإعادة ترميم العلاقة بين النظام الحاكم والشعب مع مجيء حاكم جديد متدثر بعباءة الإصلاح.

٨. صمود وثبات المعتقلين، وعلى رأسهم قادة الانتفاضة، فرض على النظام أن يسعى لإنهاء الأزمة عبر إقناع قادة الانتفاضة بقبول المشروع الجديد، وهنا برز دور **الأستاذ عبد الوهاب وسماحة الشيخ الجمري** في بدء مرحلة جديدة في العلاقة بين السلطة والشعب على قاعدة **(الميثاق)**.

بوادر الانفراجة ١٩٩٩م

بعد قمع انتفاضة الكرامة ودخول الآلاف من المعتقلين للسجن، خفتت شعلة الحراك الشعبي، وقيادة الانتفاضة الذين سموهم **(أصحاب المبادرة)** في السجن يشاركون الثوار آلامهم بين القضبان، يبثون الأمل في نفوسهم، وكان بين القادة رجل في منتصف العمر بلغ ذلك العام الخامسة والأربعين من عمره، يعيش جواً خاصاً محملاً بالسكينة والعزم والأمل وهو يردد في نفسه ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾[١].

ويتسلل خبر في أحد أيام شهر مارس ١٩٩٩م بأن حاكم البلاد قد هلك، فبعد ٣٨سنة من توليه الحكم، والتي كانت فترة مظلمة من تاريخ الوطن ختمها بوجود الآلاف تحت نير السياط وأتون السجن، فمن الطبيعي أن يفرح المؤمنون يومئذ، وإن كانوا يعلمون بأن معاناتهم ليست بسبب شخص، وإنما هي نتيجة عقلية نظام استبدادي مغرور، ومع ذلك لعل في رحيله راحة للمؤمنين ولو بعد حين.

وماهي إلا أشهر قلائل، حتى بدأت طلائع المعتقلين الذين امتلأت بهم السجون المركزية والمراكز الأمنية وسجن الجيش والحوض الجاف؛ بل حتى الخيام من شدة الاكتظاظ!!، بالخروج من السجن.

استبشر الناس، فهناك حراك سياسي ولقاءات مع شخصيات علمائية، وإشاعات هنا وهناك لا تعرف الغث منها والسليم، لكن يبدو أن شيئاً ما في الأفق.

قبح الفعل مال على سوء النوايا

فجأة يعلن النظام عن محاكمة قائد الإنتفاضة **سماحة الشيخ الجمري** بتهم التحريض والتمويل وغيرها، وسرعان ما تمت المحاكمة، وحكم على الشيخ بحكم ظالم لمدة **١٥ سنة** وغرامة **مليون دينار!** ولكن المفاجأة أنه في اليوم

---

١. الطلاق:٢

الثاني أصدر الحاكم الجديد عفواً عن **الشيخ الجمري!!** وإمعاناً في الإذلال قام بعرض مقطع للشيخ وهو يقبّل الطاغية ويقدم الاعتذار!!

ولما تم الإفراج عن **الشيخ الجمري**، تم وضعه تحت الإقامة الجبرية منذ عام **١٩٩٩م** وحتى قبيل **الميثاق**. وكما هو معلوم فإن **الشيخ الجمري** تعرض لضغوط شديدة؛ سواء في السجن من قبل السجانين أو بسبب بعض الشخصيات الذين أُدخلوا على الشيخ وقد لاموه وصوروا له الوضع خارج السجن بأنه سيئ، وأن الشعب يعيش معاناة كبيرة، ويتوقف رفع المعاناة على اتخاذ موقف من الشيخ. هكذا ازدادت محنة الشيخ الذي أحب شعبه مما جعله مستعداً للتضحية حتى باعتباريته من أجل خير الشعب.

لقد استهلّ الحاكم الجديد مشروعه الجديد بسلوك قبيح مع الشيخ الجمري رحمه الله، كان يريد به إشباع غروره وإظهار نفسه في موقع المنتصر والقوي، وبعد هذه الخطوة سيتقدم بمشروعه المسمى بالإصلاح!!

فإذا كانت البداية قبيحة، فلا تتوقع أن تكون النهاية جميلة؛ بل ستكون أقبح من بدايتها.

لماذا قبِل الأستاذ التفاوض من داخل السجن؟

لو نظرنا بشكل موضوعي ومنصف للظروف التي أحاطت بالواقع السياسي والميداني آنذاك من جهة، ومن جهة أخرى إلى طبيعة المطلب وحجمه، سنجد أنه ما كان بالإمكان أفضل مما كان. وفي ظل عدم وجود قيادة متصدية خارج السجن، وتوقف المحرك الشعبي والجمود الميداني والسياسي، فُرض على الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين القبول بالتفاوض على قاعدة حصول إصلاحات سياسية تنتج المطالب التي قامت عليها انتفاضة الكرامة. وهنا استند الأستاذ على المعطيات التالية عندما دخل في المفاوضات مع النظام:

أ. سقف المطلب المحدود والمتمثل بالبرلمان وتفعيل دستور ٧٣، والذي لا يعطي مجالاً للمناورة؛ خصوصاً وأنه سقف في حدود النظام، فبمجرد قبول السلطة وإذعانها للحوار، لم يعد هناك مجال ولا عنوان للتصعيد حينها.

ب. توقف الحراك والضعف الميداني وفقدان أوراق الضغط على الطرف الآخر.

ج. عدم تصدي قيادة بديلة للحراك تُبلور حراكاً فاعلاً، وانقطاع القيادة في داخل السجن عن الجماهير، أوجد فراغاً كبيراً لا يمكن رتقه إلا عبر إعادة التموضع في الخيارات السياسية.

د. مستوى الوعي الجماهيري العام لم يرتقِ بعدُ لمستوى إدراك طبيعة المطالب وحجم التضحيات المطلوبة وما يجب أن يرافقها من صبر ومشقة.

ه. ومن أهم العوامل المؤثرة والتي كان للأستاذ عبد الوهاب حسين مراجعة نقدية لها؛ هو مركزية القرار في كل مراحل الصراع، فالأستاذ يرى بأن مجرد تعرض القيادة للضغط الشديد أو يعرض عليها الوهن مع كون القرار المركزي بيدها، سيؤدي ذلك إلى ضرب الحراك في مقتل؛ خصوصاً إذا كانت القراءة للأمور خاطئة، مما سيؤدي إلى انتزاع المواقف التي تخدم مخطط السلطة؛ لذا في تجربة ثورة **٢٠١١م**، طرح الأستاذ تكتيك **اللامركزية في القرار الثوري** كبديل عن القصور المجرب في انتفاضة الكرامة.

للمعطيات السابقة، وجد الأستاذ التعاطي بإيجابية مع دعوة النظام الحاكم الحوار آنذاك، ودخل معهم في جولات حوار من داخل السجن وخارجه حتى تمخض

عن ذلك لاحقاً **(الميثاق)**، والذي دعا إلى التصويت عليه سماحة الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين، وقد سبقه خروج دفعات متوالية من المعتقلين حتى جاء عام **٢٠٠١م**؛ حيث نضجت نقاط الحوار بين قادة الانتفاضة والحكومة.

الإفراج عن الأستاذ

بدأت عجلة الحراك السياسي بالدوران، وأحد مخرجاتها الإفراج عن قيادات الانتفاضة، ورفع الإقامة الجبرية عن الشيخ الجمري، وخروج دفعات متوالية من المعتقلين، وفي تاريخ **٢٠٠١/٢/٦م** تم الإفراج عن الأستاذ عبد الوهاب من السجن، وتوجه نحو عرينه في **النويدرات** وجموع الشعب تحف به وتردد نفس الشعار الذي يعبر عن عمق العلاقة بين القيادة المضحية والشعب الوفي: (عبدالوهاب يا بو حسين .. يفديك شعب البحرين).

التفاوض من خارج السجن

عقب خروج الأستاذ عبد الوهاب حسين من السجن ورفع الإقامة الجبرية عن سماحة الشيخ الجمري ومعهم **قادة المبادرة** الذين للتو خرجوا من السجن.

أصبحت هناك حركة سياسية نشطة في الساحة، وسادت أجواء التهدئة والانفتاح بين المعارضة والسلطة، ولبس الطاغية لباس الحمَل الوديع مُخفياً وراءه حقيقته القبيحة.

ونزل الطاغية من برجه الوهمي إلى طاولة الحوار، وجلس مع **الأستاذ عبد الوهاب حسين**، وكان معه **سماحة الشيخ الجمري** وسماحة **السيد عبد الله الغريفي والدكتور علي العريبي**.

وفق قاعدة الإصلاح السياسي وبدء عهد جديد، وكي يعطي النظام صبغة من المصداقية على سلوكه، قام الحاكم الجديد بزيارة علنية لمجلس سماحة العلامة **السيد علوي الغريفي** وهو أحد كبار علماء **البحرين** المعروفين ووالد

الشهيد السيد أحمد الغريفي، وفي ذلك المجلس كان **السيد عبد الله الغريفي** حاضرا، وقدم فيه ورقة المطالب الشعبية، فأخذها الطاغية بشكل علني بعد أن تلاها عليه السيد، ووقع على الورقة؛ أي أنه أقرّ بما فيها وهو يقول: **وأنا معكم!!**

وتمخض عن لقاءات قيادة الانتفاضة مع السلطة عن نقاط توافقية شكلت أساساً لصياغة ميثاق جديد للعلاقة بين السلطة والشعب، وعلى رأسها توسعة الدور الشعبي في القرار السياسي ووجود برلمان منتخب كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية وإلغاء قانون أمن الدولة السيئ الصيت، وتبع ذلك جبر الأضرار التي لحقت بالشعب أثناء قمع الانتفاضة، وعلى رأسها الإفراج عن جميع المعتقلين وتعويضهم وإعادتهم لأعمالهم وما إلى ذلك.

نشاط الأستاذ قبل الميثاق

بمجرد خروج الأستاذ عبد الوهاب حسين من السجن، عمل على عدة محاور للتعاطي مع المرحلة القادمة، وأسّس لبناء رؤية مبنية على قاعدتين **(الواقعية والمبدئية)**؛ بمعنى أن نتعاطى مع الواقع السياسي بإيجابية مع وجود مظاهر لحسن النوايا وفي ظل وجود معطيات تعزز الهدف، وهذا حصل عبر الإفراج عن جميع المعتقلين، والجلوس للحوار حول المطالب من قبل رأس السلطة، والدعوة لتفعيل مخرجات الحوار بتشكيل لجنة لصياغة الميثاق، وإن كانت كل هذه المقدمات الإيجابية تم النكث بها عبر مشروع غادر قام به النظام لاحقاً، إلا أنه لا مناص لقيادة المعارضة إلا القبول والتعاطي بإيجابية مع هذا الخيار في تلك الفترة.

ومن ناحية أخرى؛ ضرورة أن تكون المبدئية؛ أي المبادئ، حاكمة على الواقعية وموجهة لها؛ بمعنى أن نتعاطى بإيجابية مع مشروع الإصلاح الذي تقدم به النظام إذا كان يخدم المبادئ والأهداف، وإذا نكث الخصم بالتعهدات والاتفاقات التي تم التأسيس لها، تتم العودة إلى المربع الأول والنهوض مجدداً

للمطالبة بالحقوق. هكذا كانت رؤية الأستاذ لتلك المرحلة، وقد جسدها عملياً، فهو من دعا الشعب للتوقيع على الميثاق وبشكل علني بمعية الشيخ الجمري، وعندما نقضت السلطة الغادرة بالاتفاقات لاحقاً وأقرت دستور **٢٠٠٢م** الباطل، كان الأستاذ من أوائل الداعين لرفضه والخروج عليه والعودة لمربع الممانعة والمطالبة بالحقوق.

التوقيع على الميثاق في ١٤ فبراير ٢٠٠١م

إن من ضمن سيناريو الحال المرسوم لدى السلطة للخروج من الأزمة السياسية المزمنة، هو الهيمنة على الحكم، ولكن هذه المرة بقبول شعبي عبر تقديم إصلاحات يمكن الالتفاف عليها!!

أما السيناريو الذي كان يتوخاه قادة الانتفاضة، فهو تمكين الإرادة الشعبية وتصحيح العلاقة بين الشعب والحكم وتفعيل الأدوات الرقابية والتشريعية والقانونية لما يصب في مصلحة الوطن. فأين هذا من ذاك؟!

فكان آخر سلوك منافق للطاغية أن توجه لدغدغة مشاعر الشعب بتصوير نفسه الحاضنة الأبوية الراعية للجميع، وآخر أوراقه في اللعبة قبيل الميثاق، كانت زيارته لمنطقة سترة وما رافقها من تسويق إعلامي ومشاهد تمثيلية مفتعلة عندما أعلن من منزل **الشيخ منصور الستري** عن الإفراج عن المحكومين بالإعدام وهم: **يوسف عبد الباقي الكتاب - العصفور** من أبناء سترة، وكان لهذه الحادثة وقع كبير في نفوس الكثيرين أفقدت البعض اتزانهم، حتى وصل الأمر بالبعض أن يكيل المدح والرضا لهذا الطاغية.

في ذلك اليوم امتعض الأستاذ عبد الوهاب كثيراً. نعم؛ كان ينادي بالسير قدماً مع مشروع الإصلاح والتوافق مع الحكم، ولكن بهدوء وحذر دون اندفاعة، وعبر عن تلك الحادثة وما رافقها من سلوكيات بـ **(المخجلة)**.

وأن سترة لها رمزية خاصة، فهي خزان الثورات وأرض التضحيات والسباقين في البذل والعمل، وهذا واضح للجميع عبر التاريخ، فعندما ترضى سترة ينتهي كل شيء، ولكنها لم ترضَ وبقيت وفية للحق.

وعشية التصويت على الميثاق وضمن رؤية قادة المعارضة في الداخل والتوافق عليه بين أصحاب المبادرة بقيادة **الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب** إضافة **للسيد عبد الله الغريفي والدكتور علي العريبي** والتشاور مع المعارضة في الخارج في **لندن وقم وسويا** الذي استمر حتى ليلة التوقيع على الميثاق، لم تصدر مواقف صريحة وواضحة رافضة للميثاق إلا من الدكتور منصور الجمري حينها، أما الآخرون من أطراف المعارضة، فهم إما كانوا موافقين لرأي قيادة الانتفاضة في الداخل أو التزموا الصمت أو أبدوا تحفظاتهم على بعض بنود الميثاق - وفرق بين الرفض والتحفظ -. ووفق قراءة الشيخ الجمري والأستاذ فقد أعلنا، قبل يوم من التصويت وفي جامع الإمام الصادق عليه السلام **بالدراز**، عن تأييدهما للتصويت على الميثاق بـ نعم، ودعوا الجماهير للمشاركة الواسعة.

ما هي البنود موضع الجدل في الميثاق؟

لو تتبعنا بنود الميثاق، سنجد هناك العديد من البنود مثيرة للجدل، ولا تناسب الرؤية الإسلامية، ولكن عندما نقرأها بلحاظ الأسس التي قامت عليها الانتفاضة وطبيعة المطالب المطروحة آنذاك والتي تتناسب مع المرحلة، سنجد أن البنود المثيرة للجدل وموضع الخلاف تتلخص في بندين؛ هما:

- وُضعت صياغة قانونية متعمدة تخول للملك إصدار الدستور من دون التصويت عليه شعبياً لإقراره؛ لأنه يُكتفى بذلك عن التصويت عليه
- المجلس الوطني ذو الغرفتين **نظام المجلسين**؛ أي مجلس النواب المنتخب ومجلس الشورى المعيّن من قبل الملك.

فلماذا قبل الأستاذ والشيخ الجمري بالميثاق إذاً مع وجود هذه البنود؟!

للإجابة عن هذا السؤال لابد من الالتفات للنقاط التالية والتي ذكرها الأستاذ في أدبياته السياسية:

إن المطلب الرئيسي للانتفاضة والذي تتمحور حوله بقية المطلب، هو إعادة العمل بالدستور المعطل **دستور الـ (٧٣)**، والذي تم إيقاف العمل به وتجميده سنة **١٩٧٥م**، وكان المطلب تفعيل الدستور نفسه وليس إيجاد دستور بديل، فلم يكن ذلك موضوع نقاش بل متوافق حوله في الحوارات السابقة للميثاق، ولأن صلاحية التعطيل والتفعيل دستورياً بيد الحاكم كما هو في دستور **الـ ٧٣**، لذا لم يشكل هذا البند عائقاً خصوصاً وأن هناك تصريحات للحاكم ولوزير العدل عبد الله بن خالد، وهي معلنة في الصحف ووسائل الإعلام، بحاكمية الدستور على الميثاق، وأن النقاط المختلف عليها إذا كانت تحتاج إلى تفسير، يرجع فيها للدستور الموجود، فلم تتولد حاجة لإعادة إقراره شعبياً؛ لأنه مقر سلفاً، وإن ما قام به الطاغية عملياً هو الانقلاب على الدستور المقر شعبياً، وإتيانه بدستور المنحة غير الشرعي سنة **٢٠٠٢م**، وهذا النكث حصل من قبل الحاكم، وهذا ديدن منهج الغدر، ولكن يتساءل البعض: لماذا لم تؤخذ ضمانات لمنع الوقوع في هذا المطبّ؟ وهل هي ثقة مفرطة في هؤلاء الظلمة؟!

لم يكن ذلك ثقة فيهم وقد جربوهم سابقاً فنكثوا بعهودهم، وإنما كان بلحاظ المعطيات الداعية لقبول المشروع الإصلاحي المزعوم التي تتطلب التعاطي الجدي وفق ما هو معلن، فأي ضمانة أعلى من أن يوقع الطاغية على وثيقة الغريفي؟! وأي ضمانة بعد تصريحات وزير العدل بحاكمية دستور الـ ٧٣ على الميثاق؟!

وكذلك في النقطة الثانية المتعلقة بنظام المجلسين، فقد تم نقاشها مع رأس السلطة، وقد أكد في الجلسات الخاصة والعلنية، وصرح مسؤولو الدولة المعنيون بالشأن القانوني والدستوري كوزير العدل، بأن المجلس النيابي هو

صاحب الصلاحيات والممثل للإرادة الشعبية، وأما مجلس الشورى فهو مجلس استشاري فقط يقدم المشورة من أهل الخبرة لإثراء التجربة البرلمانية فقط.

ومن عايش تلك المرحلة يدرك أن ما جرى حينها هو حالة انقلابية على دستور الـ ٧٣، وأن دستور ٢٠٠٢م كان مفاجئا للكثيرين، فقد كان من البديهي لدى الجميع أن الميثاق هو تسوية للمرحلة السابقة وأرضية لتفعيل العمل بالدستور وتطعيمه ببعض النقاط الدستورية التي تقوي الدستور الموجود فعلاً لا أن يتم استبداله بآخر مشوه ومحرف.

نقد للموقف

ربما يؤخذ على القيادة في تلك المرحلة مسألة واحدة قد طرحها الأستاذ في رؤاه النقدية للذات، وهو الحريص على تبني نقد القيادة لرفع أدائها وتصويبها مستقبلاً، وهي أنه كان من الأجدر بقيادة الساحة السياسية تشكيل هيئة من مستشارين قانونيين متخصصين في الفقه الدستوري لاستبيان آرائهم القانونية ليكون ذلك ضمن رؤيتهم الاستراتيجية للتعامل مع مراحل الصراع وخصوصاً في مرحلة الميثاق؛ لأنه سيحدد مسار الحراك السياسي المستقبلي.

المعالجات النقدية التي طرحها الأستاذ عبد الوهاب حسين والمستفادة من تجربة الانتفاضة في التسعينات

أ. في ظل التحديات الكبيرة والتي تتطلب مواقف من القيادة، لابد لها من المعطيات والمعلومات الكافية لتبني رؤية واضحة يُحدد من خلالها الموقف المناسب في كل الظروف، وإذا كانت الرؤية غير واضحة فذلك كالسائر على غير الطريق لا تزيده سرعة السير إلا بعداً عن الحق! وأن اتخاذ المواقف الانفعالية أو الارتجالية وليدة اللحظة تكون عادة عبثا ولا تخدم الهدف، ولا تكفي حينها النوايا الحسنة لتبنّي المواقف.

ب. إن التوكل على الله سبحانه والثقة به مع الصبر الاستراتيجي والاستقامة والبصيرة، من مرتكزات النصر، وهذا يتطلب عدم استعجال قطف الثمار والتأني في دراسة الخيارات.

ج. التأكيد على دراسة التجارب السابقة وفحصها بدقة؛ كي لا تتكرر الأخطاء، ويتم تجاوزها عبر خيارات بديلة بعد تحديد مواطن الضعف والقوة في تلك التجارب.

د. اعتماد مبدأ التكامل ليكون حاضنة ومرتكزا للتنسيق والعمل بين الرؤى المتباينة والتشخيصات المختلفة للمرحلة، وتكون الجهة الشرعية مظلة تحتوي كل الرؤى والقرارات.

ه. في الظروف الضاغطة على القيادة كالسجن مثلاً، ليس وضعاً مناسباً للتفاوض، وسيؤثر بشكل أو آخر على القرار السياسي. وهذا عملياً قد حصل في تجربة **المبادرة** في الانتفاضة الأولى وفي تجربة الميثاق في الانتفاضة الثانية، فليس من المناسب التصدي من داخل السجن، ويجب أن تكون هناك قيادة بديلة مقتدرة ومتمكنة تستطيع التعاطي مع تلك الظروف، فعند ضعف القيادة يسقط المشروع.

و. التأسيس للمجتمع المقاوم والممانع؛ كي يستطيع التعامل والتكيف مع كل الظروف، مرتكزه الصبر والاستقامة، ويستطيع التصدي لمشاريع الظلم، وبناء منظومة قيمية تتبنى المقاومة المشروعة لتكون جزءا من محور المقاومة مستقبلاً.

ز. هذا النظام الناقض للعهود والـذي يمارس الدجل والغدر بصورة مختلفة، لا يمكن الوثوق في أي مشروع مشترك معه، وحتى ما يسمى بالضمانات ما هي إلا عناوين مرحلية يقبلها عادة مرغماً، وعندما تتوافر

أدوات القوة بيده سرعان ما ينكث، ومع ذلك يمكن التعاطي في ظروف معينة إذا كان ذلك يصب في مصلحة الأمة شريطة أن تكون المعارضة حذرة وواعية، وفي حال نكث العدو بتعهداته، يتم العمل على منع استكمال مشروعه، أما البقاء تحت مظلته بذريعة أن ما حصل قد حصل وضرورة المكتسبات، فهو رهان خاسر ومسايرة غير مقبولة.

ح. إيجاد تكتيكات مرحلية تضمن استمرارية الحراك المطلبي وفي كل الظروف، ففي بعض مراحل الصراع ولضمان استمرارية حيوية الحراك الثوري وتنوعه والإبداع فيه نحتاج إلى اللامركزية في القرار الثوري.

هذه بعض القرارات النقدية والتشخيصات التي تناولها الأستاذ عبد الوهاب حسين منذ **٢٠٠١م** بعد أخذ العبرة واستيعاب التجربة؛ لذا نجد جلها اليوم ماثلا أمام أعيننا وتتحقق صورها، وهذا دال على عمق طرحه وبصيرته بالأمور.

ما حقيقة البيان المحجوب

أفصح سماحة **آية الله الشيخ عيسى قاسم** في **٢٠٠٦م** عن موقفه عام **٢٠٠١م** من الميثاق، وأنه في ذلك الحين أنزل بياناً أثناء تواجده في **قم المقدسة** حول الموقف من الميثاق، وقد تم حجبه عن الرأي العام في داخل **البحرين** آنذاك. وقد أثار تصريح سماحته تساؤلات كثيرة حول من قام بحجب بيان الشيخ؟ ولماذا؟ وغيرها من الأسئلة التي لم تجد إجابة لحد الآن، مما فتح باب التكهنات والتخمين، وقد استغل البعض ذلك لتوجيه التهم جزافاً لأغراض سياسية حيناً وشخصية حينا آخر، ما أنزل الله بها من سلطان!

وللوهلة الأولى من هذا التصريح تبادر للأذهان لدى الكثيرين شخص الأستاذ عبد الوهاب حسين!! وكأنه المعنيّ الأول بهذا التصريح، وأنه هو من حجب بيان الشيخ عن الناس قبيل الميثاق؛ لأن الشيخ كان رافضاً للميثاق،

والأستاذ كان مؤيداً له!!

وهذا يحتاج لتحليل دقيق مع تتبع تاريخي للحدث كي تتضح الصورة، وهو هل للأستاذ علاقة بحجب البيان؟

تتبع الحدث تاريخياً

أ. عندما توجه سماحة **آية الله قاسم** لقم المقدسة لمواصلة بحثه الفقهي بداية التسعينات، قام بالجمع بين المرحوم **الشيخ الجمري** ﷺ **والأستاذ عبد الوهاب حسين** لإدارة العمل الإسلامي في البلد.

ب. مع قيام الانتفاضة وتصدي **الشيخ الجمري** لقيادتها بمعية **الأستاذ عبد الوهاب حسين** وبقية **الرموز**، تشكلت قيادة الداخل وحملت على عاتقها المطالب المعروفة، وكان **الشيخ الجمري** ضمانة شرعية للانتفاضة ومطالبها. وهذا كان موضع قبول ورضا **الشيخ عيسى قاسم** أثناء وبعد الانتفاضة، حتى إنه بعد عودته للوطن في **٢٠٠١م** أوصى بمواصلة اتّباع **الشيخ الجمري** في الشأن السياسي.

ج. إن القيادة الجماهيرية والالتفاف الشعبي حول قيادة **الشيخ الجمري** للانتفاضة، جعلت القرار السياسي الحاسم في يده آنذاك ومعه رموز الانتفاضة، ولا يعني ذلك استبدادهم بالقرار بل حرصوا على التشاور مع المعارضة خارج **البحرين** في **لندن وقم وسوريا**، وحتى آخر اللحظات لم تتوقف اتصالات المجموعة القيادية في الداخل مع الخارج، ومن ضمن الشخصيات التي تم التواصل معها سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم المتواجد حينها في قم المقدسة، وقد حاول الأستاذ عبد الوهاب حسين الاتصال بالشيخ قبل إعلان تأييد التصويت على الميثاق بيومين لاستطلاع رأيه النهائي، ولكنه لم يوفق في ذلك، وحاول الاتصال حتى

ليلة التصويت ولم يوفق.

د. عملياً بيان الشيخ عيسى نزل، وتم توزيعه في جامع كرباباد، ولكنه توقف لأسباب مجهولة لحد الآن!!

ه. عند سؤال الأستاذ عبد الوهاب حسين عن البيان، أكد بأنه لا علم له به في حينها، وليس له علاقة بحجبه أو مصادرته لا من قريب ولا من بعيد. إذاً؛ لماذا تم الهمز واللمز في شخص الأستاذ؟!

الإجابة واضحة لدى أي منصف... إن من قال بأن الأستاذ هو المسؤول عن حجب البيان، كان ضمن الحملة الممنهجة لتسقيطه، وكان ذلك في إطار المزايدات السياسية نتيجة الاحتقان الموجود بين أطراف المعارضة بسبب مواقفهم السياسية من انتخابات **٢٠٠٦م** والتي قاطعها الأستاذ؛ لذا تم إلصاق هذا الافتراء جزافاً ودون دليل، وإذا كانت القرينة أن الأستاذ كان هو المتصدي آنذاك، فهذا مردود عليه؛ لأن المتصدي لقيادة الحراك لم يكن الأستاذ عبد الوهاب فقط، فقد كان معه الشيخ الجمري، وكذا الدور الفاعل للسيد عبد الله الغريفي، فلماذا ألصقت التهمة فيه دونهما؟!

بين الميثاق ودستور ٢٠٠٢م الانقلابي

بعد التصويت على الميثاق في **١٤ فبراير ٢٠٠١م** وعودة المهجّرين وتسوية أمور المتضررين جزئياً، سادت أجواء التفاؤل في البداية، ونشط الجو السياسي عبر الندوات واللقاءات العامة والعمل على تنضيج التجربة عبر التواصل مع الفعاليات الوطنية والإسلامية من الطائفتين، ولكن سرعان ما تلمس الأستاذ النوايا السيئة للنظام؛ حيث بدأ بتضخيم الميثاق، وتجاهل دستور **الـ ٧٣** وتغييبه، وكان مطلب الأستاذ تفعيل الدستور سريعاً؛ لأنه لا يوجد مبرر للتأخر أو العمل على صياغة دستور عقدي جديد يحمل ما تم التوافق عليه وأقره الشعب،

إلا أن سياسة التسويف استمرت، حتى أن الأستاذ عبد الوهاب حسين حذر بشكل علني وفي ندوة سياسية أقيمت في نادي النويدرات في أواخر **٢٠٠١م**، من العودة للمربع الأول، وأن هناك مؤشرات على تراجع السلطة عن تعهداتها، وبالمثل دعا في خطبة في مسجد **الشيخ خلف** بعد الصلاة في يوم الجمعة إلى اليقظة والوعي لسلوك النظام في قادم الأيام، وكانت ينظر البعض إلى هواجس الأستاذ على أنها نظرة تشاؤمية لا مبرر لها.

حتى جاء شهر يناير من عام **٢٠٠٢م** محملاً بغيمة سوداء كالِحة ستسود أجواء الوطن؛ حيث صدر مرسوم بإقرار دستور جديد صاغته يد الغدر والخيانة لينقلب على ما تم التوافق عليه، وعاد النظام لطبيعته وحقيقته التي حاول إخفاءها. وفي تلك الليلة كانت هناك ندوة سياسية في النادي الأهلي شارك فيها الأستاذ عبد الوهاب وبروح هادئة وكأنه يعلم بما سيجري، فهو الوحيد من بين الحضور لم يكن مصدوماً من سلوك النظام، فدعا في ذلك اليوم إلى العودة مجدداً للحراك المطلبي ولا فائدة من الندب والبكاء، فقد حان وقت العمل وإنشاء مشروع للمعارضة يواجه مشروع السلطة الانقلابي.

عودة الشيخ عيسى قاسم للوطن

بعد صدور الميثاق في **١٤ فبراير ٢٠٠١م**، عاد المهاجرون إلى ديارهم ووطنهم، وكان على رأسهم سماحة الشيخ عيسى قاسم. ونظراً لموقعية الشيخ التاريخية ومكانته كقائد للحركة الإسلامية الشعبية منذ السبعينات، كانت لعودته خصوصية، وفي ذلك الحين طلب الأستاذ عبد الوهاب حسين أن يكون استقبال الشيخ من المطار حتى الدراز على شاكلة عودة **السيد الإمام الخميني**، والغرض من ذلك بيان موقعيه الشيخ من جهة، وبسبب غياب الشيخ لمدة طويلة ٨ **سنوات** تقريبا نشأ جيل في الانتفاضة يحتاج إلى تعريفه بالشيخ ومكانته، وقد حضر رموز الانتفاضة في حينها للمطار لاستقبال الشيخ عيسى، وعلى رأسهم

الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين، وعندما توجه الشيخ إلى الدراز، ألقى خطاباً من على منبر جامع الإمام الصادق عليه السلام دعا فيه الجماهير إلى الالتفاف حول الشيخ الجمري.

إعادة ترتيب البيت الشيعي

ومن الأمور الملحة بعد انقضاء الانتفاضة ومضيّ حقبة سادَتْها القبضة الأمنية عبر قانون أمن الدولة والتي قُيدت فيها الحريات السياسية والثقافية، كانت إعادة تنظيم الحركة الإسلامية في خطها العام وإعادة هيكلتها لتشعّب المهام، فباتت هناك ضرورة لأن تعود القيادة التاريخية لهذا الخط وتتحمل مسؤولياتها والمتمثلة بسماحة آية الله قاسم، وكانت رؤية الأستاذ عبد الوهاب تشكيل هيئة قيادة تحت مظلة الشيخ تصوغ الرؤى وتفعّل الخطوط العامة التي تطرحها القيادة، كما تغذي القيادة بالمعطيات وتتشاور معها لصياغة المواقف في الساحة في كل المجالات.

وقد تفرع عن القيادة جناحان: أحدهما يدير الملف السياسي، وستكون واجهته **الجمعية السياسية**، والآخر يدير الملف الاجتماعي والثقافي، وستكون واجهته مجدداً **جمعية التوعية الإسلامية**.

كما أن فكرة تشكيل مجلس علمائي يدير الشأن الديني، ويضع الاستراتيجيات والقرارات المدافعة عن حياض الدين، كانت تختمر في أذهان بعض الشخصيات، وصاحب المقترح- حسب علمي- آية الله المقداد.

وكانت حينذاك المؤشرات تتجه لتشكيل الجناح السياسي الذي سيتولى الملف السياسي ويتصدى له في المرحلة المقبلة، والشائع آنذاك أن من سيتسلم هذا الدور هو الأستاذ عبد الوهاب، أما الملف الثقافي المتمثل في جمعية التوعية بعد إعادة تفعيلها، فسيتولى أمورها سماحة الشيخ علي سلمان.

اللجنة التحضيرية لتأسيس الوفاق ٢٠٠١م

بدأت خلايا العمل لتأسيس الجناح السياسي الذي سيتصدى للتحديات السياسية في المرحلة القادمة، ويعبّر عن الإرادة الشعبية وتطلعات الأمة، ويعمل على تطبيق الأهداف التي من أجلها قامت الانتفاضة في التسعينات.

تشكلت اللجنة التحضيرية المعنية بالتحضير لتأسيس الجمعية ووضْع الرؤية لها وآلية عملها قبل إشهارها، وقد ترأس اللجنة في الاجتماع الأول الأستاذ عبد الوهاب حسين، وضمت في عضويتها مجموعة من المؤسسين، كان أبرزهم الشيخ علي سلمان والأستاذ حسن مشيمع والدكتور السنكيس والشيخ حسين الديهي والدكتور سعيد الشهابي، وحوالي ٨٠ عضوا مشاركا، وطرحت الرؤى والآمال المعقودة على هذه المؤسسة التي ستحتضن الموقف السياسي وتدافع عن الحقوق.

وبرزت رؤيتان؛ إحداهما قدمها الأستاذ عبد الوهاب حسين، والأخرى قدمها الشيخ علي سلمان، ومن النقاط المهمة التي كانت موضع نقاش طويل، والتي كان لها الأثر البالغ على مستقبل المؤسسة ومرتكزاتها:

التصدي لقيادة المرحلة: رؤية الشيخ علي سلمان: أن تكون الجمعية ممثلة للبيت الشيعي، وتضم الكفاءات والطاقات لدى الطائفة من سياسيين ومهنيين وعلماء وتجار وكفاءات، وهذا يجعلها مؤسسة قوية تحتضن القرار الشيعي وتستطيع اتخاذ الموقف المناسب لامتلاكها القاعدة الجماهيرية الأوسع.

رؤية الأستاذ عبدالوهاب: أن المرحلة القادمة بعد الانتفاضة في مرحلة حساسة جداً، والمعركة فيها سياسية بامتياز، والتحديات فيها كثيرة، وتحتاج ربما لبذل تضحيات؛ لذا؛ الفئة التي تقود المرحلة القادمة هي فئة المضحين الذين بذلوا وضحّوا في الانتفاضة؛ لأن من لم يضحّ في المرحلة السابقة للانتفاضة،

ليس مستعداً للتضحية في المرحلة القادمة.

لكل من الرؤيتين وجه وجيه ومقنع في نفس الوقت، ولكن عملياً لا يمكن الجمع بينهما، ودارت حوارات مطولة أدت إلى ترجيح إحدى الرؤيتين، وكان آية الله قاسم يرجح الرؤية الأولى، وعلى إثر ذلك تم تبني رؤية الشيخ علي سلمان، والذي فتح الباب على مصراعيه للانضمام للجمعية. وبالفعل انضم للجمعية بعد الإشهار جماعات وأفراد من مشارب شتى ولدوافع مختلفة كان لها التأثير البالغ لاحقاً في توجيه قرارات الجمعية.

الإدارة الأولى لجمعية الوفاق

تم إشهار الجناح السياسي للتيار الإسلامي العام تحت مسمى **(جمعية الوفاق الإسلامية)**، وتشكل حينها مجلس الإدارة الأولى للجمعية، وبسبب التركيبة المتنوعة أفرزت شخصيات تصدرت المشهد[1].

وقد طُلب من الأستاذ التوجه لإدارة الجناح الثقافي المتمثل في **جمعية التوعية**، واستلم الشيخ علي إدارة الجناح السياسي المتمثل في **جمعية الوفاق**، وعلى إثر ذلك ترأس الشيخ علي مجلس إدارة الجمعية والأستاذ حسن مشيمع نائباً للرئيس، وضم مجلس الإدارة الدكتور عبد الجليل السنكيس والدكتور نزار البحارنة وآخرين.

الأستاذ إلى جمعية التوعية الإسلامية ٢٠٠٢م

على خلاف المتوقع، تم تكليف الأستاذ برعاية الملف الثقافي بدلاً من الملف السياسي، والذي كان هو المتصدي له قبل الانفراجة وبعدها، ولكن قَبِل بالتوجه إلى **جمعية التوعية** وأدارها لمدة ٧ أشهر تقريباً، ثم طلب إعفاءه من هذه المهمة على خلفية أسباب عديدة؛ أهمها الحالة السياسية المعقدة بعد قيام

١. راجع الملحق في نهاية الكتاب.

النظام بالانقلاب على الميثاق ودستور **الـ ٧٣** وإصداره دستور المنحة **٢٠٠٢م**، الذي عقّد المشهد في الوطن، وكان يحتاج لتصدٍ مباشر من قبل القيادات، مع أن الجمعية السياسية قد تشكلت وهي المفترض من يدير هذا الموضوع، إلا أنه بسبب تركيبتها المتنوعة لم ينضج أداء الوفاق، وكان الوضع مربكاً، وهناك مواقف غير واضحة، والأمور تسير على غير ما يرام في صفوف المعارضة، ولا توجد رؤية للمرحلة القادمة يمكن الاعتماد عليها.

ونعود للمشهد في التوعية؛ حيث احتج بعض أعضاء مجلس الإدارة على الأستاذ في ازدواجية العمل السياسي وعمله في التوعية، ونتج عن ذلك استقالته.

المؤتمر الدستوري

على خلفية صدور الدستور الانقلابي الذي نقضت به السلطة تعهداتها، برزت استحقاقات هامة على الساحة وتحديات جديدة على الساحة تحتاج لبصيرة وهمة عالية.

نعم؛ أعلنت قوى المعارضة الإسلامية والوطنية رفضها لهذا الدستور، ولكن هذا لا يكفي، فالأمر خطير ويحتاج إلى ترجمة الرفض إلى سلوك عملي، وكانت الخطوة الأولى من قوى المعارضة هي اللقاء في مؤتمر يجمع القوى المعارضة للدستور الجديد لتوحيد الرؤى وإقامة تحالف بينها، فانعقد ما سمي **(المؤتمر الدستوري)**، وتشكلت له إدارة لاحقاً ضمت أفرادا وجمعيات؛ منها **جمعية الوفاق - جمعية العمل الوطني ((وعد)) - جمعية العمل الإسلامي ((أمل)) - جمعية المنبر الوطني - جمعية الوحدوي**؛ إضافة للشخصيات المعارضة المستقلة، وترأس المؤتمر **د. عبد العزيز أبل**. من جهة أخرى؛ بدأت السلطة بتفعيل مواد الدستور الجديد، وعلى رأسها الإعلان عن الانتخابات التشريعية والبلدية القادمة. أما المعارضة بشكل عام فتراوح مكانها بين القبول بالأمر الواقع والتعاطي الإيجابي معه، وبين الرفض مع القيام بفعاليات مناهضة لكنها

خجولة، ولم ترق لمستوى خطورة الوضع، والتي اقتصرت على مسيرات رسمية كان أكبرها في سترة تحت شعار الدستور أولاً.

ماذا كان موقف الأستاذ عبد الوهاب حسين

- كان الأستاذ يعتبر الميثاق تأسيسا لحالة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، وأن دستور ٢٠٠٢م هو انقلاب ونقض للتعاقد من طرف السلطة، وهذا أعاد البلاد للمربع الأول؛ أي لمرحلة ما قبل الميثاق.
- فكان يرى استمرار الحراك المطلبي الشعبي وعودته مجدداً للمطالبة بالحقوق.
- عدم التعاطي مع مخرجات دستور ٢٠٠٢م، ورفض المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية؛ لأنه إقرار ضمني بقبول هذا الدستور المشوّه.
- التأكيد على دور الجماهير وحضورها الفاعل في العملية المطلبية، وأن لا يتم العمل من خلال النخب عبر القنوات السياسية فقط.
- التأسيس لجبهة الممانعة الرافضة لسياسات الأمر الواقع التي تفرضها السلطة.

الاستحقاق الانتخابي ٢٠٠٢م اختبار للمعارضة

ما إن فرضت السلطة دستور ٢٠٠٢م الانقلابي حتى سعت لتفعيل مواده، وعلى رأسها الانتخابات النيابية والبلدية، فأعلنت عن موعد الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٠٣م، وسبقها الإعلان عن الانتخابات البلدية؛ حيث كانت المرة الوحيدة التي تُجرى فيها الانتخابات البلدية مفصولة عن الانتخابات النيابية في الموعد.

وكان من المفترض أن الموقف الواضح للمعارضة بشكل عام والوفاق بشكل خاص، مقاطعة الانتخابات آنذاك؛ لأن المعارضة حددت موقفهاً من دستور ٢٠٠٢م واعتبرته غير شرعي، فكل ما يصدر عنه من مخرجات فهو غير شرعي

كذلك، ومنها هذه الانتخابات، إلا أن الرؤية لم تكن واحدة عند جميع المعارضة؛ بل حتى الفريق الواحد تعددت الرؤى فيه، وظهرت دعوات من داخل المعارضة للمشاركة في انتخابات **٢٠٠٢م**!! وبعضها ضغط باتجاه التفريق بين الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية، باعتبار البلدي مرتبط بالخدمات !!

وهناك من كان متمسكا بخيار المقاطعة الشاملة لكل مخرجات الدستور الانقلابي، فالفئة الثالثة تموضع فيها الأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ حسن مشيمع، وبدأت الدعوات للمشاركة تتعالى داخل **جمعية الوفاق**؛ خصوصاً من الفئة التي لم تقدم تضحيات في الانتفاضة؛ بل بعضها كان ضد الانتفاضة في التسعينيات !!

فمن الطبيعي أنها تعتبر المشاركة آنذاك مكسبا؛ لأنها لم تخسر شيئاً سابقاً. أما المضحون من عوائل الشهداء والجرحى والمهجّرين والسجناء في الأعم الأغلب، كانوا رافضين للمشاركة في الانتخابات؛ لأنها دون الطموح الذي من أجله بذلوا النفيس، وكان خير تعبير عن هذا النهج مقولة سماحة الشيخ الجمري وهو قائد تلك الانتفاضة: **«ليس هذا البرلمان الذي ضحى من أجله شعب البحرين»**.

وقد استشعر الأستاذ عبد الوهاب وجود فئة داخل الجمعية تريد مصادرة قرارها وتوجيه الموقف نحو المشاركة في ذلك الحين، علماً بأن الجو العام للجماهير كان يتجه نحو رفض كل ما نتج عن الدستور اللقيط، ولكن بسبب التنوع الواسع داخل الجمعية، والذي شمل كل الفئات من الطائفة، والتي تنوعت أفكارها ومناهجها وانتماءاتها، أصبح القرار في خطر ولا يمكن ضبط إيقاعه، فلم يعد القرار بيد المضحين، فغيرهم موجود في مجلس الإدارة وفي شورى الوفاق وداخل مطبخ القرار في الجمعية، وكان المؤشر الخطير عندما تمت الموافقة على المشاركة في الانتخابات البلدية اعتبار أن المسألة خدمية ولا علاقة لها بالشأن العام السياسي!!

وفي نفس الوقت قدمت مبررات للمشاركة في الانتخابات البلدية من قبيل استعراض قوة النفوذ الشعبي لقوى المعارضة، وغيرها من المبررات التي تسوغ الذهاب نحو التطبيع مع الدستور الجديد والمشاركة في الانتخابات النيابية.

خطوة المقاطعة

عندها توجه الأستاذ عبد الوهاب حسين نحو التحشيد للمقاطعة، وقبل أن تتخذ الجمعية قرارها، فلم يشارك بداية في الانتخابات البلدية، ثم صرح علناً للجماهير، من خلال خطاب يوم الجمعة ومن مجلسه ليلة الثلاثاء، عن رفضه للمشاركة في الانتخابات النيابية، داعياً الجماهير لمقاطعة الانتخابات؛ بل وداعياً الجمعية وقوى المعارضة لعدم المشاركة، وبسبب هذه الخطوة الاستباقية حشد الأستاذ عبد الوهاب حسين لمقاطعة الانتخابات النيابية، وأصبح الرأي العام يضغط بهذا الاتجاه، وفي حينها لم تحسم قوى المعارضة موقفها رسمياً بعدُ، وقد أثارت تصريحات الأستاذ عبد الوهاب حسين حفيظة أطراف متعددة من المعارضة؛ سواء الراغبة في المشاركة أو من يرى أن الأستاذ تجاوز العمل المؤسساتي من خلال الجمعية التي ينتمي لها، وأنه اتخذ قراراً منفرداً بعيداً عن القرار الرسمي **لجمعية الوفاق**، مستغلاً موقعيته الجماهيرية في الترويج لخياره.

كانت هذه النقطة الحساسة التي فتحت باب الخلاف جهاراً، وارتفعت الأصوات المنتقدة لشخص الأستاذ من قبل النخب والشخصيات ذات المواقع في الجمعيات السياسية المعارضة وبدوافع مختلفة، ولو اقتصر النقد على تخطئة مواقف الأستاذ السياسية لكان الأمر هينا، فالأستاذ هو داعية نقد القيادات، وليست لديه إشكالية في هذا الجانب؛ بل هو يواجه الانتقاد المستمر من قبل رواد مجلسه، ولا يزيده ذلك إلا قبولاً ما دام في الإطار التطويري للأداء، لكن ما جعل الأمر مؤسفا جداً هو حملات التشويه التي شُنت على شخصه والطعن فيه؛ من قبيل إثارة موضوع **الأفندية والمعممين**، والإشكال على صلاته

يوم الجمعة!! وأن الأستاذ يساعد على تمكين العلمانيين!! وأنه مستبد برأيه وينادي بالعمل المؤسساتي وهو أول من يخالفه !!

حتى في جمعية التوعية التي كان يترأسها حينذاك، أُثير الموضوع داخل الجمعية حول ازدواجية التصدي السياسي والعمل في جمعية التوعية، حتى أن بعض أعضاء مجلس الإدارة احتج على الأستاذ لاستمراره في اتخاذ مواقف سياسية، وبدأ اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل بمقاطعة جلسات الإدارة، وهددا بالانسحاب ما لم يتوقف الأستاذ عن تصديه للشأن السياسي!! ولكن الأستاذ لم يستجب، وكان يرى عدم التعارض بين الأمرين.

كان الأستاذ يرى بخصوص استباقه الإعلان عن المقاطعة ضرورة فرضتها الظروف؛ لأنه في اللحظة التي سينحرف فيها القطار عن السكة، لابد من التدخل السريع كي يعود لمساره .

وعلى أي حال؛ شكّل الضغط الشعبي المؤيد للمقاطعة حينها ورقة ضاغطة على القرار الرسمي للجمعيات المعارضة وعلى رأسها الـوفاق، مما اضطر أصحاب القرار الراغبين في المشاركة إلى اتخاذ الصمت أو الانحياز راضخين للخيار الشعبي.

وأكرر؛ إن التركيبة المتنوعة التي تشكلت على أساسها **جمعية الوفاق**، أثرت بشكل كبير على توجهات الجمعية وقراراتها، وقد ظهر ذلك بشكل جلي في الاجتماع الذي عقده مجلس إدارة الجمعية آنذاك لمناقشة المشاركة أو المقاطعة للانتخابات، مع أن الخيار الجماهيري كان متجهاً نحو المقاطعة، إلا أن نتيجة التصويت داخل مجلس الإدارة جاءت بالمناصفة !!

وبقي صوت رئيس الجمعية سماحة الشيخ علي سلمان الذي بالضرورة لابد أن يحفظ التوازن داخل الجمعية، فامتنع في ذلك الاجتماع عن التصويت، وأحال

الموضوع للمناقشة في شورى **الوفاق**، وحسم القرار بعدها بالمقاطعة، عندها بدأت تلك الفئة المتسلقة بالانسحاب من الجمعية وعلى رأسها **الدكتور نزار البحارنة** الذي أصبح لاحقاً وزيراً لدى السلطة!! وبمعية **المحامي عبد الشهيد خلف والشيخ عبد النبي الدرازي**، أسسوا جمعية بديلة، وقد أجهض قيامها سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم بعد تدخله في الموضوع، وأثنى الشيخ عبد النبي على موقفه من تأسيس جمعية أخرى، ولكنه انتخب عن العمل السياسي، وكان أحد المصرّين على المشاركة في تلك الانتخابات.

هذه الفئة التي انسحبت من الجمعية كانت تشكل عبئا على الجمعية وروجت للسلوك المساير للنظام، وكان خروجها مبعث ارتياح للكثيرين من المبدئيين والمضحين، ولكن بقى الكثير منهم داخل أروقة الجمعية بسوّق لهذا النهج وبطريقة ناعمة ومرنة، ومتى ما سنحت الفرصة للتسلق ظهروا على السطح مرة أخرى.

في ذلك الحين لزم سماحة آية الله قاسم الصمت تجاه خياري المشاركة أو المقاطعة لمصلحة كان يراها، بينما واصل الأستاذ عبد الوهاب التحشيد للمقاطعة، وتوسعت دائرة المقاطعة مع قرار الجمعية بعدم المشاركة، وتبعتها الجمعيات السياسية المعارضة، ولكن الأستاذ عبد الوهاب حسين كان يرى عدم كفاية مقاطعة الانتخابات، فهذه خطوة أولى، والمعارضة محتاجة لتفعيل المقاطعة عبر برامج فاعلة ورؤية واضحة.

وبالفعل تمت مقاطعة الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م، وانتُخب مجلس هزيل بمشاركة شعبية ضعيفة جداً، وجاء الوقت المناسب لتفعيل المقاطعة عبر مشروع تتفق عليه قوى المعارضة من خلال تجمعها في المؤتمر الدستوري، وقد قدم الأستاذ برنامجاً للمقاطعة ولكن ماذا حصل؟

تفعيل أم إجهاض للمقاطعة

على الرغم من أن المقاطعة حصلت، وقوى المعارضة الإسلامية والوطنية بشكل عام رفضت المشاركة في تلك الانتخابات، لكن لم يكن ذلك عن قناعة من قياداتها وبعض منتسبيها، وإنما هو خيار فرض عليها؛ لذا بقي في نفسها شيء ظهر بعد الانتخابات في مسألة تفعيل برنامج ضاغط للمقاطعين لما بعد الانتخابات، فقد برزت عدم جدية البعض أمام الفعاليات والبرامج، ولم يكن هناك حماس لتفعيلها، وقد حاول الأستاذ عبد الوهاب حسين طرح برامج راعية للمقاطعة، ودعا الجمعيات لتبني مشاريع ضاغطة، إلا أن هناك مشاريع مضادة داخل أروقة المعارضة كانت تعمل على إفشال المقاطعة!! وبيان أنه خيار ضار تم اللجوء إليه، فعملوا على إجهاض أي نشاط يعزز موقعية المقاطعة، وكأنهم ينتظرون مرور هذه السنين الأربع العجاف ليقطفوا لاحقاً ثمرة فشل المقاطعة.

فماذا يعني أن يصرح قيادي في إحدى الجمعيات السياسية المقاطعة للانتخابات في اليوم التالي من عملية الاقتراع، في صحيفة الوسط، أنه مستعد للتعاون مع المجلس النيابي القادم؟!! أيُّ مقاطعة هذه وأنت تعلن التعاون مع المجلس الذي ترفض الدخول فيه!! وإنه لمن عجائب المواقف السياسية أن توصل رسالة للسلطة مفادها أن لا مشكلة لدينا نحن المقاطعون مع المجلس التشريعي هذا.

إشكالية دور الجماهير

برزت إشكالية جديدة في الساحة؛ وهي دور الجماهير في مرحلة ما بعد الميثاق!

هناك من يرى أن دور الجماهير كعنصر أساسي للحراك السياسي قد انتهى، وجاء دور النخبة السياسية المتمثلة بالجمعيات وقياداتها لتعمل ممثلة عن الجماهير، ويتم استدعاء الجماهير عند الحاجة ولتقوية موقعية النخب

السياسية، فالمرحلة سياسية بامتياز، وتحتاج لمن يقود حراكا دبلوماسيا بعيداً عن التوترات الميدانية. ومن جهة أخرى؛ تمسك فريق بالحضور الجماهيري في الساحة، وأنه العنصر الفاعل؛ بل هو محور العملية السياسية برمتها، ويتبنى هذا الرأي الأستاذان ويؤكدان عليه؛ حيث يركز الأستاذ عبد الوهاب على محورية الجماهير، وأنهم الرقم الصعب الذي يحدد المسار السياسي، فالعمل على رفع وعيه وحضوره في كل مفاصل العملية السياسية ضرورة، وبمجرد أن يتم إبعاده يصعب بعد ذلك استنهاضه، وتفقد بذلك المعارضة رصيداً مهماً في مواجهة التحديات.

تهميش دور الجماهير عملياً تسبب في إضعاف موقف المعارضة طوال السنوات العشر التي أعقبت الميثاق، وأصبحت مخططات النظام السرية تعمل علنا على الأرض ولا رادع لها، وخير مثال عليها مخطط البندر، وسيأتي الكلام عنه في حينه .

مرض الشيخ الجمري

تعرض سماحة الشيخ الجمري لوعكة صحية شديدة بعد سنين من الآلام والقهر والسجن والعذابات والتضحيات من أجل تحقيق العدالة لهذا الشعب، ومثّل حالة أبوية للوطن عندما ارتمى الشعب في أحضانه طوال انتفاضة التسعينيات وما بعدها، ولم يطُل به الزمن؛ حيث داهمه المرض الشديد في **٢٠٠٢م** حتى أقعده وأثّر على قدرته في أداء مهامه كقائد للمعارضة، وقد أدرك الشيخ لحظات نكوث النظام بتعهداته بعد إصدار الدستور المشؤوم، وقد آلمه ذلك كثيراً، فخرج للصلاة في **مسجد الصادق في القفول**، وألقى خطابه الشهير، وكان من آخر ما صرح به الشيخ وبيّن فيه خلاصة تجربته مع هذا النظام، قوله: **«ليس هذا البرلمان الذي ناضل من أجله شعب البحرين»**. وبدأ والد الشعب بعدها رحلته العلاجية وكانت حالته في تفاقم، فوصل به الحال إلى أنه لا يدرك

من حوله، ولكن ما إن يزوره الأستاذ عبد الوهاب حسين حتى تجده محفوراً في ذاكرته المرهقة، فكان يقبض عليه بيده وتسيل دموعه الشريفة على خده ويلهج باسمه؛ كيف لا! ورفيق درب الجهاد أعز رفيق .

أذلة على المؤمنين

لقد دفع الأستاذ عبد الوهاب حسين ثمن مواقفه المبدئية بتكالب الخصوم عليه، فبالنسبة إلى السلطة كان ذلك مفهوماً لطبيعة الصراع بين الضدين؛ بين الحق والباطل، ولكن أن تأتي الخصومة من داخل صفوف المؤمنين، فلم يكن ذلك متفهماً! لكون أصالة التراحم بينهم مقدمة على أي اعتبار آخر. وفي تلك الفترة ٢٠٠٣م، ازدادت حملة التأليب على شخص الأستاذ في داخل جمعية الوفاق، وفي جمعية التوعية الإسلامية؛ حيث رفض بعض أعضاء الإدارة تصدي الأستاذ للشأن السياسي إضافة لعمله في التوعية، وبها وبغيرها استقال الأستاذ من التوعية، وفي أواخر **٢٠٠٣م**، جمد نشاطه كذلك في جمعية الوفاق، وأعلن في خطابه يوم الجمعة بأن **((عبد الوهاب يفضل الانسحاب على أن يصطدم مع المؤمنين))**. لم يكن انسحابا عن ضعف أو خوف؛ بل كانت المصلحة الشرعية تقتضى عدم التصادم مع المؤمنين، وهذا رغم الحملة الظالمة التي طالت التشكيك في مشروعية إقامته لصلاة الجماعة!! والوشاية والافتراء عليه عند بعض العلماء الكبار، وحمْل كلامه على غير ما أراد، واعتبار مجلسه مجلس غيبة وفتنة!! إلى غير ذلك مما كانت تحيكه أيد خفية لم تصرح بلسانها علناً في المجالس المغلقة، وإنما تحرك جنوداً إلكترونيين من خلف شاشات الحواسيب .

بيان الصرخة ٧-٨-٢٠٠٣م

وجد الأستاذ في ذلك الحين أن مواصلة تصديه للشأن السياسي من موقعيته كرمز وقيادي سوف يؤدي إلى الصدام بين المؤمنين نتيجة اختلاف

الرؤى والتشخيصات حول الأحداث والمواقف، وفي نفس الوقت لا يصح التخلف عن المسؤوليات والمهام، مع ذلك آثر الأستاذ أن يوازن بين الأمرين عبر التخلي عن موقعيته كرمز في الساحة ولكنه كفرد من العاملين والجماهير له الحق في طرح رأيه. بمعنى آخر؛ تنازل عن موقعه القيادي ليكون بين صفوف الجماهير وواحدا منهم. وفي تلك الجمعة فاجأ الأستاذ الجميع بقراره الذي أصدره في بيان سُمي بـ **(بيان الصرخة)**؛ حيث أعلن فيه: **«انه من اليوم فصاعداً عبد الوهاب ليس رمزاً من الرموز القيادية في الساحة، إنما هو فرد من أفراد هذا الشعب يعبر عن رأيه ويشارك الجميع الهم السياسي»**.

وعليه؛ توقف الأستاذ في ذلك الحين عن إلقاء الخطب وإمامة الصلاة في يوم الجمعة، وترك المهام القيادية التي كان يمارسها، واكتفى بفتح مجلسه الأسبوعي ليلة الثلاثاء باعتباره ملتقى شعبيا يتم فيه تناول الشأن السياسي.

لقد صعق هذا الموقف الكثيرين وفاجأ آخرين، وأدخل السرور في نفس الوقت على القلوب المريضة، لكن الجماهير لم تقبل بهذا القرار وتوجهت نحو الأستاذ مطالبة إياه بالعدول عن قراره.

الاعتصام عند منزل الأستاذ ٨-٨-٢٠٠٣م

منذ اليوم الأول من خطابه تجمعت بعفوية مجموعات عند منزل الأستاذ تطالبه بالتراجع عن قراره، وما لبث المكان أن تحول في اليوم التالي إلى ساحة اعتصام مفتوح، وفي ذلك اليوم الشديد الحرارة والرطوبة، تمسك المعتصمون بمطلبهم بعودة الأستاذ للساحة السياسية، وعندها طلب منهم الأستاذ العودة إلى بيوتهم؛ لأنه لا يليق به حسب تعبيره **«أن أكون داخل منزلي في الراحة وأنتم في الخارج تكابدون الأجواء الحارة»**، وعندما أصروا على البقاء خارج منزله، قام الأستاذ بخطوة ذكية لثنيهم، فقال لهم أنا متفهم لسبب اعتصامكم، ويؤذيني **أن أراكم هكذا، لذا سأنزل معكم الاعتصام في الخارج وأتضامن معكم لأعيش**

معاناتكم، مما سبب حرجاً للمعتصمين، وواصلوا الاعتصام لعدة أيام والأستاذ يخرج إليهم ويعتصم معهم وهم معتصمون بسببه! وهو معتصم بسببهم!!

حتى قبلوا بالأمر الواقع، وفي أثناء الاعتصام حضر عدد من العلماء والرموز مطالبين الأستاذ بمراجعة موقفه، وفي إحدى الليالي من الاعتصام وصل منزل الأستاذ سماحة آية الله قاسم ﷾، وحصل لقاء مطول بينهما، وعندما خرج الشيخ ألقى كلمة أمام المعتصمين أثنى فيها على شخص الأستاذ مطالباً إياه بمراجعة موقفه .

كما حضرت شخصيات إسلامية ووطنية لنفس الغرض، ومن بينهم الشيخ علي سلمان والسيد الغريفي. وغيرهم، ورغم انسحاب الأستاذ من موقعه كرمز وكشخصية متصدية في الساحة في تلك الفترة إلا أنه واصل نشاطه السياسي باعتباره أحد أفراد الشعب يقدم النصائح ويناقش الهمّ الوطني عبر مجلسه المفتوح أو عبر اللقاءات الخاصة مع النخب السياسية.

نقد موقف الأستاذ

أ. كون الأستاذ شخصية قيادية ورمزا من الرموز الإسلامية والوطنية اكتسب صفاتها من دوره وفعله وتجربته وقناعة الجماهير به، فقد فوصم بها شاء أم أبى، فهي ليست منصباً تسمّى به كي يستقل عنه، فحتى لو رفض هذه التسمية، فإنها ستكون ملازمة له أراد ذلك أم لم يرد .

ب. حتى لو اعتبر رأيه كرأي أي أحد من الناس، فهذا لا يغير من الأمر شيئا، فالكثير منهم ينتظرون رأيه ويسترشدون به، فإذاً؛ الدور القيادي الذي حاول التّنصّل منه سيلاحقه ما دام يطرح رأيه ويشارك في فعاليات العامة.

ج. إن التبرير الذي قدمه الأستاذ لابتعاده عن الساحة كرمز وصاحب قرار - وهو تجنب حدوث تصادم بين المؤمنين - لن يكون مجديا إلى الأبد؛ لأنه إذا وصلت الأمور إلى مرحلة لا تطاق من الخلل في أداء المعارضة، فسيضطر مستقبلاً للتدخل، وسيحصل بشكل أو بآخر ذلك التخوف المتحرز عنه؛ أي هذا التصادم بين المنهجين سيحدث في القادم من الأيام حتما إلا برحمة من ربك .

د. إن الابتعاد المباشر على أقل تقدير يضعف الرصيد الشعبي مستقبلاً؛ لأنه سيأتي جيل جديد إلى الساحة لا يعرف عبد الوهاب حسين، وعندما يعود مرة أخرى للعمل، ستكون الساحة ومزاجها ذاهبين في طريق آخر.

ه. إن الغاية التي توخاها المتسلقون في الساحة والذين كانوا يرون الأستاذ حجر عثرة في طريقهم قد تحققت، وفتح المجال الواسع لأصحاب الطموح الشخصي والمناهج المشوهة للعمل بأريحية في الساحة في ظل غياب الرقم الصعب عن التصدي.

التشخيصات من خارج الدائرة القيادية

كما أسلفنا؛ فإن الأستاذ حتى لو أخرج نفسه من دائرة القرار إلا أن اعتبارية رأيه لدى الكثيرين تتعدى الدوائر المؤسساتية، وتأخذ برأي وتشخيصات الأستاذ على أنه الرأي السديد، لذلك لم يتغير الأمر كثيراً؛ لأنه ما زال يطرح رأيه في الساحة، والفرق الوحيد هو أن القرار الرسمي في الجمعية لم يعد للأستاذ رأي ونظر فيه بشكل مباشر، إلا أنه لا زال يؤثر في قراراتها بشكل غير مباشر في بعض الأحيان، من خلال توجيه الرأي العام لطرح معين، فتضغط الجماهير بذلك على قرار الجمعية، لكن المسار أخذ يبتعد عن الأخذ برأيه؛ بل عملوا على توجيه رأي الجماهير وترشيده باتجاه قناعات النخبة السياسية في الجمعية وخصوصاً

ما يسمَّون بـ **(التكنوقراط)**، وهم طبقة من السياسيين ذوي التخصصات الأكاديمية والمهنية من اقتصاديين وتجار وإعلاميين وغيرهم، ودفعوا بخيارات الجمعية نحو سلوك أكثر ليونة ومرونة مع النظام وذلك على حساب المواقف المبدئية، ولكون سماحة الشيخ علي سلمان رئيساً لإدارة الجمعية، فقد كان مضطرا لخلق توازن داخل الجمعية بين جناحين ذوَي توجهين متباينين؛ إضافة لمحاولته ضبط سلوك الجمعيات المعارضة العلمانية؛ كي لا تخرج عن دائرة التحالف مع الجمعية؛ لأنها تنهج خطّا أكثر تقارباً مع ما تريده السلطة، وكي لا يتفكك تحالف الجمعيات المعارضة، اضطرت **جمعية الوفاق** لاتخاذ عدة مواقف لا تعبر عن مبادئ تأسيسها مجاراة لزميلاتها في المعارضة من جهة، وحفظاً للوحدة الداخلية للجمعية لشدة تأثير الجناح المُساير على تركيبة الجمعية، وهذا ظاهر في المواقف من قانون الجمعيات الذي سنأتي على ذكره وتقرير البندر والمشاركة في انتخابات ٢٠٠٦م وغيرها .

رغم خروج الأستاذ العملي من الجمعية، إلا أن الأستاذ حسن مشيمع والعديد من الشخصيات نصحوه بالبقاء في الجمعية والعمل على تقوية خيار الممانعة من الداخل؛ كي تبقى الجمعية محافظة على الأسس التي من أجلها أنشئت.

إن خروج الأستاذ عن الدائرة القيادية، لم يكن يعني توقفه عن طرح آرائه وتقييماته؛ بل أصبح مجرداً من القيود التي كانت موجودة في ظل موقعه القيادي، والتي كانت تسبب حرجاً للجمعية في سلوكها الرسمي من جهة، كما تزيل علامات الاستفهام عن ازدواجية التصريحات بين عدة أطراف قيادية في الجمعية، فبعد خروجه من الجمعية وبصفته القيادية - إن صح التعبير - لم يعد هناك إرباك في الطرح، وأصبح الأستاذ عملياً - شاء أم أبى - المنظّر الأول لخط الممانعة الرافض للواقع السياسي، ويعمل على تغييره مع رفض التعاطي مع مخرجات دستور ٢٠٠٢م، وبناء جيل قادر على التغيير مستقبلاً.

السنون العجاف

إن الكثير ممن قاطعوا الانتخابات في ٢٠٠٣م، لم يكونوا مقتنعين بالمقاطعة أصلا حتى يقتنعوا ببرامج المساندة للمقاطعة، فأصبحت تلك السنون الأربع عجافاً لا حراك جادا فيها للتغيير سياسيا أو ميدانيا، وكان يتم التعاطي مع كل برنامج مطلبي بتلكؤ وضعف همة، وأصبح مشروع الدستور الانقلابي أمراً واقعاً يتم التعاطي معه، وتكررت الإشارات من بعض أطراف المعارضة للسلطة بأنهم في ٢٠٠٦م سيكونون من المشاركين!! فلم تكلف السلطة نفسها للدخول في جولة حوار مع المعارضة، فإن الرضوخ للأمر الواقع متحصل.

فعملياً؛ لم يكن تجمّع وتحالف المعارضة حول الشأن الدستوري ومقاطعة الانتخابات إلا شكلياً، والفعاليات التي حصلت كالندوات الجماهيرية والمسيرات الشعبية التي نظمتها الجمعيات آنذاك، ما كانت إلا مهرجانات خطابية وشعارات خالية من مضمونها، فشعار **الدستور** أولاً، **وبسقط دستور ٢٠٠٢م** وغيرهما، ما كانت إلا صرخات تنفيس للجماهير التي تضغط على الجمعيات السياسية، أما الجمعيات فلم تتعامل بجدية مع هذه المسائل؛ بل كانت الرسائل السياسية الرمزية تبيّن غير ذلك، كالمشاركة في الانتخابات البلدية ٢٠٠٢م، والتصريح بالتعاون مع النواب في الانتخابات التي قوطعت، ومشاركة بعض أعضاء الجمعيات في الانتخابات مع أن القرار الرسمي للجمعيات هو المقاطعة، ولم تتخذ تلك الجمعيات أي إجراء ضد المشاركين من منتسبيها!! وقد برز ضعف الجمعيات السياسية في معالجة القضايا السياسية عندما ظهر تقرير البندر أو ما سمي (فضيحة البندر)؛ وهو مشروع الغدر الذي باشرته السلطة بعد **دستور ٢٠٠٢م** الانقلابي، إن لم تكن مقرراته مبيّتة قبل الميثاق أصلاً.

فضيحة البندر

تعاقدت السلطة مع مستشارين أجانب للعمل في المواقع الحيوية للنظام،

ويبدو ذلك للوهلة الأولى بأنه أمر طبيعي للاستفادة من خبراتهم في النظم الإدارية والشؤون الاقتصادية والفنية وتنمية الموارد البشرية، لكن ما قام به النظام الحاكم في البحرين كان غريباً للغاية؛ حيث كلف نفسه عناء استجلاب خبراء أجانب بغرض

التآمر على شعبه!! وتنفيذ مشروع سري إقصائي استئصالي وعنصري بكل المقاييس ضد **الطائفة الشيعية** في **البحرين**، وقد شرع النظام بتنفيذ هذا المخطط الإجرامي، وكان من العاملين في هذا المشروع خبير **سوداني** الأصل هو **صلاح البندر**، وحسب تعبيره أنه تفاجأ بهذا المشروع الخبيث، ووصل إلى قناعة بأنه لابد من فضح هذه المؤامرة، فقام بنشر تقرير جمع فيه مستندات تثبت أهداف ووسائل هذا المخطط عرف لاحقاً **بتقرير البندر**، وقد نشره بعد فراره من **البحرين** متوجها إلى **بريطانيا**، وأطلع المعارضة في الخارج على مضمون التقرير وتم نشره، وفي إحدى ندواته، قال صلاح البندر: **«كنت متوجساً من نشر التقرير الذي قد يؤدي لنشوب حرب أهلية في البحرين بسبب ما ورد فيه من مؤامرات خطيرة»**، لكن للأسف لم ترقَ المعارضة إلى مستوى خطورة الموضوع؛ بل هناك من شكك في مصداقيته!! ولم تتخذ خطوات لمواجهته سوى بعض الإثارات الخجولة لدرجة أنه وصل ببعض أطراف المعارضة، عند التعرض للتقرير، أن يشير له بشكل رمزي بقوله: **التقرير المثير** .

بالنسبة لموقف الأستاذ عبد الوهاب من تقرير البندر، فقد كان واضحاً وشفافاً، وخروجه عن الدائرة القيادية في الساحة، جعل أدوات العمل لديه قاصرة؛ خصوصاً أن الجمعيات المعارضة لم تعد حريصة على رأي الأستاذ بسبب التباين في الفهم العام للمسألة السياسية بينهما. ومن جهة أخرى؛ لم تعد فكرة الأستاذ بعودة المعارضة للممانعة والصدام مع السلطة تروق للجمعيات المعارضة، وأصبح رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين مؤزماً بالنسبة إليهم ولا تناسب آراؤه هذه المرحلة.

رأي الأستاذ في تقرير البندر وكيفية التعامل معه

كان الأستاذ عبد الوهاب حسين يرى بأن هذا التقرير فضيحة تظهر الوجه القبيح للنظام الحاكم ونواياه الخبيثة تجاه الشعب، وبعد أن أظهر الشعب نواياه الحسنة وداس على جراحه من أجل مصلحة البلاد، كان في المقابل يقوم النظام بحياكة المؤامرات والدسائس ضد الشعب، وهذا يجعل الشعب لا يثق بأي شخصية في النظام مستقبلاً، وهذا ما صرح به الأستاذ علناً لاحقاً في **دوار اللؤلؤة أثناء ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١م**.

ومع ظهور التقرير آنذاك طرح الأستاذ مسألة مقاومة إفرازات المؤامرة، ووضع مشروعا يقوّض أهداف النظام الخبيثة، عبر فضح مشروع النظام وممارساته وعدم المشاركة في أي نشاط يخدم ما ورد في التقرير، مع النهوض بمشروع وطني موحد تشترك فيه القوى الوطنية والإسلامية للتصدي لمخططات النظام.

أما عن الذين يقولون بأن **صلاح البندر** ليس ثقة ولا مصداقية لتقريره، فالأستاذ يرى بأنه بغض النظر عن مصداقية التقرير وصاحبه، فإن مفاعيل التقرير تُطبّق عملياً على الأرض ونشهدها في الواقع، فماذا ننتظر بعد هذا؟!! فالدخول في جدل حول مصداقية التقرير عبث لا طائل منه في ظل تطبيق ما ورد فيه، وهذا يستدعي البحث عن سبل لوقف هذا المشروع وضرب أسسه بدلاً من التوقف عند شخصية صلاح البندر وتقريره، والمطابقة بين ما هو في الواقع وبين ما ورد في التقرير لإثبات صحته .

قانون الجمعيات وانقسام المعارضة ٢٠٠٥م

ربما سبقت مظاهر الاختلاف في الرؤى والقناعات بين قيادات المعارضة هذه الحادثة بكثير؛ إلا أن مظاهر الحفاظ على وحدة القرار لا زالت مستمرة؛ حيث كان يؤثر طرف السكوت حيناً وفي حين يسكت الطرف الآخر، وكانت تجري النقاشات في الدوائر المغلقة، إلا أنه بعد إقرار قانون الجمعيات الذي

كان يقيد العمل الحزبي وحرية الرأي، ويضع يد السلطة رقابياً على الجمعيات السياسية ويكبل دورها السياسي ونشاطها، أصبحت المعارضة بكل أطيافها بين مفترق طرق؛ إما القبول بقانون الجمعيات الجديد، وإما رفضه الذي يعنى الصدام المباشر، وهنا تبرز الفئات مجدداً؛ فئة ترى مسايرة النظام وتعمل على حفظ المكتسبات وتتخذ منهجاً **براجماتياً** مبنيا على قاعدة **خذ وطالب**، وترى ضرورة الدخول في قانون الجمعيات لضمان استمرارية عمل الجمعيات ضمن القانون، وفي حالة رفضه فسوف تلغى الجمعيات، وسيكون العاملون فيها ملاحقين أمنياً؛ لأنهم يعملون خارج القانون.

أما الفئة الأخرى، فهي ترى ممانعة النظام ومقاومة مخططاته الانقلابية ورفض قبول هذا القانون تحديداً؛ لأنه يضع يد السلطة بشكل تام على العمل السياسي في البلاد ويقيد الحريات السياسية، وهو تكريس لانقلاب **دستور ٢٠٠٢م**. وأما عن الضرر الذي سيلحق بإلغاء الجمعيات التي لن تسجل في هذا القانون، فضرره أقل كلفة من التسجيل وقبول القانون، وكان على رأس الفئة الثانية الرافضة لهذا القانون والممانعة له **الأستاذ عبد الوهاب حسين ومعه الأستاذ حسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس** وآخرون من قيادات وكوادر الجمعيات السياسية المعارضة.

وحصلت نقاشات مطولة بين تحالف الجمعيات المعارضة، وكانت **جمعية الوفاق** حينها في وضع لا تحسد عليه؛ حيث واجهت ضغوطاً كبيرة للقبول بخيار التسجيل في قانون الجمعيات باعتبارها أكبر الجمعيات السياسية تأثيراً، ناهيك عن ضغط السلطة، ومن جهة أخرى؛ كانت الجمعيات المتحالفة معها تضغط باتجاه التسجيل وبالخصوص **المنبر الديموقراطي والتجمع القومي** الذي وصل به الأمر للتهديد بالانسحاب من تحالف المعارضة، كما يوجد ضغط من داخل الجمعية من قبل الفئة التي كانت ترى مسايرة النظام ومداراته في مخططاته بدلاً من الصدام معه.

في نهاية مطاف هذه المسألة، قامت جمعيات المعارضة بالتسجيل في قانون الجمعيات، وقد نتج عن ذلك استقالة شخصيات قيادية في جمعيات المعارضة وطاقم من كوادرها كانـوا قد عارضـوا التسجيل، وكان من أبرز الشخصيات التي قدمت الاستقالة الرسمية من **جمعية الوفاق**؛ الأستاذ عبد الوهاب والأستاذ حسين مشيمع الذي كان يشغل نائب رئيس الجمعية، وكذا الدكتور عبد الجليل السنكيس عضو مجلس الإدارة، كما استقال من جمعية وعد الأستاذ علي ربيعة وغيرهم من كوادر جمعية الوفاق الذين كانوا يمثلون خط الممانعة داخل الجمعية، وهذا لا يعنى أن كل من بقى في الجمعية كان راض عن التسجيل؛ بل كانت لديهم نظرة أخرى ترتكز على الحفاظ على وحدة الجمعية ومنع تفكيكها، وكان على رأس هؤلاء الشيخ علي سلمان الذي عانى من ضغوطات هائلة من داخل الجمعية وخارجها دفعت باتجاه الإقرار بقانون الجمعيات[1]. أما الأستاذ عبد الوهاب، فمنذ **٢٠٠٣م** عندما خرج من الدائرة القيادية كي لا يتصادم مع المؤمنين، فقد حسم عضويته الرسمية في الجمعية بالاستقالة في **٢٠٠٥م**؛ لأنه بالانضمام لقانون الجمعيات السيئ جعل الجمعية مفرغة من الهدف ومقيدة في عملها السياسي المرتهن بيد النظام، فأصبحت **«هذه الجمعية لا تمثله»** حسب تعبيره.

وبقي الأستاذ يعبّر عن مواقفه وآرائه من خلال مجلسه الأسبوعي ومشاركاته في المحافل العامة، وأصبح المنظّر الفعلي للخط الممانع في الساحة. وباعتبار أن هناك منهجين في المعارضة يمارسان دورهما في الساحة فعلياً وكل واحد منهما له أساليبه ورؤيته إلا أنهما غير مفروزين تحت مسميات، قام الأستاذ فعليا باستخدام مصطلحين يعبران عن هذين المنهجين؛ وهما (المسايرة والممانعة)، ما أثار عاصفة من الانتقادات لهذا الطرح الذي يعزز الانقسام في الساحة؛ حيث يصف البعض بالمساير والآخر بالممانع، وهو طرح استفزازي!!

١. راجع الملحق في نهاية الكتيب

الرد على إشكالية المسايرة والممانعة

لقد دافع الأستاذ عبد الوهاب عن هذا الطرح؛ حيث كان يرى بأن حالة الانقسام عملياً قد حصلت بالفعل، وأن هناك رؤيتين تتحركان في الواقع، ولكل طرف منهجه وسلوكه السياسي، وأن استخدام مصطلحات **المسايرة والممانعة** ما هو إلا توصيف واقعي لما يجري على الأرض، وهو فرز لسلوكين سياسيين. أما عن قول البعض بأن استخدام مصطلح المسايرة فيه إساءة وقدح وتوهين للمؤمنين لما يحمله المصطلح من إيحاء بالضعف والانتقاص، فهذا غير صحيح حسب رأي الأستاذ؛ لأنه مجرد توصيف للسلوك السياسي في التعامل مع النظام، كما لو كان هناك شخصان غايتهما استرداد حقهما المغتصب، فالغاية نبيلة والنية سليمة من الطرفين معا، إلا أن كل واحد منهما اتخذ أسلوباً مختلفاً في طلب الحق واعتبره الأسلوب الأمثل، فأحدهما يرى الاسترداد التدريجي وأخذ الجزء والتفاوض على الباقي، والآخر يرى انتزاع الحقوق جملة وتحمّل كلفة المواجهة المباشرة، فأي إساءة أن يعبّر عن الأول بالمساير وعن الثاني بالممانع؟!!

ولو طبقنا هذا المثال على الواقع السياسي، فسنجد أن كلا منهجي المعارضة يرى بأن النظام الحاكم مغتصب للحقوق السياسية، ولا يوجد عاقل في المعارضة يرى غير ذلك، وهذا ما تعبر عنه بيانات الشيخ القائد آية الله قاسم حتى يومنا هذا، ولكن تجد طريقة التعامل الموجودة والوسائل المستخدمة لاسترداد الحقوق تختلف بين المنهجين، ويظهر ذلك بأجلى صوره في المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها، فمصطلح المسايرة سياسي لا يعبّر عن تهمة، وإنما يعبر عن سلوك وأسلوب سياسي لاسترداد الحقوق، قد يقبله البعض ويعارضه الآخر.

شرعية الحق لا شرعية القانون

بعد قبول الجمعيات التسجيل في قانون الجمعيات وما نتج عن ذلك من استقالة مجموعة من الشخصيات والقيادات والكوادر العاملين في الجمعيات

المعارضة معتبرين التسجيل قبولاً بسياسة الأمر الواقع التي فرضتها السلطة، وأن الحل الذي وجدوه مناسباً للتعامل مع إجـراءات النظام؛ هو الممانعة والرفض للقوانين الظالمة عبر تنشيط الحراك الاحتجاجي الجماهيري مجدداً ليشكّل ضاغطا للمطالبة بالحقوق السياسية ورفض القوانين غير المشروعة، متخذين شعارهم شرعية الحق لا شرعية القانون، أدى ذلك إلى تأطير حركة احتجاجية تضم قوى الممانعة تحت مسمى **(حركة حق)**، وقد احتضن قيادة هذه الحركة **الأستاذ المجاهد حسن مشيمع**، وانضم معه في الحركة شخصيات من أطياف متعددة سنية وشيعية، إسلامية وغير إسلامية؛ مثل **الشيخ عيسى الجودر والأستاذ علي ربيعة والدكتور عبد الجليل السنكيس**، وتبنوا الحراك الاحتجاجي المطلبي الذي يجعل الجماهير حجر الزاوية في العمل السياسي، وهذه الحركة لم تُبن على أساس فكري عقائدي خاص، وإنما هي تحالف وجبهة للممانعة بشتى أطيافها العقائدية تحتضن العمل الاحتجاجي الشعبي، وتكون غطاء للخط الممانع الذي كان يحتاج لواجهة سياسية تحتضن مواقفه.

وكان **الأستاذ عبد الوهاب حسين**، على الرغم من عدم اشتراكه المباشر في قادة **حق**، إلا أنه يمثل حاضنة فكرية وتنظيرية لأنصار الحركة؛ فضلاً عن كونه مشاركا فاعلا في مواقفها ودعمها ودعم قيادتها، وكان يُحسب **لحركة حق** وقائدها **الأستاذ حسن** بأنها حفظت الروح الثورية ولملمت صفوف جماهير تيار الممانعة بعد فقدانهم للمواجهة السياسية المعبرة عن تطلعاتهم، ولكن في نفس الوقت كانت تعاني الحركة من فقدان دعم العلماء إلا ما ندر، فهي غير موحدة فكرياً، وما كان يجمعها هو حق الاحتجاج والمطالبة بالحقوق المشروعة، ولكن الفضاء الشرعي كان مصدر طعن بشكل أو بآخر ولو من باب إثارة الشبهات حولها، وكان الملجأ والاطمئنان مستند إلى وجود شخص الأستاذين المعروفَين بنهجهما الفكري وعملهما المستند للبعد الشرعي، ولولا وجودهما لفقدت الحركة الكثير من زخمها، ومن هنا برزت حقيقة ماثلة أمام

عين **أستاذ البصيرة** بضرورة وجود خط موحد فكرياً وعقائدياً يمتلك المرتكز والإجازة الفقهية الكافية للعمل في الساحة السياسية، ويؤسس لنهج عقائدي متين ينتمي له المنتسبون ويعملون في إطاره .

وإن تداكّت عليه المحن لم تكسره

لم يكتف الأستاذ الصابر بحمل همّ شعبه معه؛ بل كان له نصيب وافر من المحن الشخصية، لكن إذا نظرت في عينه تجدها أكثر صلابة وحِدّة. لقد وطّن نفسه على الصبر، وحمل معه فلسفة الإسلام في الابتلاءات، فينظر إليها على أنها فيض إلهي ورحمة فتحفّها حالة الرضا.

لقد تعلمنا من صبره تلك المقولة التي طالما رددها **«تعلموا كيف تستمتعون بالبلاء»**

ونشير هنا إلى نماذج من تلك البلايا التي تعرض لها على المستوى الشخصي خلال عام واحد؛ أي بين **٢٠٠٤م و٢٠٠٥ م** .

- إصابة الأستاذ بالتهاب حاد في عصب الوجه، وذلك في مارس **٢٠٠٤م**، مما تطلب سفره للعلاج خارج البلاد، فتوجه الأستاذ إلى **لندن** في سفرته العلاجية في أبريل **٢٠٠٤م**، ومكث هناك عدة أشهر حتى استجاب للعلاج بحمد الله، وعند عودته للوطن، وجد قلوب المحبين تعفو إليه من المطار إلى منزله مشتاقة للقائه بعد طول فراق، وربما كانت أشهرا قلائل تلك التي غابها، لكن حساسية موقعية الأستاذ، حتى مع ابتعاده عن المواقع القيادية، تجعل الساحة لا تتحمل بُعده.
- الرحيل المفاجئ لشقيق الأستاذ عبد الوهاب حسين؛ حيث توفي **الأستاذ إبراهيم حسين** في بدايات **٢٠٠٥م**، وهو من الشخصيات المؤثرة في مجتمعه والتي لها بصماتها في العمل الاجتماعي والثقافي والسياسي،

كذلك هو من الكوادر المتقدمة في **جمعية الوفاق** وشخصية قيادية وصاحب علاقات عامة واسعة، وكان في أواخر حياته رئيساً للمجلس البلدي للوسطى؛ فضلاً عن العلاقة المتينة التي تربطه بشقيقه الأكبر الأستاذ عبد الوهاب حسين. كان رحيله محزناً لكل من عرفه، مع ذلك رأينا الأستاذ، وهو يقف متلقياً التعازي منذ الساعات الأولى لوفاة شقيقه، جبلا للصبر؛ حيث كان يصبّر الأخرين ويواسيهم ويمسح على رؤوسهم وكأنه ليس المعزَّى.

مجلس الأستاذ «مجلس الشعب»

شكّل مجلس الأستاذ منذ نشأته ملتقى ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ترعرعت فيه أجيال نهلت من فكر الأستاذ عبد الوهاب الرؤى الثقافية والسياسية، ولكن في الألفية الثانية اكتسب هذا المجلس زخماً جديداً؛ حيث غدى تجمعاً سياسياً تطرح فيه مستجدات الساحة وهمومها، وتتلاقح فيه الأفكار، وتصدر منه المواقف السياسية في جو منفتح على النقد، ونافذةً للآراء التي تم إقصاؤها وأريد تغييبها عن الإعلام الرسمي، وصوتا لكل من أريد تغييب صوته عن الساحة السياسية، وأصبح هذا المجلس مركزاً تنطلق منه مواقف الخط؛ بل حتى المخالفة للأستاذ، والتي كانت تطرح في مجلسه بكل شفافية، فعلى سبيل المثال؛ في إحدى ليالي الثلاثاء العامرة بالحضور في المجلس، وقف أحد الأشخاص متهماً الأستاذ بأنه قد فتح مجلساً للغيبة والنيل من قيادات المعارضة، وهذا لا يليق به !!

وحينها كان الأستاذ يصغي إليه بكل رحابة صدر، ثم رد عليه بكل هدوء قائلا: إنّ نقد أداء الشخصيات أو الجهات العامة في الشأن العام لتقويمها لا علاقة له بالغِيبة المذمومة شرعاً، والمجال هنا مفتوح لكل الآراء، ومن ضمنها رأيك أنت، وعبد الوهاب ليس استثناء من النقد.

مع هذا؛ يلاحظ كل واحد من رواد المجلس أنه في حال توجيه أحدهم

إساءات شخصية أو إهانات لشخص أو جماعة، تجد الأستاذ يستوقف المتكلم ويمنعه من ذلك؛ لأن ذلك لا علاقة له بالنقد البناء الذي يدعو إليه الأستاذ.

الوفاق تشارك في الانتخابات

مع قرب الاستحقاق الانتخابي للمجلس النيابي بعد انتهاء دورة **٢٠٠٢م** التي قاطعتها المعارضة وعلى رأسها **جمعية الوفاق**، تتجه الجمعيات المعارضة هذه المرة للمشاركة؛ حيث قويت شوكة الداعين للمشاركة بعد التسجيل في قانون الجمعيات، والذي نتج عنه استقالة الكثير من الرافضين للمشاركة، كما أن الداعمين للمشاركة منذ **٢٠٠٢م** سعوا طوال السنوات الأربع اللاحقة إلى إفشال المقاطعة؛ كي يقولوا وبكل ثقة **«لقد جربنا المقاطعة ولم تنجح، فلنجرب المشاركة»**، فلم يكن مفاجئا لأي متتبع مشاركة الجمعيات آنذاك في انتخابات ٢٠٠٦م. طبعا؛ كان هناك حاجز نفسي لدى الجماهير من المشاركة مما احتاج إلى دعم من خارج الجمعيات من قبل جهات ذات نفوذ شعبي واسع ولها تأثيرها القوي في قرار الجماهير، فقامت **جمعية الوفاق** بالتحرك على هذا الأمر بشكل فعال، وسعت لتحصيل تأييد المرجعيات الدينية في الخارج والداخل وبالخصوص في **العراق** وكبار العلماء في **البحرين**.

وقد أثمرت جهودهم بمشاركة واسعة في تلك الانتخابات، ونظراً للتوزيع الظالم للدوائر الانتخابية المبني على أساس طائفي بغيض، حصدت الوفاق ١٨ مقعداً من أصل ٤٠ مقعداً؛ ناهيك عن التلاعب في النتائج الذي مارسته السلطة عبر مراكز التصويت العامة لمنع المعارضة من حصد غالبية مقاعد البرلمان. وعلى أي حال؛ حتى لو حصدت المعارضة الغالبية، فإن هذا البرلمان الكسيح لا يملك الصلاحيات الرقابية والتشريعية الكافية لأداء دوره، ومع ذلك زهد النظام في إعطاء المعارضة الحصة الكافية في البرلمان. من جهة أخرى؛ كان موقف خط الممانعة، وعلى رأس قائمته الأستاذ عبد الوهاب، رافضاً بشكل قاطع

للمشاركة في الانتخابات، متخذين موقفاً مبدئيا قائما على رفض كل ما يتمخض عن الدستور الانقلابي؛ فضلا عن صلاحيات هذا البرلمان والتوزيع الظالم للدوائر الانتخابية. وكان هذا وفق رؤية وضعها الأستاذ، وقام بتوزيعها على القوى المؤثرة في الساحة؛ سواء ممن يرون المشاركة أو المقاطعة، شارحا في رؤيته السلبيات والإيجابيات وجدوى المقاطعة، وما هي الأدوات الكفيلة بتفعيلها واتخاذ خيارات استراتيجية مستقبلاً لتغيير الواقع السياسي، مع شرح خطورة المشاركة وتداعياتها على دور ومصداقية المعارضة عند الجماهير وتكبيل عملها أكثر مما هو الآن بقانون الجمعيات؛ حيث ستصبح المعارضة جزءا من المؤسسة التشريعية الفاقدة للشرعية، والتي تتحكم فيها الإرادة الحكومية[1]، والتي ستمرر قوانين ظالمة؛ سواء رضيت بها المعارضة أم رفضتها، وستعتبر جزءا من صنع القرار التشريعي بمجرد التصويت حتى لو كانت رافضة له، وهذا ما حصل فعلا؛ حيث قامت الحكومة، بحكم هيمنتها على قرار البرلمان، بتمرير القوانين الظالمة ومنع استجواب الوزراء وحرمان المعارضة من تحقيق أي إنجاز من داخل البرلمان، وعلى هذا علق الأستاذ عبد الوهاب حسين ذات مرة بقوله: **«لو كانت الحكومة ذكية لأعطت المعارضة التي شاركت في البرلمان بعض الإنجازات كي تبرهن بأن خيار المشاركة أجدى من المقاطعة، ولكنها زهدت في إعطاء رصيد للمشاركين»**. أما مؤيدو المشاركة، فكان مبررهم الأساس تقليل الضرر باعتبار أن ضرر المقاطعة أكبر، وما ينتج عنها له نتائج وخيمة، وأن المشاركة تجعل المعارضة أقرب إلى التأثير على صنع القرار وأكثر قدرة على تحصيل المعلومات الرسمية التي تخدم عملها الرقابي، وتعمل على تخفيف الظلم وانتزاع ما يمكن من الحقوق والخدمات.

وهناك مسألة تجدر الإشارة إليها؛ وهي أن من ضمن الأسباب التي دعت الجمعيات المعارضة للمشاركة في انتخابات ٢٠٠٦م، النصيحة التي وجهتها

١. راجع الملحق في نهاية الكتيب

لهم السفارة الأمريكية بضرورة المشاركة والتعاطي بإيجابية مع الاستحقاق الانتخابي، والذي سيكون مدعاة لدعم الأمريكان والبريطانيين لتطوير التجربة الديموقراطية في البحرين. ولا يخفى على أحد النفاق والدجل السياسي الذي يمارسه الأمريكان والبريطانيون على شكل وعود كاذبة، فهم عملياً كانوا وما زالوا داعمين للنظام العميل لهم.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ: «ومن يرى في أمريكا صديقاً فهو واهم».

الاختلاف غير المنظم

شهدت فترة ٢٠٠٦م وما بعدها أوج الاختلاف بين أطراف المعارضة، حتى أنها خرجت من دائرة النخبة السياسية إلى الجماهير، ودارت رحى الاختلافات بينهم حتى وصلت للمنابر الإلكترونية وفضائها الواسع وغير المقيد بضوابط، وظهرت شريحة من أبطال الكيبورد مهمتها إذكاء الـخلافات والفتن ونشر السباب والشتائم لهذا الطرف أو ذاك دون ضوابط أخلاقية، ومرتكزهم التعصب والبعد عن التقوى إن كانوا محسوبين على أحد التيارين الرئيسيين، أو هي حسابات إلكترونية ملوثة بيد السلطة تم توظيفها من قبل أعداء الشعب كي يمرروا أهداف السلطة، ويمنعوا وحدة المعارضة، ويخلقوا حواجز نفسية بين قيادات الساحة، وهو عمل استخباراتي قذر يُذكي الخلافات بين أطراف المعارضة ومن خلال الفضاء المفتوح، الذي لا تعرف النوايا الحسنة من السيئة فيه، ولا الرأي السليم من السقيم، ولم تتصدى القيادات آنذاك لهذا الأمر، أو حسبوه ضمن آراء الجماهير غير المرشدة، ولم يُعطَ الأمر الأهمية الكافية، مما تسبب في تعميق الهوة بين الأطراف وزيادة في الشرخ القائم في جسم المعارضة، وكانت تلك المرحلة من أسوأ مراحل التجاذبات بين الممانعة والمسايرة، والتي انعكست على سلوك حتى القيادات، وصار كل ما يفرزه الفضاء الإلكتروني الفوضوي يدور كذلك في أحاديث وممارسات المعارضة، وموقع السلطة من ذلك لم يكن بريئاً؛

حيث رُصدت حسابات مشبوهة دورها بث الفرقة والكذب، ويكفي أن تضع صورة رمز يعبّر عن انتمائك إليه لتوجيه السباب لرمز آخر، وهكذا .

ولا يعفي ذلك القادة الرموز في كلا الجانبين من المسؤولية ولو بالتحذير من الفوضى الإلكترونية، وفي هذه الفترة تعرض **الأستاذان عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع** لحملات إلكترونية وتشنيعات يأبى القلم عن كتابتها، وكما أسلفت؛ فإن يد السلطة ليست بريئة، فلا توجد ضابطة إلكترونية، والتبس الحق بالباطل، وتغلغل الطعن إلى أوساط الجماهير والنخب، وسادت الريبة والشك بين القيادات إلى درجة القطيعة بسبب الحواشي القريبة من كل الأطراف دون استثناء.

العريضة الأممية

تبنت **حركة حق** آنذاك عريضة شعبية موجهة للأمم المتحدة، تطالب بالتدخل للانحياز للإرادة الشعبية الرافضة للحكومة المستبدة في **البحرين**، وتطالب العريضة بتنحية رئيس الوزراء **خليفة بن سلمان**، ورُفعت في فعاليات حق شعارات **«تنحى يا خليفة»**، ودشنت العريضة في **المنامة** في مسير العزاء، ووقّع على تلك العريضة رموز الخط الممانع، وعلى رأسهم **الأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ حسن مشيع والأستاذ عبد الهادي الخواجة**، ومن المشايخ **آية الله عبد الجليل المقداد والشيخ محمد حبيب المقداد**. ورغم التشديد الأمني على تحرك كوادر حق آنذاك لعدم قانونيتها، إلا أنهم استطاعوا تحشيد الآلاف من التواقيع التي حملها الأستاذ حسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس وتوجهوا لتسليمها للأمين العام للأمم المتحدة، واعتبرت هذه الخطوة تحدياً للنظام، ووقعت على خلفيتها مواجهات واعتقالات حتى جاء **عيد الشهداء** في **ديسمبر ٢٠٠٧م**؛ حيث سقط **الشهيد علي جاسم** في مواجهات مع قوات الأمن، مما زاد من وتيرة الاحتجاجات في عدة مناطق كما زادت وتيرة القمع الأمني .

ومن جهة أخرى؛ لم تتعاط بقية أطراف المعارضة مع هذا الحراك بإيجابية ولم تتفاعل معه؛ بل حصل نوع من التندر والسخرية من العريضة ومطالبها غير الواقعية!! وفي هذا السياق مقولة للأستاذ مضمونها **«من يرى اليوم غير واقعي، سيطالب به غداً؛ لأنه سيكون أسير المطالب»**.

تصاعد وتيرة الاحتجاجات في ٢٠٠٧م

تصاعد زخم الاحتجاجات وحدّتها في عام **٢٠٠٧م** بشكل واضح، وأخذ بعداً ميدانيا بشكل لافت؛ حيث عادت ظاهرة إغلاق الطرق بالإطارات، والكتابات على الجدران، والاعتصامات المتكررة في مواقع حساسة في المنامة أو بالقرب منها، وبحضور لافت من قيادات الممانعة، ومنطلق تلك الفعاليات إما المطالبة بالحقوق السياسية أو بالخدمات العامة؛ كالإسكان والعمل وغيرها، وتخلل تلك الاحتجاجات تصادم مع قوى أمن السلطة، وبرزت خطابات رموز الممانعة، وبالخصوص من قبل **الأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد**، وبأساليب متنوعة، فاتخذ **الأستاذ عبد الوهاب حسين** مجلسه العام منطلقاً لأدبيات الممانعة، **والشيخ المقدار** اتخذ المنبر الحسيني وسيلة لشحذ الهمم وفضح ممارسات النظام، **والأستاذ حسن** عبر خطاب ليلة السبت في مسجد الصادق بالقفول والتصدي المباشر لقادة الاحتجاجات واحتضانها، ومن أبرز الأحداث التي حصلت في **٢٠٠٧ حتى مطلع ٢٠٠٨**:

أ. حوادث حرق المزارع في كرزكان التي تسلط عليها بعض المتنفذين.

ب. فعاليات ساحل **المالكية** واسترداده من المتنفذين في السلطة الذين حاولوا حرمان الأهالي من مصدر رزقهم، وكان هناك دور بارز للأستاذين **حسن مشيمع والخواجة** في قيادة هذا التحرك.

ج. خلال مواجهة مع قوى أمن السلطة، احترقت سيارة المرتزقة مما أدى إلى مقتل أحدهم، وعلى أثر ذلك تم اعتقال مجموعة من الناشطين من **كرزكان**.

د. حادثة المطار؛ حيث تم اعتقال **آية الله محمد سند** أثناء عودته للبلاد عبر المطار، فاستفز ذلك غيرة الشباب الثوري المؤمن، فنهضوا للدفاع عن العمامة، وحدثت مواجهات داخل المطار أدت لاحقاً للإفراج عن سماحة الشيخ.

ه. استشهاد **الشهيد علي جاسم** في مواجهات مع مرتزقة النظام على خلفية احتجاجات للمطالبة بالحقوق السياسية ومناهضة التجنيس السياسي.

و. الاعتصامات المتكررة وبعناوين سياسية متعددة عند **جيان ومجمع الدانة** وفي رأس رمان وغيرها، وحدوث صدامات مع الأجهزة الأمنية أدت لاعتقال مجاميع شبابية.

في **٢٠٠٨م**، بدأت القبضة الأمنية المشددة عبر اعتقال بعض الرموز الممانعة وكوادرهم، وذلك بغرض ضرب الحراك المطلبي في الساحة، وقد صدرت مذكرة اعتقال بحق **الأستاذ حسن مشيمع**، لكن لم تعتقله السلطة في البداية، فحدثت وقفات تضامنية معه كان آخرها في النويدرات وبمشاركة رموز وممثلي المعارضة بمعية **الأستاذ عبد الوهاب حسين**؛ حيث أقيم مهرجان خطابي في ساحة عامة، ومن على المسرح ألقيت خطابات داعمة لموقف الأستاذ حسن، وكان من المشاركين في تلك الوقفة التضامنية **الأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ إبراهيم شريف والدكتور عبد الجليل السنكيس والشيخ محمد صالح القشعمي والشيخ عيسى الجودر والأستاذ علي ربيعة** وغيرهم .

وأثناء إلقاء **إبراهيم شريف** كلمته هجمت قوات السلطة على التجمع، وعملت على الجموع بالغاز المسيل والصوتيات والرصاص المطاطي، وكان **الأستاذ عبد الوهاب حسين** حينها على المسرح جالسا على كرسي، وعند حدوث الهجوم والضرب لم يتحرك الأستاذ من مكانه، وبقى على الرغم من تفرق الكثيرين، وحاولت مجموعة من الشباب أخذ الأستاذ لمكان آمن حفاظاً عليه إلا أنه لم يقبل التحرك، وبعد محاولات مع كثافة الغاز والرصاص المطاطي على المسرح، انسحب مع آخر مجموعة شبابية كانت موجودة في الساحة.

وكانت هذه الحادثة تعكس إصرار وثبات الأستاذ في المواقف قولاً وعملاً على الرغم من المخاطر المحدقة به.

الاعتصام المركزي في النويدرات ٢٠٠٨

مع تصاعد الحراك الاحتجاجي في الساحة، قامت السلطة بحملة أمنية واسعة لتصفية **حركة حق** وقياداتها، فقامت باعتقال **الأستاذ حسن** ومجموعة كبيرة من الشباب، ونسبت لهم تهم التدريب على السلاح والتخطيط لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد في قضية عرفت باسم **قضية الحجيرة**.

وأدت هذه القضية إلى تدهور أمنى خطير، وبدأ الحراك الشبابي يتفاعل بقوة، وعلى الرغم من استهداف الأستاذ حسن وخيرة الكوادر العاملة إلا أن الحراك لم يهدأ؛ حيث تجمع مجموعة من الشخصيات في مجلس الأستاذ عبد الوهاب حسين، وأعلنوا عن تصميمهم على القيام بتحرك يتمثل في اعتصام مركزي وإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقال الأستاذ حسن والشيخ المقداد ومجاميع الشباب المتهمين في قضية الحجيرة، وكذلك احتجاجا على السكوت المطبق من قبل المعارضة وعدم الاكتراث بما يجري!! ربما بسبب الخلافات بين الممانعة والمسايرة وعمقها لدرجة عدم التفاعل مع ما يجري، والذي تسبب في عدم اهتمام شريحة واسعة من المجتمع بما جرى على الأستاذ حسن والشباب المعتقلين.

فدفع هذا الوضع الأستاذ عبد الوهاب حسين لهندسة هذا الاعتصام وجعله نقطة انطلاق لحراك واسع، وشارك في هذا الاعتصام سماحة آية الله المقداد والشيخ سعيد النوري والشيخ عبد الهادي المخوضر والأستاذ عبد الهادي الخواجة والدكتور السنكيس، في منزل الأستاذ عبد الوهاب حسين، في اعتصام وإضراب مفتوح لاقى آنذاك تفاعلاً جماهيريا لافتا؛ حيث تجمعت طوال فترة الاعتصام مجموعات كبيرة من الشباب الثوري، وحضرت ليلياً وفود تمثل المناطق والقرى لتعلن تأييدها ودعمها للمعتصمين، وتتضامن مع الأستاذ حسن وبقية المعتقلين، وحصل حراك ميداني وإعلامي واسع أدى في نهاية المطاف لتشكيل ضغط على السلطة خصوصاً أن حلفاء النظام الغربيين تنبهوا للوضع الحقوقي، وحرصوا على حضور المحاكمات، وأدى ذلك بالنتيجة إلى قيام النظام بخطوة لرفع الحرج عنه بإصدار عفو عن المعتقلين. عندما خرج المعتقلون وعلى رأسهم الأستاذ حسن، تم استقبالهم استقبالا حافلا في ساحة جد حفص ثم في مأتم السنابس. كان لهذا الاعتصام أهمية كبيرة في بعث الحراك من جديد وبقوة، وأظهر قوة الممانعة في مواجهة التحديات. من جهة أخرى؛ حاول البعض الإيحاء بأن هذه الانفراجة وحل قضية الحجيرة سببه الحراك السياسي للمعارضة من داخل البرلمان والتواصل مع حلفاء النظام للضغط عليه، وإخفاء أي دور للجماهير في هذا الموضوع.

وفي هذا السياق أشار الأستاذ عبد الوهاب حسين إلى ضرورة إنصاف الجماهير ودورها المحوري في تحديات الساحة، وأن السبب الرئيسي في حل القضية وكل القضايا هو التوكل على الله وتوظيف طاقات الشعب، وأما الآخرون فدورهم تكاملي مع الشعب وليس رئيسيا، ولرعاية الدور الجماهيري وحمايته؛ برزت فكرة إنشاء كيان سياسي جديد يحمل عمقاً شرعياً وعقائدياً؛ كي ينهض بدور الجماهير مجدداً، ويعمل في الساحة السياسية، وتحت مظلة شرعية، على تعبئة الطاقات وتوظيفها خدمة للخط الإسلامي.

الفصل السادس: تيار الوفاء الإسلامي

التحرك الجديد ١٣-٢-٢٠٠٩م

حسب رؤية الأستاذ عبد الوهاب حسين في معالجة إخفاقات المعارضة ونقد أدائها، فقد وجد بأن هناك خللا في العلاقة بين المعارضة المتصدية وقيادتها وبين الجماهير، كما أن هناك خللا في الأسس العقائدية للنهج السياسي لدى كلا الطرفين يحتاج لبناء أساس قوي ومتين يستطيع الارتكاز عليه في الصراع مع قوى الباطل، ولأن المعارضة بعد **٢٠٠٦م** لم تستطع إنتاج حركة سياسية عقائدية تنضج من خلالها أفكار المعارضة وجماهيرها، وحتى التيار الإسلامي السياسي الرئيسي في الساحة، عندما تشكل في جمعية سياسية منذ **٢٠٠١م**، لم يلتمّ شمله على أساس تحقيق هدف عقائدي، وإنما كان تجمعاً للبيت الشيعي لا تربط بين أفراده أسس فكرية واضحة ولا مرجعية واحدة، بل ولا سلوك سياسي موجد سوى ما تمليه المصلحة المشخّصة من قبل إدارة الجمعية، والتي تعتمد على ردود الأفعال أكثر من الرؤية لما نريد، فأخذت المعارضة الإسلامية بالتحديد تراوح مكانها لعجز في إدارة شؤونها لا بسبب ضعف قدرات قيادتها؛ ولكن بسبب التركيبة المتنوعة التي تأسست الجمعية عليها، والذي أصبح لزاماً على إدارة

الجمعية مراعاة التوازنات داخل الجمعية وخصوصاً في القرارات الهامة والمثيرة للجدل، حيث يصعب تشخيص القرار الصائب، فكل أصحاب القرار أو من له شأن فيه سيرجع إلى أساسه الفكري ويصبغ رأيه بتلك القناعات، وقد أدى ذلك إلى ضعف أداء التيار الإسلامي، وعدم قدرته على النهوض بمستوى التحديات، مما ترك فراغاً قيادياً وعملياً في الساحة السياسية، ولملء هذا الفراغ وجد الأستاذ ضرورة القيام بتحرك جديد وبروز كيان سياسي إسلامي يحمل الشرعية ويرتكز على الجنبة العقائدية.

في مطلع شهر **فبراير ٢٠٠٩م**، أعلنت مجموعة من شخصيات الممانعة عن قيامها باعتصام في مجلس **الأستاذ عبد الوهاب حسين**؛ احتجاجاً على تدهور الوضع السياسي في البلاد، وكان من ضمن الشخصيات المشاركة في ذلك الاعتصام إلى جانب الأستاذ؛ **سماحة آية الله عبد الجليل المقداد والشيخ سعيد النوري والشيخ عبد الهادي المخوضر والأستاذ عبد الهادي الخواجة والشيخ علي مكي والشيخ فاضل الستري**، وكان الغرض الأساس لهذا الاعتصام التحشيد والإعلان عن التحرك الجديد والـذي يحمل هوية جديدة لحزب سياسي إسلامي مبني على أسس شرعية وعقائدية يتبنّى بناء حركة جماهيرية ترعى الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية على منوال **حزب الله** في **لبنان**، وتكون مرجعيته العليا معلنة ومتمثلة في سماحة **السيد الإمام القائد**، ويستمد شرعيته في العمل في الساحة السياسية منه، ويكون للجماهير دور رئيسي في بناء هذا التحرك الجديد .

تم الكشف عن ذلك التحرك الجديد عبر تأسيس **تيار الوفاء الإسلامي**، ليتخذ أسلوب عمل المعارضة طريقة جديدة في التنظيم والإدارة؛ وليكون أكثر فعالية في الصراع مع السلطة، وهذا الأمر فاجأ السلطة عبر تأسيس هذا التنظيم في تجمع جماهيري عند منزل **الأستاذ عبد الوهاب حسين** في النويدرات، ويضم نخبة من قيادات المعارضة ذات الشأن والكفاءة والشجاعة ليكونوا واجهة

تيار الممانعة في المرحلة اللاحقة بعد الضربات الأمنية الشديدة التي وُجهت **لحركة حق**، والطعون المؤلمة في شرعية تحركها، فجاءت حركة جديدة ذات بعد عقائدي ولها عمق شرعي صدم الجميع .

وكان **للأستاذ عبد الوهاب حسين** دور محوري في تأسيس هذا الكيان العقائدي والسياسي الجديد، واعتبره الكثيرون بأنه المنظّر الفعلي له، وهذا ما سنتناوله في الجزء الثالث من تراتيل السكينة عندما نتحدث عن مخاضات تأسيس **تيار الوفاء الإسلامي** والإشكالات التي دارت حول تأسيسه مع تناول أهداف التيار وطريقة عمله، ومن ثَمّ التحديات التي واجهته منذ بداية ظهوره، والتأثير الذي تركه التيار وقائده على العمل السياسي في المراحل اللاحقة من تاريخ هذا الوطن.

تم إنجاز الجزء الثاني بفضل من الله في يوم الجمعة ٣-١٢-٢٠٢١م

صدر لدار الوفاء للثقافة والإعلام

سلسلة رجالٌ صدقوا:

١. هكذا عرفوه، الشهيد رضا الغسرة

٢. المؤمن الممهد، الشهيد علي المؤمن

٣. فخر الشهداء، الشهيد عبدالكريم فخراوي

٤. الخارجون من الماء، كمال السيّد، رواية أدبية حول حياة المحرر من السجون الخليفية محمد طوق

٥. القادم من هناك، كمال السيّد، رواية أدبية حول حياة الشهيد القائد رضا الغسرة

٦. ألم وأمل، السيد مرتضى السندي، تجربة واقعية في السجون الخليفية

٧. فارس التحرير، أحمد العرب، حول الشهيد علي العرب

٨. بين غياهب الموج، الشهيد ميثم علي

٩. أبو قسّام، الشهيد الفدائي محمد سهوان، علي معراج

سلسلة نهج الولاية:

١. العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي

٢. الاستغفار والتوبة، الإمام الخامنئي

٣. التحليل السياسي في فكر الإمام الخامنئي

٤. العبد الصالح، الإمام الخامنئي، رواية الإمام الخامنئي حول الإمام الخميني

٥. سيد شهداء محور المقاومة، قاسم سليماني

٦. عهد الأمير إلى المسؤول والمدير، شرح رسالة الإمام علي لمالك الأشتر، الإمام الخامنئي

٧. النفوذ في فكر الإمام الخامنئي

٨. الحياة بأسلوب جهادي، الإمام الخامنئي

٩. الثورة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي

١٠. الثوري الأمثل، الإمام الخامنئي

١١. صلح الإمام الحسن عليه السلام، الإمام الخامنئي

١٢. النهضة البرمجية، الإمام الخامنئي

١٣. يحبهم ويحبونه - كلمات السيد حسن نصرالله حول الشهيد قاسم سليماني

سلسلة من داخل السجن:

١. التغيير في سبيل الله، الشيخ زهير عاشور
٢. تأملات في الفكر السياسي، الشيخ زهير عاشور
٣. الإسلام والعلمانية، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
٤. الرحيل نحو الأبدية، الساعات الأخيرة للشهيد علي العرب قبل إعدامه، كمال السيّد
٥. يسألونك عن عاشوراء، الأستاذ محمد فخراوي
٦. رسول الرحمة، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
٧. على ضفاف الحسين، الأستاذ محمد سرحان
٨. نشيد الشهادة، شرح وصية الشهيد القائد قاسم سليماني، الأستاذ محمد سرحان
٩. ماضون على دربك، قصص أسرى البحرين بعد استقبال خبر شهادة القائد قاسم سليماني
١٠. مرج البحرين يلتقيان، حياة الإمام علي وفاطمة الزهراء، الأستاذ محمد فخراوي
١١. خط الإمام الخميني، الشيخ جاسم المحروس
١٢. الإسلام دين الفطرة، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
١٣. شقشقة المظلوم، شرح الخطبة الشقشقية لأمير المؤمنين عليه السلام، الشيخ زهير عاشور
١٤. إلى أحبتي، نصائح تربوية إلى الشباب، الشيخ زهير عاشور
١٥. وذكرهم بأيام الله، شذرات من فكر الإسلام المحمدي الأصيل، الأستاذ محمد سرحان
١٦. اللامنطق في الفكر والسلوك (مجلدين)، مواجهة النبي موسى لفرعون، الأستاذ عبدالوهاب حسين
١٧. رحيق كربلاء، الشيخ زهير عاشور
١٨. معرفة النفس طريق لمعرفة الرب، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
١٩. شمعة في وسط الظلام، الشيخ زهير عاشور
٢٠. إضاءات فكرية، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
٢١. فارس التحرير، أحمد العرب، حول الشهيد علي العرب
٢٢. مشكاة - فضيلة أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين، حسن مرهون
٢٣. أبو قسّام، الشهيد الفدائي محمد سهوان، علي معراج

٢٤. إضاءات على السيرة السياسية للمعصومين عليهم السلام، الشيخ زهير عاشور

٢٥. تراتيل السكينة - دراسات في سيرة أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين، الأستاذ محمد سرحان **(هذا الكتاب)**

سلسلة الاستكبار العالمي:

١. تاريخ أمريكا المستطاب، الدكتور محمد صادق كوشكي

٢. دواعش بربطات عنق، سيد هاشم ميرلوحي

٣. أمريكا مهد الديمقراطية والحرية، سيد هاشم ميرلوحي

سلسلة تاريخ البحرين:

١. آل خليفة الأصول والتاريخ الأسود

٢. شهادة وطن، إفادات قادة الثورة المعتقلين وعذاباتهم

٣. الإبادة الثقافية في البحرين

٤. تيار الوفاء الإسلامي، المنهج الرؤية الطموح

كتب أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين:

١. إضاءات فكرية

٢. معرفة النفس طريق لمعرفة الرب

٣. اللامنطق في الفكر والسلوك، مواجهة النبي موسى لفرعون

٤. الإسلام دين الفطرة

٥. رسول الرحمة

٦. الإسلام والعلمانية

٧. الجمري في كلمات أمينه وخليله

٨. القدس صرخة حق

٩. إضاءات على درب سيد الشهداء عليه السلام

١٠. قراءة في بيانات ثورة الإمام الحسين عليه السلام

١١. الدولة والحكومة

١٢. الإنسان رؤية قرآنية - الجزء الثاني

١٣. الإنسان رؤية قرآنية - الجزء الأول

١٤. في رحاب أهل البيت عليهم السلام

١٥. الشهادة رحلة العشق الإلهي

سلسلة الثقافة التنظيمية:

١. العمل التنظيمي، ماهيته وفلسفته وكيفيته، الدكتور حسين عرب أسدي والدكتور حميد رضا محمدي ومحمد مهدي زارع مهرجردي

كتب أخرى:

١. قافلة الخلود - شهداء البحرين

٢. عاشوراء البحرين ٢٠١٩

٣. كتيّب المقاوم العارف، الشهيد المقاوم أحمد الملالي

٤. عاشوراء البحرين ٢٠١٨

٥. حصاد البحرين ٢٠١٧

٦. عاشوراء البحرين ٢٠١٧

٧. في رحاب مدرسة الإمام الخميني

٨. المهدوية في الفكر الولائي

٩. الحصاد السياسي ٢٠١٦

كتب باللغة الفارسية:

١. تغيير در راه خدا (التغيير في سبيل الله)، الشيخ زهير عاشور

٢. بازخوانى خطبه هاى امام حسين (قراءة في بيانات ثورة الإمام الحسين)، الأستاذ عبدالوهاب حسين

٣. بر آستان اهل بيت (في رحاب أهل البيت)، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين

٤. رنج و اميد (ألم وأمل)، السيد مرتضى السندي

٥. گواه ميهن (شهادة وطن)، إفادات قادة الثورة المعتقلين وعذاباتهم

٦. تاريخ سياه آل خليفة (آل خليفة الأصول والتاريخ الأسود)

٧. بت شكن (رواية الخارجون من الماء)، كمال السيّد

يقول أمير المؤمنين (ع): «فَإِنَّمَا الْبَصِيرُ مَنْ سَمِعَ فَتَفَكَّرَ ونَظَرَ فَأَبْصَرَ وانْتَفَعَ بِالْعِبَرِ ثُمَّ سَلَكَ جَدَداً وَاضِحاً يَتَجَنَّبُ فِيهِ الصَّرْعَةَ فِي الْمَهَاوِي»، وقد عرف السيد الإمام أصحاب البصيرة بأنهم «أولئك الذين يختارون طريقهم وموقفهم عن فكرٍ وتحليل، ويفهمون ما يريدون، ثم يقررون على ضوء ذلك الفهم، الموقف المناسب عن وعي تام»، وعلى هذا النهج سار الأستاذ الفاضل طوال حياته يبني الرؤية ويشخص الموضوع ويعطي الموقف عن وعي تام، خصوصاً في المنعطفات الخطيرة والظروف الصعبة التي تحتاج إلى وضوح رؤية دون أن تلتبس عليه الأمور، فيعيش الحيرة والضياع، كما قال الإمام الصادق (ع): «الْعَالِمُ بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِسُ» كما أن الأستاذ جعل نصب عينيه سيرة المعصومين، يهتدي بها في ظلمات الزمان وتعينه في تثبيت رؤيته وحسن اتخاذه للموقف؛ لأن الوهن والضعف والجبن من مشوشات ومشتتات الرأي، وتجعل صاحبها فاقدا للبصيرة، بينما الأستاذ لديه جرأة استثنائية في الحق ولا تأخذه في الله لومة لائم.

الموقع الرسمي
دار الوفاء للثقافة والإعلام
9 786144 642665